



260

اجاز	۵۷	احاق الظفر	۹۲	الاصم المكره	۹۲	تاريخ	۹۳
ودعه	۹۳	هين	۹۵	العصفان	۹۵	الكلية	۹۹
جدر	۷۰	كاذون	۷۱	وكالته	۷۱	وكالته	۷۲
كفاله	۷۸	حواله	۷۹	مضاربه	۷۹	شركة	۸۰
خارعه	۱۳	دعوى	۱۳	تنقض	۱۳	دفع	۱۷
تخلف	۱۶	سحقا	۱۹	بصم	۹۳	دعوى النيب	۹۹
اقرار	۹۹	اقرار المرض	۹۸	موتنا	۹۹	سها	۱۰۱
ترجع اليها	۱۰۹	القول لمن	۱۰۸	الموت	۱۱۱	صلح	۱۱۱
صلح الوصي	۱۱۳	الصلح على الامانة	۱۱۳	تخارج	۱۱۳	استخاض التركة	۱۱۴
نصف	۱۱۴	التصديق الاول	۱۱۴	الفرق بين الشئ والحكم	۱۱۴		
كتاب القاصي	۱۱۷	مسئلي	۱۱۷	قمة	۱۱۸		

وافض
۱۱۹
وصايا
۱۲۰
تم الفهرس

طهارة	۱	صلوة	۳	زكوة	۳	صوم	۴	حج	۵	سيرة	۵
الكرامة والاحسان	۷	نكاح	۸	النكاح	۸	نحو النسب	۹				
محرمة	۹	نكاح الرق	۱۰	نكاح الكافر	۱۰	مهر	۱۰	اولاها	۱۲		
جواز	۱۲	رضاع	۱۳	طلاق	۱۵	طلاق سكران	۱۷				
ايضا	۱۷	طلاق المرض	۱۶	تعلق	۱۹	تنقض	۱۹				
عن	۲۱	نقطة	۲۳	بعض المطلقة	۲۳	حيض	۲۳	غيب	۲۴		
عنان	۲۵	عنى المرض	۲۶	سئل	۲۶	مكاف	۲۷	مدبر	۲۸		
ولا	۲۸	ابن	۲۸	حلف الكاذب	۲۹	حلف	۲۹	حدود	۳۰		
سرقه	۳۲	ضمان	۳۲	ضمان	۳۲	ضمان	۳۲	ضمان	۳۲		
ديت	۳۵	مقابل	۳۶	آوى	۳۷	مفقود	۳۷				
لقط	۳۷	وقف	۳۷	وقف	۳۷	وقف	۳۷				
سبع	۴۱	صاحب	۴۷	صاحب	۴۷	صاحب	۴۷				
لمحه	۵۱	سبع كونا	۵۱	اقاله	۵۱	سبع كونا	۵۱				
ف	۵۲	شفعة	۵۲	صحة	۵۳	توقيف الكهنة	۵۷				

مجموعه قدوری افندی
1

مجموعه قدوری افندی دیرلر قدوری دکلر
مؤلفک نسیمه سی واقعات المصنفین دیباجه دن معلوم

واقعات المصنفین



۱۷۶
دره

۲۶۰

Süleymaniye Kütüphanesi
KİTAP AMCA ZADE
NÜSEYİN PAŞA
Yeni
Eski Kütüphane 260

بما لا يرى من السراية ما رآه من الحمار ووزن من الدين كحيف بانزال حكمه به عليه وانما
سئل عنه عليه وعلى لا يجره واصحابه المأجورين والافكار **وبعد** فعول البليغ الى رتبة التغيير
محمداً ودين يوسف المعرف بالتفسير المستخرج من اية من القرآن في توبه اسولة
التي في تصويرها ومقابلتها في واما انها بعد تبسيطها وتجربتها اجلة من العلم والاهل والفرقة
من يتوخى من الحرام الذي هم سكتها كما ازهد والتقوى واجابوا المسلمين عن وقايم
بما عليه الفتوى فجمعت ما في الخدمة المسائل الواقعة من الكتب المعينة والفتاوى المدونة وجعلتها
مرتبة على الكتب كتر المدونات والكتب وسميتها بجمع والتدوين بواقفات المفكرين
ثم بعد ذلك ومضى سنين فابلت كل سكتة باصلها وذكرتها ببابها وفصلها تسهيلا للمرجع
لطبي المقابلة وطرح منها المكررات وابقيت ما به المنقول من المتأولات والحقت مسائل
مرحات من المعينات طاب لها من الله تعالى الاجور وحسنه وبعد ذلك المقابلة بابلت مرة اخرى
واضربت منها ايضا مسائل والحقت اخرى والمسئول في الاطوار الذين عندهم نسخ من الاول
او ان ينه ان يصح نسخهم من نسخ النسخة الثالثة رحم الله من اجابني الى ذلك المسئول وبذل وسعه
في التطبيق كما هو المأول **كتاب الطهارة** الماء الذي يتوضأ به ثلثة الماء الجاري والماء الزاكد
وما راى البئر واقوا الماء الجاري ان كان قويا يجري يجوز ان يثقل فيه والوضوء منه ولا يجزى بوقوع
النجاسة فيه ما لم يظهر اثر النجاسة فيه يكون او طعم او ريح وتأثيرها والقائه اذا اجتمع غدرق فاعرف
انك بغرب الغدرق جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه ولونه او ريحه بالنجاسة ما انزلنا انقطع
من اعلاه لا يتغير حكم جبهه انقطع العلى يجوز ان يجرى فيه حيزه ان يخرج الماء من احداهما
ويدخل في الاخرى فتوضأ ان يما بينهما جاز وما الحيفه التي اجتمع فيها الماء كسند الماء اذا جرى على
النجاسة او فيها ان الماء كثيرا لا تسبيل في نجاسة الماء طاهر وان كانت تسبيل من الماء
فالماء نجس فاصحان في اول الطهارة والماء المستعمل هو ما انزل به حدث واستعمل في البدن على وجه
القرية وهذا عندنا ليس وقيل هو قولنا في نجاسة ايضا وقال محمد لا يصير طهرا الا باقائه القرية لان
الاستعمال بالنقل نجاسة لان الماء يهنا وانما تزال بالقرية والبول يوسف يقول اسقط الفرض من
ايضا ونجس الماء بالبرص متى يصير طهرا الصبي ان كان يزيل العضو مستعمل لان سقوط
حكم الاستعمال قبل الانقضاء للضرر ولا ضرورة بعده **باب في الطهارة** وقيل الاجتماع في
مكان شرط لان صحت الشا بعبه متغير فتتحقق الضرورة **كتاب في الطهارة** ولو كان على عضو

في كل وقت من وقت
في كل وقت من وقت
في كل وقت من وقت
في كل وقت من وقت

مضمون من اعضاء وعضوه فربما يخرج من رقيقة فتوضأ بالماء وعلى كل واحدة ثم تخرج
الجملة ولم يبق ما تحتها وصل حازرت صلوة فاصحان في باب الوضوء والقرينة في صلوة لها
ركوع وسجود تنقش الطهارة والصلوة فرضا لا اولها ولا تنقش الطهارة خارج الصلوة ولو
قرينة في سجود السجدة او في صلوة اجزاء يبطل ما كان فيها ولا تبطل الطهارة والنجاسة يبطل
ولا تبطل الطهارة والتسم لا تبطل الصلوة ولا الطهارة والقرينة ضحك له صوت مسمر
بدت حسنة اوله تدروا الحسن من ارجفه والنجاسة لا بدو حسنة وليس صوت والقرينة
عامة لا وبها تنقش الوضوء ولا تنقش طهارة الغسل وان كان في الصلوة وبطلان النجاسة يبطل الوضوء
من المبرور في فصل فيما ينقض الوضوء ولو غسست جنب واصلت فمعه بل تبطل ويجوز الوضوء
فقبل لا يعيد لانه ثابت في ضمن الغسل فذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المنفرد والصحيح انه لا يعيد الوضوء لان
اعادته واجبة عقوبة كذا في المحيط ان الهام في الوضوء الوضوء الجسم كالبان في نواقض الوضوء
الا انقرضت سببا في احكام البنية الوضوء قبل الوقت من وجب فوضوء الوضوء بعد الوقت
وهو فرض سببا في القاعة الثالثة عشر ومن ان يهيمه بغيره فان لم ينزل في غسل عليه وعليه
غسل الا ان كان متوضئا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يجد ولا كفارة عليه ان كان في وضوء
فاضحان في التغيير الماء الذي يسيل من فم ان لم طهره والصحيح لانه متولد من العلم من الدورن فصل في
النجاسة التي تعيق للوضوء النجاسة بغيرها بغيره من المني في المسلمين ان يكون النجس جديرا او مني
عقب بول لم يزل الماء وقد ذكرناه في شرح اكثره الا بالكلية البول النجس فانه طاهر واختلف
المقيمين في بول الدرة وراى كل شئ كبوله وجرة البع كسرقينه الدرة وكل نجاسة الماد كسقيده والدم
ابا في اللحم المذلول اذا قطع وابقا في اللروق وابقا في الكبد والطحال ودم ثعلب ان وما لم
يسل من بدن الانسان على الخنزير ودم البق ودم البرغث ودم الثعل ودم السمك فالمنتهى عشرة
اسباب في كتاب الطهارة بشرط ان الاستنجاء رازا لا يحد عن موضع الاستنجاء والصحيح الذي
استنجى به الا اذا عجزوا عن ذلك عندنا يكون سببا في كتاب الطهارة السرون اذا اخرجت في
صدرها ما عندنا ليس لا يكسب طهارة وعند محمد يكسب طهارة قال رضي الله عنه وعنده الفتوى وعلمنا
بذلك في المختار ما وقع في الملحمة حتى صارت كلها يطهر على هذا خلاصة في باب من طهر الطهارة
باب وقيل عندنا ان الصابون نجس لا يؤمن لا تظلي فتقع فيه الفارة وتلفه الفارة والكلب
وهذا باطل لان اهل وهو الطهارة لا يترك با صابون ولكن لم يقد يفرج بالكلية وصاحبها افرق في
لقول محمد رحمه الله ان ادم النجس لو جعل صابونا طهر بعد الغسل ولى الفصل في النجس من
الباب في من كتاب الطهارة واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ما يمسح
على صلوة خلاصة للمسح واذا انقضت مدة المسح الا انه يفي ذهاب وجبهه البرد لو نزع
انقض جازله ان يمسح وان طال من المبرور في المسح ذكر الجليل في كتاب الصلوة لان من

انقرضت الصلاة
وتبطل التمسح
تبطل الوضوء

من اكل من يمينه يجره وانما
كان عليه النجس ولا يمسح
عليه ان كان في وضوء

بغير ما اذا كان في
القدر ما كان في
تفصيل النجاسة
وغيره

ان قد قيل ان يسلين فلا يسير به وكذا لو كانت غير مكره فلو لم يكره لكانت المعصية لا يسير به لما روي
 ان يعقوب عليه السلام مات بحضرة فقل ان الامام موسى عليه السلام نقل ما بولت يوسف عليه السلام ثم بشي
 الى الامام بعد ذلك وسورة البقرة في خمسة عشر آية فخرج من المدينة ونقل على ارضي الرجال الى
 المدينة من اجل التوراة في الحجة والحرر شيئا من الذين اذما كانت المدة وولدها في السقط
 في الجحيم لا يرفق مع والي استوصاهما على عليه ورفق ووصح وان دفع مع امره جازوا واصحابه تبارا
 في القبر مكره ودفن في قبره لان الحجة تبارقة واجمعوا على ان في ناسية ثم دفن في قبره تباركا بالجملة
 الصالحين ويوجد موضع تاريخ مكره وكذا ما راجع في الحجة وهي حجة كعبه توف بالبدليل في القبر
 في الامام ع والقرن الحاربي الى نصيبها الصبي والناجور حين فتح البلاد شيخ القبايل لاجد باب
 الشريعة في كل ركعة حسن الاتفاق وانما الخلاف في وجوبها فيه فنفذت لاجب كوجوبها في الركعة الاولى وعندها
 يجب كما في الاول كما في الثانية يعقوب بن ابي بصير في الصلاة وذكره امامه الثاني وفي المحيط اذا
 لم يكن غيره من الجمل افضل منه فهو اولى بوجوه شيخ القدرين يجوز ان ذكره خرافات امامه العبي في
 الزاوية كماله ولم يجوز انما العرفي ومن نصير يحيى ومحمد بن علي بن جبر اذا بلغ عشرة سنين في الزاوية
 في حجة والسفلى اعني بجوار والخرى اجماع الجواز زاهد في بابهم شهر رمضان من كتاب الصلاة
 مكره في حجة ان يصلي في الزاوية فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهر الكمال في الصلاة والثناء
 بالثلاثين في الصلاة في الزاوية في الثالث عشرة من كتاب الصلاة فالكافي قال عليه السلام من صلى سنة في
 في حجة فوسع له في رزقه ونقل المائة مائة وبين الله ونعم له بالثلاثمائة رخصة في الصلاة في حجة
 من كتاب الصلاة واذا اطلق الى الامام وهو ركن مكره وقفت من ركع الامام ثم الركوع او لم يقف
 مكره ومن ركع مع ركع الامام في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية ولا في الركعة الثالثة بل يكون
 مسبوها بها شيخ في الصلاة في حجة في الزاوية في الرابع من كتاب الصلاة فلم صلى العك وحده لان يصلي الزاوية
 مع الامام ولو تركوا الصلاة في الفرض ليس لهم ان يصلوا الزاوية مع الجماعة لانها في حجة ولو لم يصل الزاوية مع
 الامام لم يكن يصلي الزاوية مع الجماعة اذ لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الزاوية ولان الوتر وكذا اذا لم يصلي
 في بعض الزاوية لان بعض الوتر اذا صلح شيئا من الزاوية يصل الوتر معه وكذا اذا لم يركع
 شيئا منه وكذا اذا صلى الزاوية مع غيره لم ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح فله باب الزاوية مكره
 ترك السجدة في الاخرين من التطوع عدا وان سهل فعليه السهو ولو صلتها في اخرى الفرض سبها لا يجز
 وحجة الفتوى في كتاب الصلاة يكره الاقتداء في صلاة الغائب وصلاة البراءة ولبس القبا
 الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بمجتمعة كذا في البراءة من اجل التوراة تحصل فضيلة الجماعة بصلاة
 الزاوية مع واحد الا في الحجة فلا يصح بحدته هو منهم في الدور في احكام البشائر في **باب الركعة**
 لا ركعة في الدنيا ولا في الاخرة والبراءة والبراءة في الحجة في الاخرة يكون للبركة كذا في
 التارخانية في حجة في حجة في حجة

[illegible]

[illegible]

في طبع النول فيسوق ان كل موهام وان شحوا وكبر رايان النجوا طبع قضى نحو على ظن ان النول لم يطبع وهو
 طبع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم توجب قضى ولا كان في عليه ولو كان الكبر راي ان الشمس قد
 غربت لا ينظر ولو افطر لا قضى عليه ولو كان الكبر راي ان الشمس قد غربت قضى ولا كان في عليه ويكره ان يظن
 للناس ولا يسل بذو النسل والطعام ليست به ولا يسل لكونه ان تفسد الطعام البصيرة اذا لم يجد منه غير
 من الخلل المذموم من جامع او اكل منه او دخل الذباب والذئب او الغبار فله ان يبق على ما مضى من الطعام
 مع ان يراق او دخل الماء في اناءه وان كان يفسد وطعن برجح فوصل الى قوله وبقى الرغ فيه او رطل الخ طاف
 من راسه يستعمله فدخل حلقه لم يفسد وجعل اول ما يفسد وما لا يفسد الصم في السفوف
 الا اذا غطى على نفسه او كان له رقيقة استعملها معه في الزاد واخذ رطل الفطر صم يوم انكس كره
 ان اذا نوى تطوعا او واجبا اخرج على الصحيح والفضل فطر الا اذا وافق قصدا او كان مضى لا يصح العبد
 والامة والمدير وام الولد تطوعا الا باذن المولى لا تقسم المودة تطوعا الا باذن الزوج او كما قال في
 الاجرة تطوعا الا باذن المالك اذا اقتصر العبد لا يذم النذر الا اذا كان على عهده وليس بواجب وكان
 جنبه وجب على اليقين فيلزم النذر بالمعنى ولا يلو اجبا فلون من حجة اكمل لما كرهه الا حجة حجة
 ولو نذر صدقة سنة وعمر الفاضل على عليه وان عني منها لزمته ويكمل المغرب ولو نذر عينا
 لم يذم في المهور ولو نذر السبي في دبر الصدقة لم يذم سنة في كتاب الصم ولو نذر امر
 يذم بالروية واهلية لفرقها وعشرين يوما للروية فممن خصام ففليم قضاء ولوم والارادة
 المطاع في ظاهر الرواية اهل عبدة راوا اهل رضا قضوا ستا وعشرين يوما ففليم قضاء ولوم والارادة
 التاسع والعشرون ان اهل يدرك راوا اهل رضا في ليلة كذا بعككم بريم قضوا وهذا اليوم يوم
 من رضا فم يروا الحكم في تلك الليلة والسماح لبيع اسم الفطر غدا ولا يترك المزاج في بيع
 البلية لان هذا الحكم لم يسهل وباروية ولا على سهاكة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم فلا يلتفت
 ان قولهم حرار المعاصين او اهل كتاب الصم **كتاب الحج** بوجه الحج ومات في الطريق واخرى ان
 حج عنه ان سئيا فالأولان قد وان لم يفسد فخذوا حصصه حج عنه ماله اذا كان مكث في الطريق لذلك وان
 كان له وطن في موضعين حج عنه فربما الى مكة وقال ابو يوسف ومهرهما حج فممن حجت وان
 جاء والامور هو الذي مات فيهم اخرج الحج عنه ودفع اليه المالا لكونه قد فم جميعا ولو كانت
 الحج دفع المالا لمن حج عنه لم يكن للحج ان حج بنفسه ولو ادى الميت الحج عنه ولم يزد كان للحج ان حج
 بنفسه فان كان الحج وارث الميت او دفع المالا وارث الميت لم يحج عنه الميت فان اخرج الامة وهم
 جاز وان لم يجزوا ولا يجوز لان هذا الموضع بالامور الحج اذا خرج قبل ايام الحج كانه ان يفسد
 مال الميت ان ينفذ والاكوفه والالمهنة والاكوفه والمكة واذا قام ببلدة ينفق فيه مال نفسه حتى
 يحج او ان الحج ثم يرحل وينفق فيه مال الميت ليكون المامور منفق من مال الامة في الطريق ويكون ضا
 لما انفق من مال البتيم فان مته هذا اذا قام ببلدة خمسة عشر يوما لانه يقيم وروى ابن عمر عن محمد

في غير ذلك واجد ما فيها فانها من الخط والزيادة عند الامام وقال لا يجوز ادب الاوصاف في كل شيء
صغيرة زوجه غير الاب واجد ما ختمت مع زوجها بعد البلوغ وهي كبرفتا اخرت الفرقه
حيث بلغت وكثرها الزوج لا يقدر في الاماينة وان اختلف في امر فالت بلغت الا واخرت
الفرقة فقال الزوج لا بلغت قبلها وسكت في القول وان كانت ثوبا وقت البلوغ لا يملك
غيره الا بالرضا ويحكم اولادها غير المالكين وغير ذلك ما حصل من المصلحة بالكتاب في كل شيء
غير ذلك من كتابها بالمرور اذا وقعت الفرقة بين الزوجين كان لم يدخل بها فلا مدخل وقت الفرقة
باختار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها فلها المهر كاملا وقت الفرقة باختيار الزوج او باختيار
المرأة احكام الصغار في كل شيء احكام اهل الزوجين قبل البلوغ يرثه الاخر وكذا ادا مات
احدهما بعد البلوغ قبل قضاء النكاح يرثه الاخر لما ان الصغار العقد صحيح ولذا يملك للزوج ان
يدخل بها ما لم يفيق القضي النكاح بينهما بخلاف النكاح المفسد حيث لا يثبت حال الوطى والوراثة
لان اهل العقد ليس بآب وبخلافها اذا تزوج الفضولي فانت اهل الزوجين قبل الاجازة
حيث لا يثبت التوارث لان اهل العقد موقوف بطول ما تم وفيما نحن في صبي فمقرب بالمو لا ان يسي
بانها لم يفرق من الرواية في باب الولي واللفظ الاب زوج للصبية امرأة كبيرة فاذا هو محبوب
زافعة الى النظر لابطال النكاح لم ينقل لغيره ولو لم يكن له ابا وجد او وصي يصح نصبه لغيره
في صم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يوفى بل ياتي بالبلوغ المرأة حواء لا يكون النكاح من مجامع
لوزوج الرجل ابنة الصغرة من رجل وهي بنت عشرة سنين فاذا الرجل محبوب لم يوفى النظر في وقت
حتى بلغت فان بلغت معتدة لا يبرئ من النكاح ما دام عنها الا في وقت القضي من احواله المبرورة والحل
الكلور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يوفى بينهما ما لم يجر النكاح ولو كان الزوج
صبي لا ينظر كره ويوفى بينهما بغيره وان اوصيه ان لم ياتي ما يرضاه كذا في احكام الصغار
البراق في باب الاولاد والاكفاء في جامع الفوائد في النكاح في وقت صبي ما ذكرت
قبله فاختارت الفرقة فاليكم لا يوفى بينهما الا بغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
او وصيه صم فان لم يوجد احدهما نصب لغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
الفرقة من بينه صم فان لم يوجد احدهما نصب لغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
يملكها فان بلغت يفرق بينهما كما في بغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
الصبية والصبية لزوجها بلا اذن ثم اجازة الاول جاز ولا غير البلوغ لاجازة غير ذلك واجد في كل شيء
في احكام الصغار في كل شيء احكام اهل الزوجين قبل البلوغ يرثه الاخر وكذا ادا مات
احدهما بعد البلوغ قبل قضاء النكاح يرثه الاخر لما ان الصغار العقد صحيح ولذا يملك للزوج ان
يدخل بها ما لم يفيق القضي النكاح بينهما بخلاف النكاح المفسد حيث لا يثبت حال الوطى والوراثة
لان اهل العقد ليس بآب وبخلافها اذا تزوج الفضولي فانت اهل الزوجين قبل الاجازة
حيث لا يثبت التوارث لان اهل العقد موقوف بطول ما تم وفيما نحن في صبي فمقرب بالمو لا ان يسي
بانها لم يفرق من الرواية في باب الولي واللفظ الاب زوج للصبية امرأة كبيرة فاذا هو محبوب
زافعة الى النظر لابطال النكاح لم ينقل لغيره ولو لم يكن له ابا وجد او وصي يصح نصبه لغيره
في صم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يوفى بل ياتي بالبلوغ المرأة حواء لا يكون النكاح من مجامع
لوزوج الرجل ابنة الصغرة من رجل وهي بنت عشرة سنين فاذا الرجل محبوب لم يوفى النظر في وقت
حتى بلغت فان بلغت معتدة لا يبرئ من النكاح ما دام عنها الا في وقت القضي من احواله المبرورة والحل
الكلور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يوفى بينهما ما لم يجر النكاح ولو كان الزوج
صبي لا ينظر كره ويوفى بينهما بغيره وان اوصيه ان لم ياتي ما يرضاه كذا في احكام الصغار
البراق في باب الاولاد والاكفاء في جامع الفوائد في النكاح في وقت صبي ما ذكرت
قبله فاختارت الفرقة فاليكم لا يوفى بينهما الا بغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
او وصيه صم فان لم يوجد احدهما نصب لغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد

الفرقة منه عشرة فرقة سميت
الى النساء وسمي لا تحتاج

عنه والتوفيق الاتقي كلفه في البلوغ ما لم يوفى فاحكام النكاح فانه لا يكون مطلقا في كل الاطلاق
مقوف في النكاح وهذا في النكاح ولا في النكاح فان يكون مطلقا فانما هو النكاح فانه لا يكون مطلقا في كل الاطلاق
ليس كذلك وهذا لا يجب في كل شيء من المهر والفرقة والى وان دخل بها فلها المهر كاملا وقت الفرقة باختيار
الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها فلها المهر كاملا وقت الفرقة باختيار الزوج او باختيار
المرأة احكام الصغار في كل شيء احكام اهل الزوجين قبل البلوغ يرثه الاخر وكذا ادا مات
احدهما بعد البلوغ قبل قضاء النكاح يرثه الاخر لما ان الصغار العقد صحيح ولذا يملك للزوج ان
يدخل بها ما لم يفيق القضي النكاح بينهما بخلاف النكاح المفسد حيث لا يثبت حال الوطى والوراثة
لان اهل العقد ليس بآب وبخلافها اذا تزوج الفضولي فانت اهل الزوجين قبل الاجازة
حيث لا يثبت التوارث لان اهل العقد موقوف بطول ما تم وفيما نحن في صبي فمقرب بالمو لا ان يسي
بانها لم يفرق من الرواية في باب الولي واللفظ الاب زوج للصبية امرأة كبيرة فاذا هو محبوب
زافعة الى النظر لابطال النكاح لم ينقل لغيره ولو لم يكن له ابا وجد او وصي يصح نصبه لغيره
في صم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يوفى بل ياتي بالبلوغ المرأة حواء لا يكون النكاح من مجامع
لوزوج الرجل ابنة الصغرة من رجل وهي بنت عشرة سنين فاذا الرجل محبوب لم يوفى النظر في وقت
حتى بلغت فان بلغت معتدة لا يبرئ من النكاح ما دام عنها الا في وقت القضي من احواله المبرورة والحل
الكلور ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يوفى بينهما ما لم يجر النكاح ولو كان الزوج
صبي لا ينظر كره ويوفى بينهما بغيره وان اوصيه ان لم ياتي ما يرضاه كذا في احكام الصغار
البراق في باب الاولاد والاكفاء في جامع الفوائد في النكاح في وقت صبي ما ذكرت
قبله فاختارت الفرقة فاليكم لا يوفى بينهما الا بغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد
او وصيه صم فان لم يوجد احدهما نصب لغيره في صم عنه فيجب له ابا ووصيه فان لم يكونا بالمد

محل
في كل شيء
البحار

ان تزوج نفسها منه وان اوتت بذلك ولم يقدركم كذب نفسها لكن زوجت نفسها جاز كما
لان النكاح قبل الاضرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقراره وقد عرفت هذه الحكمة في اصل الحركات
ولو كانت المرأة بعد النكاح كسنت اوتت قبل النكاح انه اثم من الرضا وقد علمت ان ما اقرت به
حين اوتت بذلك فلم ينعكس النكاح لا ينفك بينهما وبذلك لو اوتت الزوج بعد النكاح وقال كنت اوتت
قبل النكاح انها اخطت من الرضا وعلت انه في حال النكاح ينفك بينهما لا المرأة لو اوتت بعد النكاح ان
الزوج اخذها وامرت به ولا يقدر على الرجوع ولا ينفك بينهما فذلك ان اسندت فكيف ان قبل النكاح
اما الزوج لو اقر بعد النكاح وامر على اقراره فذلك ان اسندت اقراره الا قبل النكاح وانه علم
ما هو في اقراره بالرضا وبين ابنتي شخص رضا ونسبة فلا يحسن فالدخول بشرط المسئلة
ولا لا المرأة او رجل انسان احدهما من الرضا ولا يخرج النسب ليجوز رجل ان يحكم بينهما في عقد النكاح
لان امره كونه يشترطه من جهة المرأة بشرطه في العقد ايضا عندنا وهذا الفرع ان في ذكره في القصة
في اقراره بالرضا وبذلك فلهما ولومن رضى عن النكاح بغيره ولو زنا فحكم لا يغير لما تقدم في البيت
ان لبن الفحل يشترط كونه يشترط لبن المرأة وكان ذلك ملائما هو يبيح جميع وطئ بغيره وطئ
بغيره وان لم ينفك في كل الاحوال بغيره عليه في هذا البيت والموجب بنظر الفرع انه كونه مخصصا
عن علمنا في ذكره حسب الحقيقة فان صدقته زل باخرة تحرم عليه منها من الرضا وهي مخصصة اول
في النهاية وفتاوى كذا في الفتاوى والظهيرية والوضعية رجل زل باخرة والى ما قبلت منه
ما صنعت بهذا الدين صيغة لا يجوز لهذا الزل ولا لاحد من ابائه واولاده نكح صغيرة على ما عرفت
من اصلها بغيره ان لبن الفحل يتصل بالتحريم وذلك لوجود البعوضة بين الزل وبين ابائه
شيخ الوهاب المصنف في الرضا صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا ولا يلزم ذلك حقيقة لان
بالنكاح بينهما اذا لم يخبر به واحد فان خبر به واحد عدل ثقة لو خذ قوله ولا يجوز النكاح بينهما
وان اخبر به النكاح ما لا حوطان يارها لان السك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان
والوقع اسهل من الرضا فيقول ان كانا بغيره في الفصل الرابع من كتاب النكاح وان ثبت
الرضا بالشهود العدول ان كانت الشهادة على الزوجين في بينهما راحة لا قبل الدخول فلا مهر لها
كان بعد الدخول على اقل من المسمى ومن مهر المثل ليس عليه النفقة وكفى ولو لم يشهد عليه احد وكفى بغيره
بانه اخطى او اخطى الرضا فان قال بعد ذلك كزبت او ذهبت او غلظت فاما على غيرها وان قال
هو حق كما قلت فرق بينهما وان كانت المرأة صدقة فلا مهر وان كزبت فله نصف المهر وان كانت
قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة وكفى ان كزبت وان صدقة فلها اقل من المسمى ومن مهر مثلها
وكفى من النفقة وكفى من الرضا وذكر السبيل بان الفحل ان يطلقها اذا اضرته ادره
بغيره بالرضا فان قال قبل الدخول بها يعطيه نصف المهر والا فله ان لا يأخذ منه شي وان كان
بعد الدخول بها ما لا فضل للزوج ان يعطيه كل المهر والنفقة وكفى والفضل لها ان اخذ ان قلت

من مهرتها ومن لم يمسها ولا دخلها نفقة ولا اسكنها من المهر الا في الرضا في سحر قوله وثبت ما ثبت به
في النكاح تزوج امرأة بغيره فماتت ام الزوج او جنة واحدة ما صنعت من الصغيرة من الرضا
لانها كانت احدها بنت احدها ٢٢ ركانه في كتاب الرضا لانها كانت المرأة فبشرها في ثم رضى ووقع السك
في وصول الابن المهر فماتت ام الزوج لان في المانع سكا كذا في اللامعة سببا في فاعل الفحل في الرضا لم ينعكس
الله الله ومنه كونه بغيره الرضا كما ثبت في جانب ام ثبت في جانب الآ. والفحل الذي ينظر لغيره
وقال في الفحل لا ينفك في جانب الآ. والفحل يسكن هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل بالرضا وام
الفحل بغيره واخوته وعمل واولاد الفحل اخوته ولا يملك الرضا ان تزوج واحدة منهن ولا نكح موطئا
الفحل ومكسوة ولا يملك نكح موطئة الرضا ولا مكسوة ولو كان الفحل امرأة ان جنت منه وامنت
كل واحد منهما رضيا كان الرضا ايقون الآ. وان كانت احدهما انما لا ينفك النكاح بينهما ولو كانتا
انثيين لا يجوز لهما نكاح في الفحل ولا يجوز لغيره ان ينفك النسب في الرضا في اول الرضا وفي النكاح كسنت
زياد ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دوت وامنت ولما هذا لولدها كسنت ابنة هذا الفحل غير
وليس هذا لبن الفحل لان النسبة عنه الاول ولدت من زوج امرأة ولم يلد ولدتها قط ونزل الفحل
وامنت ولما يكون الزوج اب لولده وليس هذا ايضا لبن الفحل السقوط والوجود محرم لا الاطلاق
في الاول والثاني وبما قلنا وكذا حقه في هذا الرواية بزيادة في الرضا يجوز ان تزوج بنت ابنة
من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لان بنت ابنة من النسب كانت منه با كما في ام امين اب في
بنته وان لم يكن منه با كما في ام في ربيته والربية تحرم بالزواج ولم يوجد هذا الفرع في الرضا لان بنت
الرضعة اخت ابنة لام فلا تكون بنتا له لان لبن الرضعة ما كان منه ولم يدخل الرضعة حريرة تزوجا
بنت ابنة دخل بها حتى لو لم يوجد احد من البنين في النسب بان كانت امه بين ثم كسنت
في رت بولدها وبيع حر بنت النسب منها وكل واحد منهما بنت من امرأة الفحل جاز لكل واحد من البنين
ان يتزوج ببنت غير كسنت وان كان لكل واحد من البنين من تزوجا بنت ابنة النسب لانه لم يوجد
بنت غير كسنت احد من البنين اذ بنت غير كسنت ليست ببنت له ولا بنت ابنة دخل بها كما في سحر
الاول في كتاب الرضا في **الطلاق** نقط قال الله انك اكس طلاقا او ان تطلق كسنت وكسنت
قط حرمي باذن خلع كرد وبد كان صدك لو ليس آدنه ان كسنت كسنت طلاق بنور صدك
سوى وكسنت كسنت بنور كسنت بنور كسنت بنور كسنت بنور كسنت بنور كسنت بنور كسنت بنور
في الفصل الرابع عشر ولما دعي الزوج كسنت او شرط فله كسنته والقول للزوج فله كسنته او
طلاق با كسنته وبما قال كسنته ان خلع او طلاق با كسنته ولا يقبل قول الزوج وان قال لا نسع
الا كسنته الخلع والطلاق بالقول للزوج ان لا يظلم منه ويصح للمنع كسنته البطلان وكسنته يقبل
قوله فله كسنته فله كسنته الخلع فله كسنته الخلع فله كسنته الخلع فله كسنته الخلع فله كسنته الخلع
الا ببينة له خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس ومن طلق وقال كسنته لا يصدق نصا

[illegible][illegible]

عدة الوقاية في
كلما الثاني
حيض

العدة موقت
الموت والطلاق

خائف لکھو کہ مراد خیر ہے
بجائے ازبک و ازبک خیر

الفنقة المستدانة
تسمى بالموش

نظرياً ومقتضىها وهي لا تعد من النفقة ما جرد في باب الطالبة بل من نفقة الزوجية ولو كان
الزوج سكران معها في منزلها لم تنفقت زوجه عن ادخالها في منزله الا اذا اعتقت بغير ذلك
ان منزله او كبري لها منزلاً لا تكون نفقة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تكن في الدار لا تكون
نفقة فانها في باب النفقة كتاب الكاحل وادامات الزوج بدوام قضي عليه نفقة ومضت
تسقط نفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة والصلح بطل بالموت كالنظر
بالموت قبل القضي وقال في قضي نفقة قبل النفقة ولا يسقط بطلانها ولو غرضت وميسر
بالموت بغير سبب بطلانها قال بعضهم نعم وهو ظاهر في الفكاك ولو ابرأت زوجها
من نفقتها في الاوقات المستحقة لم يقع البراءة لانها لا تكون على كبري ولو فوضها الى الغير نفقة
فلم تقبضها حتى انقضت عدتها لم تسقط في اخذها في الفكاك ولو فوض نفقة على الزوج
وانقضت منه مالها الرجوع في ما كان الزوج ما دام حياً ويسقط بموت احداهما الا ان يكون
انفقته وبها بامتناعه فان لا يسقط خلاف في النفقة لظهورها على نفقة امرئ انما على
نفقة ولد **فصل** ولا يجزى الاخرة ما دام على كف نفقة غيره **فصل** في كتاب
النكاح رجل غاب فادعت امرته ان في يدى سيرة ودية وطالبت بالنفقة فادعى وجوب
اما ان كان الا منكر او مفران كان منكره نفقة بينهما اصل وان كان مفران في قسدين
اما ان كانت الوديعه غير الدارم والدارم لا يصح في نفقة الزوج فطهره وكسبه او كان
دارم او دارم او تصح في نفقة الزوج في القسم الاول والآخره بينهما وفي القسم
لها ان يجزم برفع الادل كما حكم حتى يامره كما بالرفع اليها لانه من جنسها وليس كذلك ان يرفع
اليها بغير ادل كما **فصل** في باب النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة رجل حرزته وولد له من غير نفقة
على نفقة عليه ان كان من عليه نفقة ابنته على زوجته ابنته وان كان ابنته على نفقة زوجة الاب
لان زوجة الاب تبني حرم الاب ودية الابن وجبة نفقة فبذلك الكتاب على الابن واجبة
حتى يكسر خدمتها كخدمته فيكون ان يكون واجبة ولا كرك زوجة الابن او دية مودة ولها منزل كسنة
ولها اخ مودع بغير الاغ على نفقتها وكذا في الكتاب بانه لا يجزى ولا ينفق في كتاب النفقة
انه يجزى الا في المنزلة لا يجزى لسكن **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة
احلوا للصبي تزويجها والقول الاول قول شريك فانما في نفقة الزوج **فصل** في كتاب النفقة
على نفقة امرأة ابنته **فصل** وولد له وكذا الام على نفقة الولد لزوجها على الكتاب وكذا الام على
نفقة الام لزوجها على زوج امه وكذا الاغ على نفقة اولادها لزوجها على زوج امه وكذا
الاغ على نفقة اولادها لزوجها على زوج امه **فصل** وكذا الام على نفقة الابن الا في باب النفقة
انما **فصل** في كتاب النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة لغيره
لم يشترط ان يكون الزوج وكذا اختان كصدة الشبهة في فكاك الصوى في كتاب النفقة وكذا

وهل يرد ما روي في باب النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة لغيره **فصل** في كتاب النفقة لغيره
او على اهل اهل بيته وادى وقوله النفقة على سائر بزيته في ان لم يزدوا بل نفق وفي ما ياتي اذ الزوج
مدبرته او ام ولد ووجبت البتة لغيره نفقة على الزوج والا فلا النفقة جواز التماس ولم يوجد
لكن انما في غير الكتاب لان المال بته لهما النفقة وكسبي وان لم يوجد البتة وبه صرح في شرح النفقة
لنفقة في الفكاك وفيه وبين الالة والمديرة وام الولد ان المولى لا يمكنه استخدام المال بته فلا يجوز ان يكون
المولى بخلافه فان المولى استخدام **فصل** في الرواية في شرح النفقة في باب الكاحل **فصل** في كتاب
عند الوالدين والاولاد والزوجة مال مشترك بينهم فانفقوا على انفسهم جاز ولم ينفقوا الا انهم طفوا
بجنب نفقتهم ولما نكح ولادة النفقة بمقدار نفقتهم فانفقوا على انفسهم جاز وان كان عند غيرهم
ما عطيهم بالانفسي حتى انفقوا على انفسهم لم ينفقوا على سبب البتة وان اعطاهم بغيره او نفقوا على انفسهم
لان حبس اليد امور يخطو ودخل غيره لينفق على نفسه ليس له يحفظ في شيء فيفسد به مخالف
فانما **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره
وهو غائب في نفقة نفقة استندى على لالة نفقة عليه فينفق عليها فان لم يطلب النفقة من نفقة
عندها فلا نفقة لانه في حال قيام الكاحل واما اذا فوض نفقة لغيره فلا نفقة فلم يقبض من نفقة عدها
لم يذكر في الكتاب بانه لا ينفق على الموت من سقط ام لالة في النفقة الام على الام بغيره **فصل** في النفقة
بن احمد لحوالي في شرح هذا الكتاب بانه لا ينفق على غيره من الموضع **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره
المحقق اذ لم يحسم في نفقتها ولم ينفق لغيره نفقة سبب حتى انقضت العدة فلا نفقة لانه النفقة في
حالة العدة وان كان الزوج غائباً استندت عليه ثم قدم بغير نفقة العدة يقضي عليه نفقة مثلها
وهو قول حنفية الاول ثم رجع وقال لا يقضي عليه كما في نفقة الكاحل واما لو فوض نفقة لغيره فلا نفقة
في حالة العدة وقد استندت على الزوج او لم تستدك ثم انقضت عدتها قبل ان يقبض سبب
الزوج فان استندت بغير نفقة كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان استندت المرأة بالغير
ولنفقة ولادة كالمدة بغيره استندت الزوج بغيره واما اذا استندت بغيره او نفق ولم تستدك
اصلاً لم ترجع بذلك على الزوج ام لالة في النفقة في شرح ادب النفقة في كلام تارك
البيع اهل الامام الشهيد وانظر عند رتبة لا تسقط وان رجس الام لا رجس الى انه تسقط
عدها في السبب في استحقاق نفقة العدة المستحق بغيره في حكم الصلة فلا بد من قيام
السبب لاستحقاق النفقة لانه لا يرد ان الزوج او نفق عليه خارج راسه لم يطلب نفقة منه فكذا هنا
وهو الصحيح **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره **فصل** في النفقة لغيره
النكاح حتى وكف حال قيام العدة اما اذا كانت العدة على طلاق جسي ما ينفق بالانفاق
لان النكاح قائم وان كانت العدة على طلاق بان نفقة تسحق وعند نفق في النفقة وذكر في
النكاح بغيره بغيره وهو يدل على مذهب ما في ارضه بطلان امرته وهو غائب

بجی نہ الہا۔ فرغایین
فیض مسدود

میں نے اپنے دل سے کہا

[illegible]

البعد ويرجع الاله بخلق الجسد فانه لا يزوجه ويحاسب عبده من كل المور للابن بسبع وشرى
 لانه صار ذوقا في الجاه والسبع والشرى من باب التاج ولان يسوع تقبل النكاح وكثرة ويا حبس كانت
 وبالقداسة في قول الاخيفه وعندها لا يمكن الجمع الا بما يتبين ان الشرايه وابلدهم وانوار
 والنقد لا النسبة كالوكل السبع المطلق وهي الشرايه كباب الولاء ولان يسوع وشرى من مولاه
 لان المكاتبه فيها يرجع الى كسبه ومنافه كالحرف فينا بمنزلة الابن فيجوز سبعة من مولاه وشرى وشرى
 كما يجوز وكثره الابن لانه لا يجوز لان يسوع ما شرى من مولاه حراجه الا ان يبين ان كوكب المولى فيما شرى
 لان سبع للاخيه يسوع امانه فيجب حياهه في الجنة وسببه لانه ما كان وكسب المكاتبه الى المولى من
 فيجب الابن حرايه لسببه ولا يجوز لان يسوع من مولاه وشرى من مولاه لان بعد الاخيه
 صار الحق بكسبه فصار كالاخيه في المعايير المطلقة وكذا لا يجوز للمولى وكسب المكاتبه - براعين
 ما يمكن المكاتبه واذا كانت بديره جاز لانها باقية معه ملكه كام الاول ما كان المولى ولا يمكن له ان يكون
 كانت بخلافه ان شرى في غنى فيها او جمع ملكه بديره وهذا قول الاخيفه وقال اولو سفسفس في
 ان بديره جاز وقال بديره في الاخرى في غنى فيها وغير المكاتبه والصحيح قول الاخيفه لان بالديره عن الثلث
 منها في غير سفسفس والكاتبه وقت بعد الديره في المولى ولا بالديره واذا مات المولى وهي خرجت المكاتبه
 ففقدت وسقطت عنها السعة بالاجماع لكسبه بها كونه بالديره المستحق اذا شرى كونه في حقه
 او بطلت عند السفسفس مصرات شرى القدوس في امر المكاتبه ومن قال لعبد انت حر على ان
 تحضر اربع سنين فبعد عشق وولده ان يحضره اربع سنين قال مات المولى قبل الحقة بطلت الحقة
 فان شرط الحقة للمولى ولولا المولى ففسد قول الاخيفه والابن على العبدية نفسه وعبر في حقه عليه
 حرمته اربع سنين ولولا ان حرمته ثم مات المولى ففسد قول الاخيفه عليه ثلثة ارباع فية نفسه وعلى
 عمر عليه فية حرمته ثلث سنين وكوكب كونا العبد وترك لا يقضي للمولى في اية بقية نفسه ولا
 قولها في قول بديره في حقة الحقة سفسفس الطواي كسبيها في اوامر المكاتبه اذا ما
 له اخذم اولاد كونه فانه حر فانه بعضهم قبل ان النسبة لم يفتقروا على شرط ان يكون له عاقل الميراث
 ولولا الاصل لفسد ان حر بعد موت علي المولى بهم بعبته قوله بعد الموت في امر الولاية واذا قبل العبد الميراث
 قالوا لا يفتقروا على الميراث ولولا ان شرى على المولى بهم بعبته بعبته الميراث اذا
 قبل بعبته ميرا ولا يزمها الميراث لان الميراث على ملك المولى والمولى ليس له حقه عليه الا في الميراث
 في فصل العتق والاصح من كتاب العتق في المعبر ويرقنه فذهب بعبته بالديره على حاله ولو
 في الله برب مئة الوصية بخلق مالوا وصى بربقة ليربح في مات بطل الوصية والوقت ان الديره
 يتم بربقة العتق والعتق لا يبطل بجزء وكذا لا يبطل بربوع بخلق الوصية ولا جاز بدير
 المكروه لا وصية صاحب العتق شرى بالعتق من احكام الميراث والميراث اذا قال ان شرى من عتق
 هذا او سوي هذا مات حر وكذلك ان عتقت مات حر وان عتقت ثانيا حر واذا مات حر

انما يثبت في الفروج من ابراهيمية فانما انما لا يثبت شرط حجب وان كان لا يثبت بوجه ويجوز فيه اخذ اربعة اظهر لانه في الفتاوى وقت وهو شرط قبل موته وانما لا يثبت
 البسع وعندها ليس بمهر مطلق فجاز بيعه ثم اذا عصى مهر فقيل لا يجوز بيعه لانه مهر مطلق والمهر لا يملك
 فيه اذ يجوز بيعه وهو الفصح شرط ثم اذا مات المولى بعد مهر فله اربعة ومن عاينته يثبت عطفه الى ذلك
 الوقت فيجوز حاله فيه فان كان صحيحا في وقتا لوقت يثبت من جميع المال والفقهاء يثبت وعندها يثبت
 ما لم يغير مستند وعندها يثبت اذا عصى مهر بعد البيع عطف في الحال ولو لم يغير المولى في المهر لا يثبت في حاله
 زاهد في التبرير المبرر اذا قلنا خطا وافه المولى فيتهرب ولا يشترى بمهره او فيقبره وينفذ حكم المولى
 الى بطله فانما لا يثبت شرط الوقف من كل ما يوقف ذكره على طريق التشفيع كتاب اولا الظهيرة
 واولا واقف فله المقتضى او لعقبته ولا يكون لعقبته عصبته بيا امرأة اعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم
 المقتضى فاولا العبد لابن لانه عصبته فان شئ الابن لا يتحمل واولا العبد لاية لانه عصبته لعقبته
 ما رعايته ان اوقفه انما لا يثبت بالاولا ولو مات رجل واختم رجلا في امارة واقف مكرم
 ببنية انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه لاولادته له عجزه ولم يوقت البنين وقتا فحق في الميراث
 بينهما لانها استويا في الدعوى والحجة ولم يثبت الظاهر كذب احدى البنيتين لجواز ان كل واحد من
 الطرفين عاين شيئا يطلق له اداء الشهادة وهو المقر في العبد واعاين العبد وكتب المشهود
 ما يحكم الاشارة ان مقتضى بينهما نصفان كما في الاملاك هذا اذا لم يثبت البنية فان وقتا وقتا
 ووقت احدهما ساقط فحق في السبعين وقتا اعتبارا بالابن عينا ولو كان جازا اهل العباس واولا
 واقف المينة انه اعتق الميت وهو يملكه ومقتضى مقتضى بنية ثم جاز المدعى الاخر وادعى واقف المينة انه
 اعتق الميت فالحق لا يقتضي للثاني ولو جاز امها وادعى واقف المينة بغير دعواها فحق بالاولا
 بينهما من حيث ابراهيمي في الاول والمقتضى ان زوجت نفسها من معتق قوم فحق في ذلك هو الاول
 الاب لانه استوى بجانبان في الاول لان في كل جانب ولاء عاقبة والاب هو الميراث الاول
 الابنة من جانب الام الاول شيخ المصنف لكن السخنة لواعقهم فيها اذ في مصلح ولا يرضى منها
 للمعتق لما دللنا انه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو انا والملة والارث والاعاين لا يورث الابن
 شئ وقال عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز ان يكون الاولاد ثمانية لان ولادة
 لانعدام شرط الارث برضا ما يذكر ضرورة اسم الذي منها قبل موت المقتضى ثم مات المقتضى يرث به المقتضى
 البسطة وكذا لو كان الذي يرضى العبد لم عصبته المسلمين بان كان له علم مسلم او ابن علم مسلم فانه
 يرث باولاد وان الذي يجعل بمنزلة الميت وان لم يكن له عصبته المسلمين يرث الى بيت المال ولو كان
 عصبته بن مسلم وحق في عاقبة ثم مات العبد ونصف ولان العلم بالعلم يرث العلم والنصف ان اخر
 لا قرب عصبته الذي من المسلمين ان كان له عصبته مسلم وان لم يكن يرث الى بيت المال بدليل ان اولاد
 كتاب الاولاد كتاب الايمان قال من حلف رجلا بالطلاق والعتاق فالتبنة نية له حالف سواء كان

[illegible]

معلوم ان من حلف بطلاق كل امرأة تزدوج ولا يدري ان كان بالواجب اليه ان لم يكن فزوج اذ لم يكن
 لانه تمسك باليمين فلا يحنث بالسكنا باب ما جاء في الحلف ببيع عشرة من ثياب الطلاق قال حلف اذ قال
 لقطع الطلاق ان لا افكر انتم فعل طلقت وحنت وان كان كاذبا وادب الحظران لا يقول يصدق
 لانه يعلم بل ادب ان يقول لا يصدق بزيارته فيما يكون يمينا من كتاب اليمين باب الحلف في حلف الفل ولوقال اشهدك
 الله او اشهد ما كنتك ان لا افكر انما اضل يستغفر الله ولا تراه الكفار بخلاف اشهد بالله او اشهد
 مسلماني فزوم ان فعلكنا وفعل لا يجب علي شي الا اذا نوى ان ما اداه من الحظر وحنت لم يكن حثا كما قال
 ان افكرنا فهو كافر بزيارته فيما يكون يمينا من كتاب اليمين حلف لا يبرطر دار ولا يبرادره نسبة الكسرة للادب
 العاقر وهما ان الدار لا تدري ولا تخرج لانهما بل السيف كنهها الا ان كسر فيكون حقيقته وهو ظاهر وقد
 يكون ولا يبرادره كون الدار مكانا فيمكن من كسرها فيها بحيث لا يبرطر دار يكون مكانا فلا يكون هو كنه
 فيها سواء كان غيره مكانا فيها او لا فيقيم دليل كسر العقيدة وهو الملك معج به في كنهية والظاهرة لكن
 ذكرتم في الامة ان غيره لو كان كنه فيها لا يحنث لانقطاع النسبة بغير غيره ورفعه باب حلف العلي ان
 دخلت دارا فحلفا فكن الالف وارا آخره ودخل المحنة ان كان لم يحنث لحنث من الدار لا يحنث وان غلب
 من الالف يحنث وان لم يتبين واحد من عند الالف ومحمد رحمه الله وان دخلت الدار التي كانت لاف حث
 اليه من دى في ملك الالف الا انه لا يحنث فيها لان خرجت عن ملكه بعد حلفه بهتة او غيره وان كان
 الالف وتحدث بها ان لم يحنث لانه لا يحنث واقبلها فذلك في الالف وان كان على الالف الميت ويستوفى
 يحنث في الخامس والعشرين من الالف باب ما جاء في الحلف ببيع عشرة من ثياب الطلاق قال حلف اذ قال
 حالفا جائز كرفت وانما ادعاه فالف الوافاة ان كانت الكراهية المرأة سقطت يمينا بالسم وان
 كان الحاضر على اليمين من البيت فحنث ويكون الالف ان المرأة للسوف فاعيد في الالف فلو كان الزوال
 لوقال لانه ان سرق من مالي شيئا فامطالق فسرقت منه آجرة ان كان الحالف يحنث بعه هذا المقدار يحنث
 والاف روى ان محمد اسر عن ابنه لم يحنث وسئل ابو يوسف فاجاب يحنث بواجب ما خسر من ثياب الجواب
 فقال من يحنث من ثياب الجواب ابو يوسف فاعيد في الالف رجل قال لا والله انك تراه ان وهم با
 آب وهم حرا طلاق في الحيلة في ذلك ما يحظر الزهوب اليها لفسر في الحظر او ياتي بالخبر الدار ولا ياتي اليها
 فتستمر الزهوب من غير ان يعطى اليها عاها لفسر في الالف او الالف هذين حال لرب اليمين ان لم ادفع اليها
 حثك يوم الحجة فعدي حثك الذي له اليمين قبل الحجة لا يحنث الى الذي قال لا يحنث وقال ابو يوسف
 ان دفع الالف داره او صبر به وان لم يدفع حثك مفر يوم الحجة حث فاضل في اليمين الموقوفة وفي
 اليمين حثك السكنا ان لا يخاصه في المال الذي اخذ منه قال ابو يوسف فاحص عنه غيره فغيره ويتقدم به
 مع انك الى الحثك فيقتل ان لا يحنث بكذا وكذا حثك يعلم انك ان غيره لا يخاصه ولا يخاصه ولا يخاصه بنفسه فبادر
 برؤ المال عليه باب ما جاء في الحلف ببيع عشرة من ثياب الطلاق قال حلف اذ قال حلف لا يبرطر دار ولا يبرادره
 وللبس لا يحنث ويقران كالحلف لحنث في الحظر لا يحنث والاف كاذبا حلف لا يبرطر دار ولا يبرادره

بالله والسماع وعندنا من النجحت وعبد القوي هذا ان القوامي والنفسي ليسوا في الفاتحة من الطهر
بمنه عندنا من النجحت والجميع انوارا من صفاء البصيرة والدار هو من كنهها مع زوجة ثابت
الفرح فغلبه ان يجهت فزواجها فافاضت غالبة من النجحت في صفاء البصيرة والنفسي ليسوا في الفاتحة من الطهر
نقود كذا يمكن وليس يكن في آخر الفصل من عشرة ايات احكامه او نكتها ان ضربت الاباؤن
او برضائي او على هذا على هذه وان كان لا ردة صدق قضاء وعندها وان قال اذنت لك عشرة
ايام تخرج فيها ما كنت وان قال ان نفقت كذا فقد اذنت لايكون اذنا ان ضربت عم الدار بغير اذني
فان مرة فخرجت ثم خرجت مرة فلو لم اذني حيث ان خرجت حرة اذن تنتهي اليها ان يلا اذن مرة
فلا يسترط الاذن في الثاني وان فورك بكلمة الاحكام بين لاقضاء وان اراد بكلمة في الاصل في الاصل في الاصل
والاول تحقيق سائر في التاسع من كتاب الايمان كتاب الحدود والغير ضلالت ما بين يد القضي
ثم يتبع بالثاني فالراي الى القضي بحبسها او بوزنها وان على نفس حرام القضاة في الفصل في بغير القضي في
كتاب ادب القضي ولو سقى ابنا الصبي فحوا يبرز نكاحه لقاضي فانه في الحدود ومنه موجب التغير الزهر
البارد وفي البواقيت روي ان جلا قد وجد مرة طاعة في سوق المدينة في زمن عمر لمحمد فاضها واول
من خذت من الفضة وهو كركام ويعونها ومراة من هذا الحكم اظهره من هذا ووجهه وديانته على الكس
فمنع عمر من الفضة كلامه وعرف مراده فقال لكل ابارد فانه ورع بفضه الله ووجهه بالورع فاما رجا
في التغير من كتاب الحدود وحي ابرك الاسكاف رجل لعبد الله لا يبين له ان يغيره ولا يرفع اليه
الى القضي حتى يورد القضي وهذا قول يحيى الفقيه في قول من عدا القول لا يقيم كدعي مملوك ولا ان يجوز وكذا
الزوج يقرب المرأة فاحتمل في التغير رجل فبخره اجبية او اذ اعانها او سها بشبهة يجوز
وكذا لو اجابها فيما دون الفرج فانه يجوز فاحتمل في التغير ذكر الطي ويغيره لشرقي الاسكاف لا يفتقه العفو
ان يقول له انك بلفظك كذا وكذا وتغيره لشرقي الاسكاف لا يفتقه العفو ولا يجوز له ان يغيره
الادب كالسوقية الكلام والجواب له انكم والجواب له انكم والجواب له انكم والجواب له انكم
والتغير باخذ المال ان المصلحة فيه جائز قال مولانا في التغير بين مولانا في التغير بين مولانا في التغير بين
معناه ان اخذ ما له ويؤدعه فاذا تاب برده عليه كاعرف في قبول البغاة وسلامهم وصوبه الايام
والتمت ان اخذ مني رجلا ومن جملة من لا يجوز في التغير باخذ المال بزيارته في الحدود ولولا الامور
باروسي يحد بخلاف ما لو قال له فانه يجوز ابن الامم قبل فصل التغير وفي قبول شهادة التغير رجل
في التغير روايت عن ابي حنيفة حاشا ان كل من كتاب السيرة في التغير في التغير في التغير في التغير
في التغير على قدر ما يراه الامم حاشا ان كل من كتاب السيرة في التغير في التغير في التغير في التغير
حاشا ان كل من كتاب السيرة في التغير في التغير في التغير في التغير في التغير في التغير في التغير
لا يقيم عليه حرام الا على القنف فاحتمل في التغير في التغير في التغير في التغير في التغير في التغير
شرب الخمر في ظاهر الرواية فان اظهره ان كل من كتاب السيرة في التغير في التغير في التغير في التغير
شرب الخمر في ظاهر الرواية فان اظهره ان كل من كتاب السيرة في التغير في التغير في التغير في التغير

و اتساع حرف قضا انجمله و بان فعل جدا
بجایه لم یطلب خصمه لا یوزر
اسم مسکون

[illegible]

وفي المسألة ما ذهب إليه المالك من أن كانت خفصة حرة فاعلمنا أن لا نجعل له محمدا وم إذا قال الغيرة
 ولو أنما يجدوا في أن كانت خفصة حرة في مجلس النحر قال محمد رحمه الله تعالى كقولنا ولو أنما في المسألة
 رواه الحسن بن علي بن خزيمة في قوله ولو أنما في المجلس لا عليه ما كان له من أن لا يجدوا في قوله
 قال رجل ياتي فقال لا حرام كفى يجب له على الأولاد والاشكال ولو كان راسا كفى يجب
 عليها حاشا للمفتين في أو أولادهم إذا وطئ حرة بكر أو أنثى ولم يجب له منظر العرق ونقص
 البكارة فيجب الكفر منها بزيادة أو أولادهم ولو وطئ حرة أنثى ببيته وأزال الكرامة على قوله
 الحسن بن محمد رحمه الله تعالى منظر المهر مثلها غير كونه فقط البكارة البكارة كذا يجب ذلك ويدخل في قوله
 الأكثر ما سألنا أو أولادهم الفصل الذي يوجب البيعة من حيثها بالحيات ومن تزوج امرأة لا تحل له
 نكاحها فوطئها لا يجب عليه المحرم وهذا قول الخليفة وزفر رحمه الله تعالى كفى يجب عليه من المهر في النكاح
 وعند ابن أبي عمير وفي أن علم الوطئ أنها حرام فعليه المحرم كل طمأ حرام على النكاح بدو أن كان يعلم
 فلا حرج عليه وفيما ليس بحرام على النكاح فلا حرج عليه كالكحل بغيره وفي غيره فهو وقال الحكم السعيد
 النكاح تزوج امرأة من أجل له نكاحها فدخل بها قال لا حرج عليه وإن فعله على علم لم يجب له ويوجب
 عقوبة قال قولنا خفصة وقال أبو يوسف ومحمد إذا علم بذلك فعليه المحرم فزوات الحرام منه انتهى أراد بكما
 من لا يحل له نكاحها نكاح الحرام المطلقة التمسك منكم بغيره ومعدة الغيرة ونكاح خفصة وحاشا
 المرأة في عهدتها والمجوسية والامتناع على حرة ونكاح البكر والامتناع بغيره من المولى والنكاح بغيره فهو
 في كل هذا لا يجب له عقوبة وأن قال عمت أنها حرام وعندهم يجب البعد إذا علم باليتم والامتناع
 وكتمانها فلا ينافي بحرام على النكاح بغيره كالكحل بغيره عابا اليك ما روى الطي
 بوجوب المحرم رجل تزوج بحرم منه ودخل بها فقد قولنا يجب له ولا حرج عليه وعند الخليفة عليه المهر
 دون المحرم والغشوى على كتمان النكاح أن لا يجدوا في قوله ولو وطئ امرأة ثلث ثم وطئها في
 العدة أن لا يطلقها ثلث حلة لا حرج عليه بعد الفصال في الآية الأولى لمحمد وبالله التوفيق
 دعت صبا فوطئها لا حرج عليه علمت بكفرته ولم تقم وعليها العلق ولا مهر لها وبالله التوفيق الصبيح إذا
 زنى ببيته أو بخدمته أو بامرأته فعليه المحرم ولا حرج عليه ولو أكرمت المرأة على أن لا حرج عليها عنه
 الكحل والرجل إذا أكرمت عمارا قال أبو حنيفة أخرا وهو قولنا صبيح لا حرج عليه وكذا يقولون ولا وهو
 قول زفر عليه المحرم ما سألنا ومحمد بن رجل في بيعة لا تتحلل لاجتماعها فافضها لا حرج عليه في قول
 ثم إنه ينظر في الاضطرار أن كانت تملكها أبو بكر كان عليه المهر لوطي وثمت الدية بالافاضة وإن كانت
 لا تملكها أبو بكر عليه جميع الدية ولا حرج عليه في قولنا خفصة وأبرئها قال محمد رحمه الله تعالى والمهر
 ولا حرج عليه أمها وابنتها بهذا لوطي في قولنا خفصة وقال أبو يوسف يحرم من المهر لوطي والمهر
 وإذا أرادوا الإجماع لا يجوز لكلا والامتناع والولد والولد وكل من زعم حرم منه أن يرجعوه في
 فتلاؤكم لم يجرؤوا في الميراث ما كان له من أن لا يجدوا في قوله لا حرج عليه في قوله حرة

[illegible]

ومن ان لا يوجد في من البائع اما وكف في البعني كمن ينظر الى ان يبيع موضع الس وان كركب الغريب
ينظر حولا وفي الصنوي لا يوجد في البائع ومن ان لا ياتي الى ان يبيع ومن كركب الغريب لا ياتي الى ان يبيع
لا يبيع بانه في كركب الغريب وبالاول يفتي بانه لا يبيع من كركب الغريب لا يبيع من كركب الغريب
يصل الى كركب الغريب ويسقط ما سواه ولو نزع جاز ولا يرد اجنبا طليا لودي الى الف واليه كركب الغريب الى
المسؤول كركب الغريب بغيره ومن كركب الغريب وان اضطرر اليك بالقران حالي في فيه وان عبد الحرة وان
اشترى حولا لم يحرر وان اشترى كركب الغريب فان اصورت اخلفوا فيه والخيار البتة كركب الغريب وان
لم يبق كركب الغريب فلهما ان يبيع على كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
اذا كانت متعقبة الموضع فان لم تكن ان كانت من كركب الغريب التي تتركب البنية لغوت بها وان لم
يقت الموضع وبها كركب الغريب في رواية ولا يتركب في كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
او اسود في كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
طول فقيه الحرة وان كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
قطيع الاذن كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
الاطراف ومقدار المقطوع شرط فان روي عن الامام في قطع نصف الاذن ولا يقد على المقيد
منه وكركب الغريب كركب الغريب وفي الجنب ان كان اذن القاطع اصغر من اذن المقطوع فله المقطوع ان
يقتض او اخذ نصف البنية بزيارته نوع من البنية كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
في النكحة والركبة والوجع والدفعة وان المنقح قرب جلا فله نصف المقطوع كركب الغريب كركب الغريب
لا التقصير وان يابرة لا تقصر فيه الا اذا غرزه في المقيد وكذا لو غرزه حتى مات ولم يصر ان كل ما
يتعلق به الركبة في البهايم يتعلق به وجوب التقصير ولا يتعلق به الركبة لا يتعلق بالتقصير كركب الغريب
ان لقي في الجنب بزيارته النوع الاول كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
شتمس البول فله احد وثمن البنية وان كانت لا شتمس البول فله احد ومما يرد البنية الحام على
في احكام المرأة رجل زني بامرأة فافقت كان عليه البنية في ماله في رواية الاصل في الجنب كركب الغريب
على القاطع ولو اراد ان يتركب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
عزرت كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
الذي يوجب الدية كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
في الدين الا في صريح واحدة اذا ضرب عين جرح فله الجرح وبعيت له كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وطرف استيفاء التقصير كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
يرد التقصير وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سلت ناطرة ثم التقصير وكف عنه
فاذا سلت كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وعينه البنية يفتق لم ينعينه البنية ويزك اعني وعين كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب

ولا والا ان كركب الغريب بغيره ولا يفتق منه شيئا ففقهنا انك قد يفتق منه وان كان كركب الغريب
بغيره ففتقت كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
الجنبي عليه بنية راضا افتق وضى النقص وان شئت اخذ نصف البنية في ماله فافقت كركب الغريب
شئت البنية كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
ان وقع اليه وشبهه بغيره البنية وان كان كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
منه فالدية على كركب الغريب بزيارته نوع من البنية كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
لجميعها في الارض كركب الغريب فان باقى النقص ففتقت البنية وبها كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
والاداء الى كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وقلم كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
الى ان كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وقد ترك عندنا قبلة ولا يفتق كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
واحد يبيع كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
ان دام على حقة او مقدار يموت انك منه حرمت بغير التقصير والاداء وجرحه او اركب
التقصير كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
قبل ان يقع في بركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
حقة حرمت وان ترك ثم مات فان كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
راهد كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وعند كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
الدية وفي النكحة كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
ففتق كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
خفية في انه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
في البنية او جرحه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
طفت او غرزه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
لا يلزم شيئا حقه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
المنقح قد فر في يوم او في جرحه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
ثم عرف فات ملكي عليه لانه عرف بجرحه كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
وقد عرف لم يفتق لانه عرف كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
زاده عرفه فان كان كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب
بالجرحه وهو كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب كركب الغريب

[illegible]

او يستولى على الجارية المجانية والمحال ان يعلم السيد بها ان جارية عند بيعه من المشرق ضمن الا من قبضه ومن اشترى
وان يعرف السيد واحد من هذا المشرق وقد علم السيد بما غرم ضمن الارش لان كلامه يدل على اختياره لارثها
وفي الكفا والسعاري لا لزومها او وطئها او اجراءه او دهنها لم يكن خيرا لارثه وعن ابن ابي اسير ان كل ثمنها
سوى الاول اختيارا له في الفضة فتمسك في جنس المملوك لطف العجز به ورواه ولد خطي لفضه السيد الاول
من قبضة ابي نعيم كل منها بوصف التيسر واكتسبها بدوم الجارية وقامه في الفضة ومن ارش في الجارية من
الاول والثور في جارية الدابة ومن ضرب بطن بهيمة فالف جنتا ميتا فانه لا يضمن في الجنتين شيئا ولا يضمن
الولادة ان نفقت الولادة كما روي في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الجنيات يخرج لكل باكل
عنبكم يوم ما شهد عليه فيه فلم يخطئه حتى اكل العنب لم يفتره فانه يضمن اذا شهد عليه في ثوب فلف بزاروم
كالمسطل من نخل النور ومطر الكلب عذو فضمن ان لم يخطئه ولم يهدم النفس لا المال سألها فيه فمط
ما يملكه البهائم من الجنيات يخرج وضع من على ظهره من عاده ناقة بذنوبه او بوجهه ففعل في الفم لم يفتره فمط
المنخل لان المنخل ارباب الماشي دون وضع اليد على الخيل المربور قطع احد فوائم الدابة يفتره كل ثمنها هذا
اذا كانت لا تؤكل فان ما لا يؤكل اذا كانت له يذمة بوقطع اليد سلم وضمة كقصة او اسك واخذ من الجبال
النفط وفي البعوض استمركت في الفم او بجله يقطع برن او بوجهه انش سدا يذمة وضمة بتمته او بتمته
سببا مرار في الجارية على غير ارباب من الهامة اذا قطع اذن الدابة وبعضه او قطع ذنبها في النفس والا
استمركت ما غيره او بجله يقطع بدو رجل او بوجهه انش ضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن
وعليه العقدي ولو ضرب رجل راية حرصا رجا فمط القطع استمر في جذبة البهائم ولا يضمن عليها صما
انما المصدق في حال العلى الا انما على السوي اذا وجد في زعره دابة فمط راجحها من ملكه لا يكون وضمة
عليه فاذاس قها واراد ذلك العذر بصيرضا من نفس الحيوان وهكذا قال ابو نصر البوسى الا انه قال ان
سبها في موضع ثمن فيها لا يكون ضمة فاذا قطع او اوجد ارجل دابة في زعره فمط راجحها فمطه سبع
كان ضمة لانه لا ينفى ان يخرجهما ولكن ينفى ان يسترى على صاحبها حتى يخرجهما صاحبها والصحيح ما قاله
القاضي الامام على السوي ان لا يخرجهما عن ملكه ولا يوفى قها واراد ذلك فالف فمط راجحها فمطه
بصيرضا ضمة وان تها لبردا على صاحبها فمطت في الطريق واكسرت رجها كان ضمة ضمة
في باب جارية البهائم توضع ثور في السوق فمط فمطه وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن
على طريق العلى فاستد عليه فمطه فمطه وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن
بصيرضا وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن
رجل من رجل فمطه وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن
في اول الجنيات وفي دعوى السوابد مذكرا لها ايضا ورواه اول الجنيات في الدعوى
من المحل الاول سمع جوا بالقطع لمنا فمطه وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن وضمة وضمة كسليم
اليد او راسه ولا يضمن وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن وضمة وضمة كسليم اليد او راسه ولا يضمن

[illegible]

وان لا يلفظ الجاحدة ولم يذكر ما يحدث منها لم يقع العقد في قول حنيفة واليه ان يجب ان يفصل في ان
 يسطر الفصل المشبه ويجعل في ان لا يعلق لانه عند عند ابراهيم وعندهم العقد هو على العاقل
 اذا كان العقل عدا فاما اذا كان خطا فان برئ ذكهم العقد بالاجماع ويكفي على العاقل سواء كان يلفظ
 ايجابية او جاحدة وذكر ما يحدث منها ولم يذكر وان مرى الى النفس فان كان العقد يلفظ ايجابية او جاحدة
 وما يحدث منها مع ايضا ثم ان كان العقد في حال الموت الجرح بان لا يذهب ويحيى ولم يصر حسب فرائض
 بقية من جسمه ما وان كان في حال المرض بان صار حسب فرائض بقية عضوه فماتت له لان العقد تبرع
 منه وتبرع المريض في حال الموت بقية من ماله فان كان قد اذنته فيخرج ماله من العقد سقط ذلك العقد
 عنه ان ماله وان كان لا يخرج كل الماله فثلاثة سيقطع الثلث والثلثه يؤخذ منهم وان كان يلفظ
 الجاحدة ولم يذكر ما يحدث منها لم يقع العقد والدية على العاقل عند حنيفة وعندهم الجميع العقد وهذا قول
 عن ابي حنيفة او غير الجاحدة وما يحدث منها سواء قد بنا حكم والله اعلم سابع في فصل يسطر العقد
وتبرع بمحضه في عقد ما ولو وجد كقولنا في ارباب امواله والدية في اربابها فدية القبة
 والدية على العاقل ولو جرح من الميراث لعاقبوا في العقد وانما جرح ارباب في قبيلة او اصاب اربابا
 يدري من دافعيه ولم يزل حسب فرائض حتى مات فعقد الذين اصيب منهم الدية وكف عن العقد على
 اهل القبيلة والمحلة والدية على عواظهم وان لم يصر حسب فرائض فان كان صحيحا يذهب بجي ثم مات فلا
 فيه على اهل المحلة التي خرج فيها وذكر المسند في المنقضي وزاد فيه فعمل الى اهلها وذكر انه على قول ابي حنيفة
 او لم يزل حسب فرائض حتى مات فعقد اهل المحلة الدية وكف عن الباقي وبذلك يخرج ثم مات فلا فيها
 وكف دة الكبريت في بيان على اهلها وهو قول ابن ابي شيبة وفيه اربعة اجزاء جرح به من جملة
 رجل الى اهلها مكنت جميعا يوما او يومين ثم مات فلا فيها على الذين كان في يده عند ابراهيم في قول ابراهيم
 هو من دة اربابها في العقد واذا وجد قيل بين الاثنين او السنتين فالاياها اربابها على الدية
 والدية ثم قال ما تجب الدية وكف عن ارباب الاثنين اذا كان الجرح السبع الصوت منه واما اذا كان الجرح
 لا تسع الصوت منه فانه لا تجب لكف ولا الدية على واحد من الاثنين وكما برأه حال المحلة الذرية وحده القيل
ما نأخذ فيه في العقد ما لمحمد في الجرح الصغير والرضع او رجل عشرة افراس او افراسا في قود فيها فيسقط
 على رؤس اربابها دون تعاقب المالك حتى ان القتل وجدل واربعين اثنين المائة مائة تجب فيها
 نصفين ما نأخذ فيه في العقد ولو جرح في المحلة او قبيلة فمردودا وان جرح في المحلة او فرقة منها جاحدة
 ذلت في الدية على اهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن ابي شيبة على اهل الحليتين الصحيح قولنا لا القيل
 وجدل المحلة او جرح دون الاول لان الموت انقل منك الجرح لان اثره في الروح من مائة فله على
 هو الجرح رضعا ولذا وجدل القتل لو علم ما واذا كان جرح فرائض استثنائه من الجرح لا الام
باب في العقد ولو ادعى اهل المحلة على رجل منهم او من غيرهم تسع وعواهم فان انوا ابنته على دة اربابها
 بجبا القصر والدية في الخط وان وافقهم الاول في الدية على دة اربابها وان لم يوافقهم في الدية

أذا وعد العبد
بن القريتين

اذنه في الزنوب واستدرك الرضا المستوفى والسفحة وان تصرف فيه بقبضه بيا اوصفه ثم وجد
 كماله بقبض النصف لان تصرف المشتري بقبضه بقبضه باذن البائع كقبضه وان كان قبضه بعد الموت بيا
 اذن البائع وتصرف فيه ثم وجد ان ذلك يفتقر الى تصرفات ويجوز النقص وان علم البائع بقبضه
 بلا اذن وصحى فهو كالاذن ابتداء مرار في الاستحسان في البيع واذا كان البائع ليس بمخلصه والوديعة
 المتكافئة مبيعة اذ لا يشوب اذ اوصفت وضرب لها اجل يصير في حقه لو استمر في عقد انبوب
 موصوف في الدنة ولم يقرب له اطلاقه وان ضرب له اطلاقا ولو انقضى قبل قبض البائع بطل البيع
 وصيره باب موقوف للمشتري من كل ما يبيع اذ اليك بغير البيع فان كان قبضه قبضه وهكذا في سائر
 ينظر ان كان النقص نقصا قد بان كان مكيدا او لو دنا او معدودا وينسخ العقد بقدر اليك
 وتسقط حصة المشتري لاجل عدم المقتضات معقودة عليه فيعدي اليك من الثمن وهذا كل المعقود عليه
 بوجوب انفساخ البيع في ذلك وسقوط الثمن بعد ذلك والمشتري يجازي ان ياتي ان اشد بخصه
 وان اشد ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقص نقصا وفق وكان يذخر في البيع من غير
 تسببه كالشجر والبناء والارض واخرى لمكان وجوده في الكيل والموزون لا ينسخ البيع اصلا ولا
 يسقط من المشتري شيء من الثمن الا اوجب لاحصاء ما من الثمن الا اذا اورد عليه القبض والنجاسة لا تفسد
 معقودة بالقبض والنجاسة والمشتري يجازي ان اشد بخصه بغير الثمن وان اشد ترك التعيب المعيب فاقبض
من البائع في فصل الحكم البيع من كل ما يبيع في لوباع واما في ما به وقال البائع سلمت اليك وقال
 المشتري قبضتها لم يحن لها فباع واما في ما به عن حضرته فقال البائع سلمت اليك قال المشتري
 قبضتها ونزعت من لو ادرك ان كانا لا يقدرون على دفعها واعادها يكون قبضها والا فلا في النجاسة اما
 بتمام مقام القبض من تصور القبض فاذا لم يقبلوا بتمام النجاسة معناه وكذلك الهبة والصدقة مع
 لو استمرى وارضا ان البلد لغيره فانه لا يمنع عن اداء الثمن لكان البائع بغير البيع في البيع
 المحال فيوثر البيع ان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيله ويحمله اليه ويقبض الثمن
 هناك فلو اختلف في البائع ان يبيع عشر مائة بالبيع قال ابو حنيفة رحمه الله النجاسة بمن
 وبيل البيع يكون قبضه بشرط ملكته احدى ان يقول البائع خلعت بينك وبين البيع وبقبضه
 ويقول المشتري قد قبضت وانما ان يكون المبيع كالحب المشتري بحيث يصل اليه اقله من غيره فان كان
 ان يكون المبيع مفرا غير شذوذي ايسر وان كان غلا في الفلح الحظ في حوائج البائع وما يسهل
 لذلك لا يمنع النجاسة ويشتد بغيره ووجه النجاسة في دار البيع قال ابو يوسف لا يكون نجاسة
 رجل عا فادفع البائع خلعت بينك وبين النجاسة وادوم في منزل البائع فحضرته يصل اليه القبض
 فقال المشتري دعها الى الذود ان القبض فملكته لادم فانها عوت من مال المشتري عند حجر ومن مال
 البائع في قول ابي الحسن الحكم في كل ما يبيع من كل ما يبيع ولو في البائع بغير البيع والمشتري في داره لا
 يكون نجاسة عند ابي الحسن من لو اهلك فيها يهلك في مال البائع وعند محمد يكون نجاسة ويهلك في مال المشتري

[illegible]

[illegible]

فالسيد في ذلك الصرح الى اهل البصرة ان اخبرنيك واحد ثبت العيب في المحفوة والدعوى
شدد برك عدلا وسهلا اذ قد كان عند البائع رد على البائع وما كان باطلا في الجوارى يوقها ان
ولا ينظر اليه الرجال كالقري والرق اذ اخبرت امرأة فاعق برك ثبت العيب في المحفوة
لا في الرد في ظاهر الرواية لعدم دعوى والى ذلك من السوء **في** اختلاف كون الفرة قديمة فشهد
فسهد البعراء في الاطباء انما لا تحدث منها في المرة التي قبضها المشتري منه فبعد شها دنم ويرد
فبها ربا كحصة بالعيب من كتاب السوء بم اشتري حار كرا بعلوه كح ويا لونه في وبره كالفحة
بني فلم يقر فيها جواب لانه وقال عبد الملك النقي ان طوع فغيب والا فلا وقيل عيب **قب**
سمعت بعضهم لو اشتري عبد يعلم به على قوم لوط فانه لان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان
كان باع فلا يخلف في الجارية فانه يكون عيبا كيف كان لانه بعد الفرس قبلة باب العيوب **في**
السوء رجل اشترى عبدا باني فزني ودفعه اليه عند البائع ليكون له ان يرجع بنفسه
العيب بام البعده جاني قول ابن حنيفة وكذا لو اشترى وانه فرقت منه ثم علم بعيب لا يرجع
بنفسه العيب **فصل في احوال العيب** ابو العباس لا يرجع بالنقص الا ان يموت العبد او
يعدو لان يقول اقبله كذلك **بزيان** في نوع ما يمنع الرد ولا يمنعه من ارجاع **في** وبشره
بينما جني احدهما فوق سطح حجرة باذن شركه ثم باع اذ ان افضيه من الوجه ليس للمشتري ان يرد ويرجع
احده عن سطح والمسئلة بجاء ذكره ان اذا استعاره آخر جدارا الوضع جفوة عليه ووصفها
ثم باعه للمعير ليس للمشتري ان يار المسعير برفع جذوعه لان المسعير وان لم يثبت له حق لازم لكن
المشتري لم يحكم لجدار الا ان يرفع الجذوع المسعير فلان حقيقة باق فلا يمكن من رفعه قال ابن ابي
بنادان لا احسن كثر عثر على مسئلة الاستسنة في المال **في** فدعوى اليه على خلافه
رجل اذن لجان في وضع مجذوع على حائطه او حفرة تحت وان ثم باع وان فلكم من رفع
والرد باب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك **فصل في الحفظ** **في** آخر كتاب
الدكتور واذا اشترى ما فخره مسك فخرج المسك منها لم يكن ان يرد ويجازي الردية والعيب
لانه تعيب بالاطراح حتى لو لم يخرج المسك كلها ان يرد ويجازي الردية والعيب **فصل في**
الردية لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كالمشتري الجار
فان تعذر الرد رجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقسم وهي بكر وغير بكر ويرجع الفضل
ولو شرط النشابة فوجد بكر الاجارة لان كالا فلهما بعد فلهما من فلهما للمشتري لم يجد
بكر ان قال البائع بعته وسلمتها وهي بكر فثبتت الجارية عندك قالوا قول البائع مع بئنه
بالدقة ببعته وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه يربى النساء وذكر في كتاب الاستسنة انه يربى
النساء لا وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر فيحاكم فيه بما انت ان تلقى هي بكر فزعم
المشتري في غير معين البائع وان تلقى غيب يحلف البائع ان حلف لم المشتري ايضا وان كل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والواجب كما اقتضته المشرى وبغيره وتوافقت عليه المصنفون لبيان ان المبيع فان اجاز واحد المصنفين جاز
المصنف وكلها باقية وما بعد فاصلا في انكاره مسمى العبد شرعا كما ساء اذ ابيع العبد غيره بغيره ليس
للبائع الاول ان يخذ العبد من المشرى الثاني وانما لا يفتن المشرى في الاو فبقي العبد ولو اذ ابيع المشرى
الثاني في العبد له في كل واحد هذا الفصل على انما كتب وذكر في المشرى من انكره اذ ابيع العبد غيره
واعتق المشرى الثاني في العبد لا يبيع المشرى الثاني في المشرى المشرى الاول فمضى من في المشرى
ويستلزم انكاره فيبقى ان يكون المشرى في المشرى الثاني في بقية في هذه المسئلة لا انكاره انما كان
نوع من انواع الكسيرة المقتضى ومن ثم قال في المشرى الاول في المشرى الثاني في المشرى الثاني في المشرى الاول
وبذا قال في المشرى الاول في المشرى الاول وهو المشرى وحده الفصل في ان يبيع المشرى في المشرى
الفتح في البيع المقتضى غير متولاه لا يبيع ولا يفتن له والمطلوب في المشرى المشرى في المشرى
كالاول واكتسب المشرى في المشرى الاول ان يبيع المشرى في المشرى الاول في المشرى الاول في المشرى الاول
بقية المبيع يوم بقبضه وانما يقتضيه في المشرى كالبقية استردا مع المبيع والمطلوب في المشرى الاول وان يبيع
او استملك المشرى الاول في المشرى الاول في المشرى الاول في المشرى الاول في المشرى الاول في المشرى الاول
فانه من المبيع والاول المشرى في المشرى المشرى منه مزارع في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
في المشرى المشرى المشرى في المبيع ان يقول الرجل غيره في المبيع واري منك بكذا وليس في المبيع المشرى
بل هو متجبه ويشهد على ذلك في المبيع في المشرى المشرى في المشرى المشرى في المشرى المشرى في المشرى
محمد رحمه الله في المشرى اذا قبض المشرى في العبد فاعتقه لا يفتن اذ ابيع المشرى في المشرى المشرى في المشرى
انكم علم المشرى المشرى المشرى المشرى في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
وارث الميت في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
بشيء او من بين من كان بالاول وانما خلف المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
قول من يدعي المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
ايضا في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
المرس في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
من كتاب المبيع في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
بعد لا قبله ان لا يكون في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
والا لا يكون المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
استبيع والحق في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
كأن الا لا قبله عنده لانه لا يقع الا في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
مقتضى كانت ومنفصلة لا تمنع الا عنده وكذا ان يرد المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
في المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى

وقال لا يرجع في الاول في الفتيه يرجع لان المكلف يقع العمل على المعبر هو كماله وان الهبة تقع
من وجهه وهو كماله وقته والمكلف وجهه وهو كماله لا يرى انه احيى به ما لم يقض عن حاجته فباعه ر
احد الجانيين يرم فيها وباعتها لهما بنات لا يرم فيها فلا يرم بالشك بل يرم في باب الرجوع
من الهبة وفيما وهب للمكلف يقضى اليه لانه فيما لا يتغير رقبته مبق على صلاحيته واذا قبض ثبت
المكلف للول برأيه في الحسن الثالث من كتاب الهبة مع سس ليعبر ان رتبة لا تمكح وغيره
ماضي وغيره دفع اليه تحت المصالح المأمور فاصح ثم نرم بردها دفع اليه **الحق** المتأشكان يدفع
كل واحد منهما لصاحبه اسماء التي رتبة لا يثبت فيها وللأفع استرداها في خلافة الفتوى
خطب امرأة في بيت اجنها قال ان يدفعها حتى يرفع اليه وراهم فرفع وتزوجها برص ما دفع
لانه رتبة **مسألة** باب الهبة **الحق** قال لا باب جمع ما هو حق ولكن فهو كماله لهذا
الصغير فهو كرامة لا تملك بخلاف الوعنه فاعل حان في الذي اكله او ادى لابن الصغير فهو هبة
وتتم في كونها في يد الاب **مسألة** باب الهبة **الحق** من كتاب الهبة ولو وهب
زرعا بدون الارض او غرام دون الفحل وادعه بخصه وانجذاد ففعل الموهوب له ذلك جاز لا الموهوب
اذا قبض الهبة باذن الواهب مع قبضه في المجلس قبل الاقرار جاز استحقاق القبض في الهبة
بمنزلة القبض في المجلس في المجلس لم يهره وان قام الواهب وخرج قبض الموهوب له ثم قبض
ان كان بالواهب مع والافلا وان كان الموهوب عابيا غرضه الموهوب له فان قبضه بامر
الواهب مع والافلا فاصح في هبة المصحح والتحلية في الهبة الفسنة لا تكون قبض عند
اكمل كمال البيع الفسنة وفي الهبة الجائزة التحلية قبض عند حجر الموهوب لو كان عابيا حاضرة
الواهب الموهوب له فقبض فيها ان يار قبض وعندها ان لا يكون قبض فيما تنقل حتى يتركه
عن مكانه التحلية ان ياتي بين الهبة والموهوب له ويقول له قبضه فاصح **مسألة** في هبة
القبض ولو غلا بملك الواهب لا مستغلا به في حوز مضموم ومثل في القسم لا ينافي قسم ولو
ليس كره فاقسمه ولم يصح ولو سلمت بعا لا يملك فلا ينفذ لقره فيه كالمسح وكونه يكون مفوضا عليه
ويقتضى تصرف الواهب ذكره فاقض في انفصال العارية وهبة المصحح اذا فسدت لا تقبل الملك
والقبض بجله يروي وكفى على ارس والمصحح وفي كلامه الهبة الفسنة مفوضة بالقبض اما لا يثبت
المكلف للموهوب له بالقبض هو المختار وفي جامع الفصول والبرازية ان الهبة الفسنة لا يقبل
بالقبض وبديهي فقد اختلف في قبض لكن لفظ الفتوى اكد لفظ الهبة كما افاده في بعض
والله اعلم من هذا **مسألة** في الهبة المستغلة في الهبة وفي فتاوى ابى الليث ولو وهبت المرأة
دارا في زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة والزوج معها ساكنة فيها لا الهبة مع ما فيها
من الدار والمطعم في الزوج في بنت الدار في الموهوب له ففيه هبة الهبة **مسألة** في الهبة
الفصل الثاني من الهبة اوزت المرافعة انا وهبت مائة زوجها في هبة بربع بنى ان يصح

ان يصح لانه وصية للموت فلتصح الا ان تصدقها الورثة **مسألة** في اوزت الزوج وفي الوصايا الهبة للم
الولد والافلا والدين بالطلاق الوصية لخاصة في ابي الموت لانه حرة في ملكها برأيه في
الحق من الوصايا المرافعة اذا وهبت مائة زوجها واوجرت الورثة قبل موتها ثم ماتت ماتت الهبة
لان المعبرة انا هو الا حرة بعد الموت لا قبله **مسألة** في الهبة **الحق** وهبت مائة لابنه وبنته ما يقضه الو
سيف وعند حجره لا يملك من حطه الا يبين من الهبة **مسألة** في الهبة **الحق** رجل اراد ان يهب
نصف داره من عابيا بجملة فيدفع جميع نصف الدار من مملوك ثم يرد عابيا في ارضه فاصح في آخره
يما يكون وراثة الوالد **مسألة** في الهبة **الحق** ومن دون ارض في ابن الهبة وهي رجوع تركه لا يغير الغير
في قوله صحبة للهبة ولا تركه في الرجوع وفي البيت مسك اولها من ارضه المينة والتمتة وفي ان
هبة البناء بدون الارض جائزة الثانية من الفسنة رجل وهب لاهله مائة من الواهب سقطت حتى
وارجوع لا يقطع حقه ولو قال لا يورث عابيا لا يورثها حسن والله اعلم **مسألة** في الهبة **الحق**
لان السكينة في كتاب الهبة وهبت البناء والارض يجوز رارس في الرجوع من الهبة وهبت ارضا
فيها زرع او نخيل او فحل عليه غرام وهبت الزرع بدون الارض او فحل على الارض او فحل بدون الزرع
لان الموهوب يتصرف فيه انما يملكه مع الملك القطع فقبض احداهما غير ممكن في حاله الهبة يكون
بمنزلة المصحح الذي يملكه رارس في المملوك وهبت زرع في ارض او فحل في نخيل او فحل على
واذن له في قبضه وحصله فقبضه جازت الهبة استحقاق لما بين في الميسر وان لم يوافق فقبض
فقبض في المجلس بغيره لم يجوز في ما افسد لان الجواز والحكم كقرف في شيء آخر غير الموهوب
فلا يصح الا باذن الواهب وابنة وابنة وابنة الهبة لا يقبض الاذن في قرف ليس منها وهو تصرف
في غير الموهوب فيغيره اذا بفسده بدون رضا بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب وهو
من شرط الهبة وتامها يكون ايجاب الهبة اذالة القبض ولا له ما لم يهره عنه صريحا **مسألة**
للشخص في باب هبة ما هو مستغلا او مستغلا لغير الموهوب **مسألة** في الهبة **الحق** هبة الدين
من غير غير عليه الدين لا تصح الا اذا بفسده واذن له بالقبض فقبضه جاز وذكره القصة وان لم
باره بالقبض جاز لا يجوز والبنت لو وهبت مائة من ابيها ان اوزت بالقبض جاز وفي بعض
كتب النفقة الموقوفة عليه هبة الدين من غير غير عليه الدين لا يجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كانه
وهبت حين قبضه والاصح الا بالقبض في انفصال العارية **مسألة** في الهبة **الحق** رجل وهب
لرجل عابيا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقبضا جاز وان لم يتقابضا لم يجوز فاصح في بعض
العوضين وذكره كمال وهبت دارا لابن له احداهما كبير والاخر صغير ان قبض الكبير جاز وذكره
انها بالاطم وهو الصحيح لان هبة الصغير مستغلة حال مسكنة الهبة ليقام قبض الاب مقام
وهبة الكبير فحاجة الى قبول قبضت هبة الصغير يمكن السمع والجملة الا بسم الدار الى الكبير وهبتها
منها رارس في الحسن الثالث من كتاب الهبة ولو وهبت دارا لغيره ولما

في بطنه او ينفق عليها لم يحزن ولو وهب لم يوبت او طلقا جاز كل شيء ولو انك قد كنت جليسا وعلى نفسي
او غدا على الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن لم يحزن ولو قال علي بن ابي طالب ان هذا البيت مني فانه اجتمع مني فان
كان يعلم جازيها لاجلها ولو وهب له لاولاده وفيهم كبر لم يحزن لان القول شرط في كبره وروى ان
الكبير والمجمل ان لم يولد الكبر لم ينفق به علمه عنه في الفصل الاول من كتاب الهبة **ت**
مريض وهب لاصحابه في السنة يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا عيب وروى السعدي بخلافه
السعدي يظهر صحة جوده قبل تسليمها اذ الهبة في المرض ولو كانت وصية لكانت وصية حقيقة فلا بد من
القبض ولم يوجد وصية فلهذا كانت وقد باع الموهوب لا ينفسح بيعه لغيره بقية فلهذا العتق
لورثة الموهوبين في اول كتاب الهبة فلهذا الهبة ان شرط ان يترك كذا ان وان ترك كذا على ان كان
طالبا بالمال وهبته هذا على ان توفى كذا الهبة والشرط وان كان الشرط في صحة الهبة
وبطل الشرط خلاصه في السعدي في كتاب السعدي رجل اقرانه وهب لهما كل واحد منهما مائة الف درهم فماتوا
او اراهما جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة او اربعة مائة درهم صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض
والقبض ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض فاصح في اقرار كتاب الهبة **ت** ويجوز قبض الصغير
الموهوب بنفسه ان كان بالغ مستحقا وسبعة اشياء حتى لا يرجع ما ارضى الله فلهذا ان ولاية الرجوع
ثبتت في الهبة الصغرى مثل في موضعين فلهذا اقرار الهبة للصغير وفي قولنا وفي شهر الدين والحائنة
وهي الصغرى ليس لو صيد ان يوصيه من مال الصغير ولو وصيه من مال الموهوب لم يكون الوهاب من الرجوع بعده
كما يكون قبله ومثل الكتاب فلهذا ان يوصيه من مال الموهوب لم يكون الوهاب من الرجوع بعده
تار الموهوب في نفسه ولو وهب دارا لغيره وقبضها ذلك لم يحزن الهبة عند اخذها وهي جازية عند ارساء
ولو قسم ذلك في قبضه وسلم الى كل واحد منها حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا او ثوبا لغيره
او شيئا مما ليس جاز ذلك في قولهم جميعا عاين السعدي في الرجوع من كتاب الهبة وفي مشغولات
العامة الهبة التي وهب لنفسه داره لم يحزن الا ان يوصيه ويخونه ويسلب اليه وكذا لو وهب نصف
بيتها ان يكون البيت صغيرا لا ينفق على الصغرة فان الهبة نصف جازية ولو وهب نصف دارها لم
يحزنه يوصيه ويسلم في المشغولات وهب نصف بيتها لغيره لم يحزنه يوصيه ويبين واهب له
مراعى في اقرار كتاب الهبة ولو وهب لانه الصغير فانه يزرع كتابا او وهب لانه دارا والاب
سكن فيها لم يحزن الهبة وعمن اخذها في المجرى رجل ينفق على ابنه الصغير يدار والاب فيها سكن
اولا فيها مائة او فيها قوم يسكنون فيها جازت الصدقة ويصير كتابا ايضا لانه ولو كان فيها
سكنها باجر كانت الصدقة بالطله فاصح في هبة كتاب الهبة وهب لانه الصغير دارا وفيها
مساكن الوهاب والاب ساكنها يجوز وعنده الفقيه في الفصل الاول من كتاب الهبة امرأة لها مهر
على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه يقع حله الهبة لان هبة الدين غير
في عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولما على القبط في جواز بيعه لولا اذا قبض

اذا قبض فاصح في هبة الولد لوالده **مع** وهب احد الورثة حصته من الميراث قبل القسمة وان اراد
نفقة وعرض صحيحا استحق كالصالح مال رضى الله و هبة حصته من الميراث لوارثه او غيره يصح في كل حال
ولا يصح فيما يحلها فلهذا باب هبة الدين من كتاب الهبة رجل يوصي دين فانه قبل القبض فوهب
صاحب الدين الدين لوارث الميراث صحيحا سواء كانت الزكاة مستوفاة او لم تكن فلو ان الوارث
روا الهبة صح رده في قول ارس وتبطل الهبة وقال محمد لا يصح وقيل خلاصتها يصح رده عند جازها
انما ينفي فيما اذا وهب الدين من الميت فوارثه فلهذا ارس يصح رده عند جازها
قبيل فصل الرجوع من الهبة رجل وهب لارضه على ان يخرج منها مائة ذراع بنفق الكو
له ذلك على الواهب قال ابو ابي اسلم الصغار ان كان في ارض كرم او عنب جازت الهبة وبطل
الشرط وان كانت لارض واحد فالهبة مائة ذراع في الفقه بالبيت لان في الشرط على الموهوب
عوضا جوهرا لا محارجا من الارض ما املكه فيكون له فكان به عند الهبة فاصح في فصل
هبة الثلث من كتاب الهبة فان اتى الحرف رجع في الهبة وان اتى الثلث رجع في الوضو وان
يملك الوضو رجع بمثل او بغيره وان اتى الحرف وقدر اذن الهبة لم يرجع وان اتى الثلث نصف الهبة
لكن يرد ما بقى من الوضو ويرد الهبة خلاصه لان في الهبة اذا اودع عند رجل يدين ان الوضو
وهب العبد المستودع والعبد ليس بخاضع قبل المستودع جاز وينوب قبض الوديعة غير قبض الهبة
لان كل واحد منهما قبض اذ لا يصير الموهوب قابضا العبد بنفس الهبة حتى لو كان العبد قبل ان يجرد الموهوب
له فيه قبضه بملكه من مال الموهوب لم يحزن الهبة عليه فان اتى الثلث رجع في الوضو وان اتى الثلث رجع
الموهوب له وان اتى الثلث رجع في الوضو فان اتى الثلث رجع في الوضو فان اتى الثلث رجع في الوضو
فوجد وفي قبضه قبل ان يضمن المستحق لا يرجع في الوضو وان لم يجد رجع في الوضو
في كتاب العلل لولا هذا الفصل لكانت بطلت علل الوضو ان الموهوب له اذا لم يجد
قبضه لا ينفق قبض الوديعة بقبض الهبة وبقبض العبد بقبض الهبة والموهوب له قبض
الهبة عاقل لانه فيكون قرا الفاعل عليه في من الفصل الثالث عشر من كتاب الوضو **الارادة**
المستقلة كالولود كذا او سقاها لا يمنع الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولود في كماله زاد في
يمنع الرجوع وان قبض سارا الرجوع في الهبة ولو استولاه الموهوب فانامت
بجارية بنته ان الواهب كان رجلا اخذها الواهب فقرا قيمته ولها والولود كغيره عنه
في اخر كتاب الهبة ويمنع الرجوع عن الهبة حروفها الهبة بالسع والهبة والاعمال والديار
وكذا عن ملك الموهوب لانه كسبه اليه فلو ضاع الهبة لم يرجع عند ارس خلا
للطرفين كما في المغز فلهذا في الهبة **عنه** حلال في خطبة السعة حين يحل الدين في الهبة
ودفع الهبة خطبة اليه مثل ما حل اليهم فلا يرجع له فيه اذا اقر قوا والماله في مثل هذا غير فيما
بينهم **عنه** باب الاموال التي تدر في الهبة من كتاب الهبة **عنه** ثم بحث فيها شيئا

كما هو لما ذكره ثم تزوجها ولم ينجب بها فخلعت لخصتها عنه نصف المهر فليس لطلب العتق اليها اذا
 عوضته **مسألة** في طلب العتق ان لم يوجدوه ثم تجلوا لزوجها فخلعت لخصتها عنه نصف المهر فليس
 يكون وقفا لان اللفظ بجعل القرض ويجعل الهبة والقرض اذ هما فيجعل عليه ولا ان هذا المطلق سبب
 للعتق في الشئ ولو وقع اليه دراهم فعاد القرض ففعل في القرض وهو كما لو قال اصرق ما في حوا
 يبك ولو وقع اليه ثوب وقال اكرس ففعل ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطلا فاذا
 نقد راجل على القرض بجعل هبة لغيره بالقرض فاصح لان اوامر الهبة فاكزن برشوى را
 ياباره اذ ههنا وجود رادده است وكفته كغيره وبعوض ودر كخذالي خرج كل شئ في حصة
 است ودر كخذالي خرج كرده اكون بها ان كالا بها بميت از شئ في خواهد تواند يابي
 اجا. تواند لانه بجعل موكلة له سعة المتاع ثم موقوفة للمحن ولعارة المشي اقراض فان قبل
 به لم يجعل واصحبه للمتع او ضمن المتاع فلما اما المتاع فلا قول بالبيع طاعة لاجتناب عن الهبة
 والتمليك لا وضعا ولا شرا واما للمحن فلانه اذنت له به في حال حاجته ففعل لا يمكنه ذلك الا
 بالملك فثبت له الملك للمحن فغيره بالملك بغيره بقره يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض
 اقلها لانه يتقضى الزوال لصوق المهر لانه زوال سبب بجعل في الهبة وما ثبت بالفروق بتقدير
 بقدر الفروق ومزاك دفع الفروق بجعل هذا الرفع اقراضا لا اياها بجعل هبة واصح
 مسئلة وري بغير اعراضت فاعيد في النكاح قال الحلبي من كل حال هو كمال على فعله وازا
 برئ عن الدخ في ما علم وبقا لم يعلم وعليه الفتوى اذ لا يراد عن الحق الجرمولة جائز عند بعض
 اوبرونه قال جعلت في حواشي اول الدنيا برئ في استي كلها والوازين قال لا في لا احكم
 ولا اطلب منك شيئا ما قبلت فخذ اليك شيئا قال راجل كروم ولم عليه دين بغير اولو
 همه غريمان راجل كروم بغير اعراضه ولا يخل بخته الا بما الطولية بزيادة وان كانت
 كتاب لوقف رجل على ولدونه ان لم تقبل قال عليك صرخوت فانت في حال فهو باطل
 لانه عليك والبراءة ليحكم العتق ولو قال رب الدين اذا مت فانت في حال فهو جائز
 به وصية ولو قالت لزوجها المرفيع ان مت فمعرض هذا فانت في حال فهو باطل او قالت
 فمعرض عليك صدقة فهو باطل لان في طرقة العتق ولو قال اطلب لولدوني اذا مت فانت
 برئ من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية له لطلب المملوك ولو قال ان مت فاما
 برئ من ذكرا لدين لا بغير اذ هو مخاطرة كقول ان خلعت الاراء فانت برئ من مال عليك
 لا بغير ولو قالت المرفوعة لزوجها ان مت فمعرض هذا فمعرض عليك صدقة او قالت فانت
 في حال فمعرض فانت من ذكرا المرفوع كان مرفوعا على زوجها لان في مخاطرة فانت
 هبة المرأة مرفوعة في الهبة رجل اتخذ ودية لثمن فاهر الكس هدايا ووضعا بين
 قالوا ان كانت الهدية ما يصح للبيع من ثياب الصبي او يكون سببا لجملة العتق فهو

[illegible]

فقلت الزانية اليونانية على مرقاسه وامن رفع سكرهم الى السكك ان ذكر الوقت جاز وبقي والى
زراره نوع من المعوقات الفصل الثاني من كتاب الاجارة اذا كانت لاجل ارض فيها امر جازيها او
باعتها كل سنة يبيح مسمى برع فيها غنما ساق لم يجر ولو اخذ من ذواتها ما حرم ثم باعها جاز وكذا
مراعي الجبال والبرية ولو ان رجلا زرع قصب في ارضه ثم جعل يروى غنما او ذواتها باطلا عليه
قيمة ما رعى غنما او ذواته من دخن كان الحكم الشهد من كتاب الاجارة الفصل الثالث
بدون ذكر المدة ولا يجوز الاجارة للمعدة الا ببيع الدخ وهو ما لم يمسح الا لاله والخرم من كتاب
الوكالات سبعة جرجل للسمع والشره ولم يوقت لم يحو وان وقت جاز ويضم الاجارة للسمع لم يكره
في الاستصناع من كتاب الاجارة واحد من القليل القليل في كتاب الاجارة ولا يجوز خلاف
لان المعقود عليه في الاجارة المنققة ومنفعة العاقد يتصور حلا في القليل القليل في كتاب الاجارة ولا يجوز
وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لانه مع منفعة فلا يجوز بيعه لان بيعه يفسد
العقد في الاجارة بهذا الكتاب من المصنف في باب الموقوف في المبيع قبل القبض في السور
الخرى واراسنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال ريس الدار ان فرغته اليوم والاقى عليك
كل يوم بالف درهم فتم بيع زمانا والمستكره بقدر الدار في كل شهر فتم في كل يوم بالف درهم فتم
لجرا ولا يجوز في مقدار ما يتصور من اجارته ما لا يجوز في اجارته ما لا يجوز في اجارته ما لا يجوز
الوقت والاعلنه بعد ذلك بما كل يوم فاصح في كتاب الاجارة في الموقوف على سكن داره
الى ان انقضى الدين او ركب حاري هذا هو العاقد في كتاب الاجارة في وقت الاقرا او بعد ولو
الموقف سلم بانهما الماسع ففرض ان يرضى الموقوف فانه لا يفسد اجارته ما لم يفسد ففرض ان
فقطه بالرفع الى غيره زراره نوع من المعوقات الفصل الثاني من كتاب الاجارة وفي الموازاة استقرض
من اخيه وسلم المستقرض الى الموقوف حار لم يمسك به يستعمله في شهرين حتى يوفيه عليه اوراقه ولا يجوز
الموقوف بمنزلة الماسج اجارة فانه ما استعمله فليسا به ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
فهذه اجارة ما سلم ولا يكون ردها من الماسج في اوراقه اجارة ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ليهم جدول اوله في حارته كل يوم بكذا او قال ارضي درهما بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
قال الشيخ الامام ابو جعفر في الموقوف على الماسج في اوراقه اجارة ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
لو اراد الاجرة ان يخذل العاقد لم يقد عليه في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
وخذل ان لم يبين موعدا للرجوع ذكر ذلك وقتا فقال استجره بكذا في اليوم الى البعد بكذا
ايضا لانه لم يبين موعدا للرجوع ذكر الوقت في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
درهم امين ولو اراد من بائنه ان يخذل العاقد لم يقد عليه في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
بين ذلك وقتا اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه

لا يكون له سبعة جرجل لادان ياخذ فيه لعله لا يقد في التزينة لا تقم به واما ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اربع وان يبين ذلك وقتا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ان ترضى هذا الكتاب سبعة جرجل لادان ياخذ فيه لعله لا يقد في التزينة لا تقم به واما ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اولا ثم العاقد في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اولا واما في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الاجارة في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
يجوز وعلى هذا سبعة جرجل لادان ياخذ فيه لعله لا يقد في التزينة لا تقم به واما ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
بدرهم لا يجوز في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ذلك وقتا في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
لا يجوز وهذا سبعة جرجل لادان ياخذ فيه لعله لا يقد في التزينة لا تقم به واما ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الوقوف في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الوقوف في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اجرة الموقوف في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ثم ان الموقوف في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الاجرة خلاصة في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ببينة السبعة سبعة جرجل لادان ياخذ فيه لعله لا يقد في التزينة لا تقم به واما ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الدلالة في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الدار اذا اهدم الدار لا يرضى على البناء في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
للفرد والافاقه بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
بيضا وحسين معلومة على ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
يتااضفان وعلى ان يكون الاثنان بينهما نصفين ايضا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
في فحوت فراكية الا جميع التمر والسجرا لرجل واحد ولو اراد على ربه الا في قيمة عشرة وارج
منه في كل سنة في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
الموقوف اليه فيها اعلى على ان يحصل الا على ربه ويكون بينهما جاز من الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اعلى من في كونه افضل في حكاية كذا وكذا في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
يرجع منه ثم يرضى بكذا في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
يظهر ان في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
ولفتة في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه
اجرة الموقوف في كتاب الاجارة في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه في وقت اوله بكذا ففرض ان يرضى الموقوف في اوراقه

قالوا بالملك منزلة الدلائل في السبع فالتحقوا به وادخلوا السبع فحبسوا في الدلائل فحاصروا
 اواخر العشرة الثالثة من الاجارة وفي فناء الدلائل ومن رعى غنم انك اذا قال الراعي لغيره الغنم
 لا اري غنمك بعد هذا الا اني اعطيت كل يوم درهم ولم يقل حبس الغنم شيئا وترك غنمه معه لانه كل يوم
 درهم وذكر صاحب الغنم عنده رجلا قال له في الملتقط وكذا في اجارة الدور ما رجايد في الغنم
 الناس من الاجارة من الغنم لا يقن الا في ثلث مال السهم وما لا الوقت والمعد لا يستغل منه
 المعد لا يستغل فخره الا اذا سكن باوكل احد فمدي كسبت سكتة احد اليه يمكن ان الكفا ما في
 الوقت اذا سكتة احد بها بالغة يكون اذن لا فخر سوا ذلك موقوف للسكن والوقت لا يستغل فانه يجب الاجر
 ويشترط من مال السهم سكتة مع زوجته وان باوكلين اما كف ولا اجر عليها كذا في وصا الفقيه
 لا تبيع الارض لا يستغل باجرها بل انما تبيع من له اذبا بالرفق او سعة باله واعداد البائع لا
 مدرك في المنة في الغنم اذا اجروا منه مفعلة مفعلة ما وقف او موقوف على المساءر المسمى بالاجر مطلق
 ولا يدوم الغنم بالمشتركا يرد ما بقية من السكنة ويحل عود كمن المنة من استأجر الغنم رجل مائة
 دارا وغاب وترك او تفرقها ليس للاجر ان يجرها ويحل ان يجرها فانه اوفى بغرض السهم الذي
 يريد البيع فاذا مضى ذلك السهم ووض السهم الثاني في تنقيح الاجارة الاول وينفذ الثانية وان
 لان يجرها من الدار بهذا النور وفيه اعادة لها وارجحها من زوجها سكتة فيها لا يجلب الاجر
 فلهذا في الغنم الثالث ما لا يجازي رجل اجره وان اوحاشه كل شهر ربهم كالحل واحد منهما ان
 يفتح الاجارة عند تمام الشهر فان فرغ المساءر قبل تمام الشهر خفف امره ومثله فيها لم يكن للاجر ان
 يفتح الاجارة مع المرأة لانه ليس بفتح فان اراد ان يفتح عند غيبة المساءر جاز ان يفتح لاجل الدار في
 اخر قبل تمام الشهر فاذا تم الشهر تنقض الاجارة الاول وينفذ الثانية فيخرج المرأة من الدار في
 الثاني فاصح في فصل الاجارة الطويلة استعمل في الغنم في غير استيجار فلهذا في المشرك اذا كان موقفا
 للاجارة من الملتقط لسيما لا ماله من الدين رحمه الله وفي المحيط اذا كان له كذا اجرة موقوفة فيهم
 يجب ذلك والايحياجر الملتحق بجميع العداوى في الاجارة الفاسدة من الاجارة رب الدار اذا
 امتنع عن دفع بيت الخلاء لم يجز لكن ان يبيع الاجارة وليحجر عاصم الميزان فيطين السطح ايضا
 قبله من سائر السهم الموقوف عليه من كسب الاجارة اذا فرغ من كسب الدار في كسب الدار وراثة
 كسبه فعلى المساءر اخراجه وكذا في شبهه وفيه ما هو ظاهر على وجه الاضطرار والاما ما ذكرناه
 فليس على المساءر تنقيح استحقاقه وان اختلف في الزاوية الظاهر في القول في المساءر انه مساءر وهو
 فيها والاسهل في الحكم ظاهر انك اذا مققا فعلى المساءر انك اذا امتلاك ولو شرط رب الدار على المساءر
 اخراجه ما حدث فيها من ثراب وسرقين جاز حرانه الا ان كان كسب الاجارة وعاقب الدار
 وتطينها واصلاح ميزانها على الاجر والاسهل في الحكم وتفرقة على المساءر في التامع في الاجارة
 المختصة بهم اجرة الاديب المختصان في مال البعثة ان كان له مال وانفعلي اليه واجرة العامة

وادوة العاطلة من غير دعاء من احد الزوجين ولا يجر الزوج عند كسبها رافقا بل لا تملكها لطبيعتها الجارية
 الطبعية فيخرجها جورة سببا في الغنى على الجورس **قلت** قبلنا راننا اجرة البتلا يجب على رب البتلا ان
 يملك **عكس** سفينة موقوفة اسكت وعاف ركانها الزوا فخرج بعضهم وسب جرسفنة فنقض بعضنا
 الاحوال الرقاب حتى خضت وجرت وكلا الرقاب راضين باخذها لاجرة على التواجد المواقفة اول
 فسد رابا بن كسب عليه لاجرة دفع الملاح طما يكمل فلما بلغ المقصد قال انقض طماح وانكر الملاح القول
 لذهب الطعام وعلى الملاح ان يكيله واخذ الزوج كيت اذا لم يدفع الاجر اليه فاما كان دفع فاقول **الملاح**
 ولما لم يصب له العلو كله حتى يرد قدر ما نقض من الطعام من الاجر **زيار** ان النوع الثاني من الفصل الثاني من كسب
 من كسب الاجارات كسب جورة عند الحاجة مرة معلومة ومجر لاجرة ثم مات الزوج كالتل جوا ان يمكس الجدة
 حنة براد الجور عليه وانما العبد ان يرك لا يملك عليه ويرجع بالكلية فافق ولولا من مرداهم عليه حصة ما
 بقي من الموقف تحت الفاء واول الفصل الثاني من كتاب الاجارة **من كسب جوا** بالهجرة فله لاجرة لان
 خدمته لابن غير مستحقة عليه شرعا بخلاف لو اساء جوا هو انه ليجوز له ان يجبر لاجرة سواء كان في عياله
 او لم يكن **لاخذته** الابن لانه مستحقة عليه شرعا **مخاراة الزوار** **عصر** **الاجارة** وفي حكمها لو اتت ربة
 الصغير من اداء الوظيفة الى المعلم بحرية على الاسم چون فتح مبري وعبدى تحت العا وعصر العمل التي
 تعين الاجارة بها واولا رابت الكتاب انفرادا بشرط الميراث على اربعة لها ولصغيره المصغر دار بها
 ان تكون في دار ولها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها وفي حكم اجارة وان كان لها زوج ليس لها وكف
 لان سكنها واوجب على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنها بغير امر
 الزوج بل انتم قال انهم يملك عليها او المثل في الخط ان كان للصغير يدانية بحيث يعذر على المنع
 والتسليم ان كان الولد ولد عشرين او اكثر لاجرة عليه لانه لم يوجد التسليم وان لم يكن للصغير يدانية بان
 كان الولد صغيرا يجب عليها اجرة المثل وهو جوا **الميت** في ما على جواب الكتاب فلا اجرة عليها لانها
 صارت عاقبة والعقوى على جوا **الميت** في وقال الصبي الامام فلولين جاز الامام ان يكون دار ولها الصغير
 وان كان لها زوج ولا يجب عليها اجرة من اكلها الصغار لكثرة من من من اجارات **سهم وعلا**
 غضب صبيها واولا جورة وعملها لاجرة للعاقبة **الاجرة للصبي** قال ركن الامم الصبا غرض هو الصواب
 في المنفعة **اجرة عشرين سنة** ثم اقام العبد بنية ان موأا اعتقه قبل الاجارة لاجرة ولو قال اني حر وصحت
 الاجارة ولا بنية له واجره المول على العلم ثم اقام بنية عليه رتبة فلا اجرة لاحد ولو كان غير تابع فالاجرة
 في الفضيلين للقدم لانه كلف في حجر رجل بنية زبا جارة غير المالك **عكس كسب** وغيره يتم
 صغير لم يركب ولا ام ولا ام استعمل او باؤه بغير اذن النفي وبغيره الاجارة عشرين سنة فلا يولد بالولد ان
 يطالبهم باجره فله فيها قيمة فراوان كتاب الاجارة **يتم** لابل ولا ام استعمل او باؤه من في
 اعانته بل اذن محكم وبلا اجارة **الطلب** اجرة المثل بالولد ان كانوا ابوطونه **الكسوة** **الكفا**
 مال اب وامه المثل **لله** في الزوجان المتوفات من الفصل الثاني من كتاب الاجارة وفي الولوة

ادام يربط بطلب سبب الوديعه لا يربط فيها بغيره براءه نفسه على ان يكون سكر النطق
ولا يربط في الجيب الملك على ان يكون الوديعه الى الرسول او الى الرسول ووجهه او الفقه
اي من يملكه وان كان في كل موضع لان المال مائة في يد الفقيه او في يد الجيب او في اليد
بنية وان كان المال مائة عليه بالبنية بنيت على الابن ولا يكون النطق له بين يدي الفقيه او في يد
الملك فربما كان سبب الوديعه الملك المستر ونسب رطله على ان يكون في يد من يملكه او في يد
فبنيته ووجهه الى من يملكه ذلك المثل والنطق له في كل موضع مع بنية لانه موضع الوديعه اذ كانت
فقال ورثته في الوديعه في حيوته لم يقبل قوله لولا وانما في اليد فاما الورثه البنية
على اقرار الميت انه قال في حيوته وودت الوديعه قبل الموت اذا كان الميت الوديعه في منزله ولم
يزهيه من ماله فيقبل قوله مع بنيه خلافا لما كان لانه ادين اخبر عما يقبل قوله مع بنيه
الموضع اذ كانت وصفت الوديعه بين يدي ثم تمت بنيتها ففعلت بعض ولو كان وصفتها بين يدي
في داره ان كان لا يخط في عهده الدار كره اليه الفقه وكذا في غير ذلك وانما رجل يستوفى من
رجل مدين ووجهه عطاءه غلطه سبب واخذ الفقه ليرد في تلك في الطريق يفرغ خمسة مائة الفقه
لان ذلك المثل في الوديعه حرام في اوقافها سبب الوديعه التي ورثها الوديعه في الجيب لم
يقع في الجيب وبنواها وقعت في الجيب فبنيته في الجيب سبب الوديعه التي ورثها الوديعه من
في عيال الوديعه من المثل صغير او كبير او قفا لا الموضع في استعمال الوديعه من الفقه الثالث والستين
من الفقه في الوديعه وضع الوديعه الى من في الجيب كونه ووالديه وامه ووجهه من هذه اوصاف
لا يباين وجهه في الوديعه بالوديعه الى من يملكه ولو كان موضع الوديعه تحت راسه او جيبه او كذا
لو وضعها بين يديه او في الجيب فلو كان في الجيب فلو كان في الجيب فلو كان في الجيب
الوديعه براءه عدا لا واصحابه على الارض وفي السفر كما وجب في الوديعه تحت جيبه ففعلت
ففي الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
ادعى ايصار الامة الى الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
عليهم وسواء كان في جيبه مستحقا او لم يكن مستحقا في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
وهذه في حيوته لم يقبل الالبنيه بخلاف الوكيل يقبل بين يدي الفقيه في الاول الجيب الفقه لا بين يدي
ان اذا كره الفقه فلا يقبل قوله في الفقه فافقه في الفقه فافقه في الفقه فافقه في الفقه
الامانة وفي الجيب كذا ولو اخذ الوديعه جيبه والوديعه براءه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
ان امكنه دفعها لو لم يكن منه خوف في ضرره ودعا ربه لم يقبل ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
ولو قال في دفعها عندا جيبه ثم رد على ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الفقه عليه ثم ادعى ابراءه فلا يقبل الالبنيه وكذا لو قال ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
دفع وكذا لو دفعها الى رسول الموضع وانكر الموضع الرطل ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب

الوديعه على رسول الموضع انه رسول ولم يقبل الرطل لان الرطل لا يكون الموضع فافقه في الجيب ففعلت في الجيب
الموضع من المثل الثالث والستين قال ربه سبب الوديعه من الموضع فافقه في الجيب ففعلت في الجيب
لم يقبله ولم يدفع الوديعه الى من يقبله في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الفقه الموضع في الفقه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
قد زهيه من المال الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
عليه صفا وكذا اذا دفع الوديعه عند رجل منهم في الجيب لم يقبل في الجيب ففعلت في الجيب
وقال الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
يقول الفقه في الوديعه في الموضع ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الملك الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
او بعد اقراره فان قال في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
فانما كانت في الجيب وان قال ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الملك فافقه في الوديعه اليه في راحه اليه وطلب الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
خلافا في الرابع في الوديعه قال ربه ارفعها الى الملك ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
يدفعها الى وقال ربه لم تدفعها اليه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
اليه ورثها لو الموضع ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
براءه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
والفقه في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
المرحوم ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الى رجل الفقه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
فلا يري فافقه في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
يكون الاخر في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
مست فافقه في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
غير وارث ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
الى وارث ربه وفي الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
افقه منه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
على سبب النهر وافتل ولبس ثيابه ونسب الوديعه ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
ولا لا المثل الثالث والستين ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
عليه الملك والاردان والنجار والنجار ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب
ولو قال او دفعها الى الجيب ففعلت في الجيب ففعلت في الجيب

وانه ما يعبر بالقيمة بالقيمة كان غير لقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك الا في الدين الحق في غيره
 المسئلة اثنتا عشر واخر بقوله حنفية وانما افق لقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك الا في الدين الحق في غيره
 طاعة في الفصل الثاني في الوكالة والوكيل ما جاز في غيره من غير ان يملك في غيره ولا يملك في غيره ثم اختلف
 المتخرج على قوله بعضهم قالوا انما يملك في غيره من غير ان يملك في غيره ولا يملك في غيره ثم اختلف
 الا انه يكون الموكل ايضا او على سيرة سفر فحينئذ يملك والمخترع بمنزلة المرفوع وهو المختار والفقهاء
 ابو الليث رحمه الله اختار قوله للفقهاء طه والشريف والوضيع في ذلك سواء في بعض من يتجاء
 المتخرجين قالوا ان حسن التقضي من الموكل العقد الى الاخر ايضا في الوكيل لا يقبل منه التوكيد
 الارضا وحده حواشي المتقنين في الوكالة بالخصوص الموكل موهوب في الوكيل مسلم وجا الوكيل يهود
 نصارى لم يقبل لان هذه النكاحات في السلم معقودا وان كان في الغرم نصارى
 تقبل لانها كانت على النكاح فان احضر بعد ذلك غيورا مسلما اخذ بتلك الوكالة لان شهادة
 النصارى كانت على النكاح في معقودا وعلى الغرم المسلم بتلك الوكالة لان شهادة
 على الوكالة من كتاب الله او على ما عاب ديننا بحضرة رجل يدينه ويكيله في ثبوت مخصوصه
 قالوا المدعي عليه بالوكالة لم يصح لغيره من المدعي والدين على الثبوت لم يقبل بزيادة في السلم
 من كتاب الدعوى قالوا حنفية الوكيل غير مختص بالجزء قبل معناه لا يجوز في غير الوكالة
 وعندنا يجوز وهو المختار والشريف وغيره سواء في الوكالة في الفصل الثاني في الوكالة
 ان توكيل في كل شيء لم يخل الا بالبرهان او ثبت كذا ذكره ابو بكر الرازي وقالوا في السلم
 بنحو ابرار طه المذاهب من ان حنفية انها على التسليم ايضا وعامة المتابع اخذوا بما ذكره ابو بكر
 الرازي وعليه الفتوى ما صح في التوكيد بالخصوص الوكالة رجل دفع مائة الى رجل ليعيد فيها وسلم
 وعاب الدال وجا الامر وادعى عن المسمى واقر انه دفعه لفلان ليعيد في سلم وعاب الدال
 وجا الامر ولكنه انكر التسليم بل يملك الدعوى عليه ان صدقة ان المأمور دفعه اليه لا يملك الدعوى عليه
 لسبق دفعها عنه ووصل اليه من جهة الثبوت وان قام ذوالبدنية انه استراه من وكيله يرفع
 دعوى المدعي موجهة الى الحكم لقسم من فطوحا في بيع من يكون خصما ومن لا يكون وكذا في ان كانت
 من الخصولين الوكيل والوصي اذا رد الوكالة او الوصية لا يحج من الوكالة او الوصية الا بعد الموكل او الموصى
 وحضر الموكل والوصي ليست يثبت لصحة غير الوكيل والوصي يثبت له الموكل او الموصى
 في الفصل الاول من الكسرة في الوكالة في السلم اذا وكل رجلا بان يزوج فلانة بالثمن فزوجها
 اياه بالثمن ان اجاز الزوج النكاح جاز وان رد بطر وان لم يعلم الزوج بذلك ضمنه بها
 ما يجاز باق ان اجاز على المسمى لا غيره وان رد بطر النكاح فنجب مهر المثل ان كان من
 المسمى وان الجلب المسمى وان لم يرش الزوج بالزيادة فعاد التوكيد بان اقرم الزيادة وان كان النكاح
 لم يكن ذلك صحيحا في صدقة الوكالة بالثمن في كتاب الله اذرة وكلت رجلا ليرتجها

مسئلة مهمة

باربعة درهم فزوها الوكيل فاست مع الزوج مسنة ثم زعم الزوج ان الوكيل قد زوجه بدنيا
 وصدقه الوكيل فكذلك فان كان الزوج معقرا ان المرأة لم توكله بدنيا وكانت المرأة بائنا
 ان كانت اياه زنت النكاح بدنيا وليس لها فيه ذلك وان كانت روت النكاح ولا عليه مهرها
 بالثمن ما بلغ بمثلها فانتم لان في المرأة رزقت بالمسما اذا بطر النكاح وجب له المهر بطر لا يزا
 على ما رزقت ما مهرها المرأة ما رزقت بالمسما العقد في مهرها المثل ما بلغ وليس لها النفقة
 لان العقد لم يثبت بحكم النكاح وانما وجبت له بطر في مهرها فلا يجيب فيها النفقة وان كان الزوج
 يدعي التوكيد بدنيا وهي تنكر ذلك كان القول في ذلك الجواب وهذا الرجل طه فيه من ان يستند
 على امره ونجبه بالوكالة اذا اذاع امره وكذا الاول اذا كانت بالثمن بطر الوكيل والمحل
 المبرور بالثمن وكلت رجلا بزوجها فلانة بالثمن درهم فزوها الوكيل فزوجه فلانة
 بذلك قالت لا يجنب هذا لاجل نكاح المهر فلو كان كذلك الا ما يدين فقالت رزقت قال
 الفقهاء ابو جعفر يحوز النكاح لان قولها لا يجنب ليس به النكاح فاذا رزقت بعد ذلك فقد كانت
 اياه زنت عقد موثوقا فصححت النكاح ثم قال ابو جعفر وعاد امره بالثمن باذنها ما لم يزوجها
 رين عليها لان النكاح قد وقع امره بذلك فينفذ الفعل بها فيكون كانهما في النكاح فيبقى على
 ملكها وهو غير منقطع في الانفاق ويرجع عليها المهر اكلها ولو بقضاء الدين ولو لم ينفذ
 غير اذن المرأة كانت العارية لان المال الذي بين يديها ملكه فلا ينفذ من ملكه بغير رضاه
 فيبقى على ملكه ويكون عارية له بالوصية وث غلا كغيره بملكه فيوم بالثمن في الطلب زوجته
 ذلك واذا عدا اليه بغير اذنها كانت له وهو منقطع في البناء ولا يكون الرجوع عليها لانه لا ولاية
 له في كتاب ذلك عليها وقد ملكته هي بغيره فكان منبرها رين في ما عني كد عدا وادعت في
 ذلكها وبها فلو عدا باذنها ما لم يزوجها فلانة بالثمن درهم فزوها الوكيل فزوجه فلانة
 ما لم يزوجها فلانة بالثمن درهم فزوها الوكيل فزوجه فلانة بالثمن درهم فزوها الوكيل فزوجه فلانة
 وليس عليها من النفقة فانه منبرج وعده هذا التقدير عارضة كرم اذنة وسر طاهها فصوره احكاما
 العارية في كتاب الفصل الرابع والستين في الوكالة بالخصوص والعقب في البيع وغيره وان
 تقدم رجل الى التقضي فادعى ان فلان يملك فلانة وكله بقبض دينه الذي على فلانة هذا واحضر الى التقضي معه
 فلانة على ثمنه او ما ان اقر بالزوج بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وحده الوكالة او اقر بالوكالة
 وحده الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة جميعا فالتقضي بامره يدفع الدين الى الوكيل لان اقراره
 على نفسه جاز فان اقر ان يدفع فالتقضي بحجبه عنه المرفوع فوا بين هذا وبين الوكيل فقبض
 الدين اذ اذاعا وقال يا وكيلك فلانة وكلت بقبض الدين منك وصدقه المدعي عليه في الوكالة
 والوكالة ثم لم يقر ان يدفع فكذلك فلانة لا يجبر على الدفع والفرق ان في الوديعة اقر بموت
 على القبض في كتاب الفصل الثاني في الوكالة بالخصوص فلو اقر فلانة لا يجبر على الدفع اما في الدين

هذا عهد او امانة تقبل وان لم ينسب اليه ولا صفة ولا نعتا فاعلم ان هذا عهد الكفيل لا يقبل
رجل يوفاه او امانة يوفاه بوجهه وقوله كما سمعوا وتعلم ان هذا عهد الكفيل فهو انما يبين
من المحيط للمعنى في باب الكفيل المسمى بكتاب الكفيل ولو كلف بالعدالة فاعلم ان هذا عهد الكفيل
صنفا الكفيل لا يبين ان كلف بوجهه على الكفيل وان لم يتم امانة ما تقرر في الكفيل مع يمينه في
مقدار ما يقرب ما القبول في قوله في قوله ما كلفه بالانذار فيصدق بالقول الملتزم اذا اقر على نفسه
بالجور او امانة يمين فلا يملك من كلفه بالانذار والقول في الكفيل مع يمينه في الشئ ولو اقر الكفيل بغيره بالشرع
اقرب لم يصدق على كفيل لان اقراره لا يثبت في نفسه لان في نفسه لا يثبت في نفسه مع غيره
ولا يثبت في نفسه ولا يثبت في غيره بل يثبت في الكفيل على ما كان في الكفيل من نفسه
قبل اقراره وليس الطالب بان ياتي بالقول في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
المديون سببا بالبر للرجل ثم انه يجب بعضه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
كفيل لا يثبت في الكفيل في الوجهين في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
وهب الرب من المديون وبه كلفه في الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
قبل الرد فهو بري وان لم يمت وروايتها في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
وان رد البراءة لا يبرء الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
منهم ثم قال لا يبرء الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
العامة في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
المديون اقام امانة كلفه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ولا يبرء الكفيل من الطالب لان قوله الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
الكفيل لو اقام المديون بنية على القضا بعد الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
في الكفيل بالمال رجل قال في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ان يملكه عند كلفه فامض من لافق هذا الكفيل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ولا يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
فانه ايمان قدامه وسلم ثم ان البائع الاول اخذ الاغنام من يد المفسد بحيث تم اغنامه انقصت
اجرة العلى على ان البائع الثاني لا يملك ان يبيع البائع الاول لان الغنم لم يبيع في ضمن عقد
المعاوضة في العقد البائع الثاني في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
بعد ذلك في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
الطالب على قبوله ولو لم يصدق كلفه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ان يطلب للمالك او يبرء اذا حضر الاجل ومصلحة الطالب في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله

استعان ان عرفه ايام تطلق به في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
من انما اشترى من غيره بوجهه وقوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
رواية كلفه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ايام برئ من يمينه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
كفيل ما يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
واذا كلف عن ان مال او نفق ال شها في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
الى السنة لم ينجح الطالب الا بعد اقراره في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
اصح ولو امانة في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
عنه ما يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
من الكوفة في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ولم اؤلف ما يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
بواقيك ولو امانة في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
تأصيله في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
على ثم مات الكفيل ثم اقر في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ولو ان رجلا مال ان ابن عمك ما يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
المدر عليه انه صرح في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ما يملكه في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
الكفيل به جازت له في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
البائع في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
احواله في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
حاله في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
استحققت الارض في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
السوق في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
الحمل في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
شخص في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
ام في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله
فاري الهدية في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله ولورده بالانذار في قوله

وهو على المصاربة رارة الصدق في كل ما كان له من المال ولو كان له مال في ردة
 اليك بصفة وقال المصارب لا يبرهنه بالصدق او بانه ورههم في القول فو رت المال
 لان الرج يستحق عليه من جهته وكذا لو قال المصارب اوفضني وقال رب مال مصاربة او
 بصفة كان القول لرب المال لا للمصارب بدع عليه تملك المال والبنية للمصارب
 يجعل كانه اعطاه مصاربة ثم اقرضه ولو قال رب مال اقرضك وقال المدفع اليه لا
 بدع مصاربة كان القول للمصارب لان رب المال يدع عليه الفاعل بعد ما اتفق انه اخذ
 المال باذنه والبنية بنيت رب المال فاصح في قصر في كوز للمصارب ربه كتاب المصاربة
 لو قال رب مال يقرض وادعى القرض المصاربة فان كان يقرض فاقول رب
 المال والبنية بنيت المصارب والمصارب فصار وان كان قبل القرض فاقول له ولا
 ضمان عليه اذ القرض لا ضمان له ولا على القرض فان كان رب المال ولم يثبت القرض
 لان القرض ضمانات المصارب في القرض لا في المصاربة فعلى المدفع ان يقرض او على
 رب المال البضاعة وادع المصارب لمصاربة صحيحة او فاسدة فالقول قول رب
 المال واذا انا ما البنية والبنية بنيت المصارب وكذا لو ادع رب المال مصاربة او بصفة
 وادع المدفع في يد المصارب اقرضني فان قال المدفع لا قال رب المال والبنية بنيت المصارب
 وجعل القرض الربح على المصارب وان شهد بذلك المصارب ربه وادع
 بالقرض ولم يقرضه او شيئا غير ذلك فالبنية بنيت من يد القرض لانه لا تاتي بها فيجوز ان لا يقرض
 كانا والقرض في المصاربة والمصاربة لا يرد على القرض فيجعل كانه دفع المال اليه مصاربة او لا
 ثم اقرضه منه اوف بنيت من يد القرض اثبات الزيادة وهو المكسب المقتضى للقرض و
 استحقاق القرض عليه من المصارب في باب كسبه والمصاربة ربه من كسبه المصاربة
 مصارب معه الفاشية ما بها ثانيا بقصر ما اوصلها بانه يبرهنه فله ان قال له
 المال اعلم بربك ولم يقرضه فوطئ على لانه لو جاز على رب المال مصارب المصارب
 عليه ولم يبرهنه المال بركه وقوله اعلم بربك لا اقرضه فله ان يبرهنه لانه ليس من
 اعمال المصاربة ويحتمل ارجله ما يملك المصارب كونه اقم قسم المصاربة ربه وكذا
 وهو يملك بطلان المصاربة قال اعلم بربك او لا كما لا بدع والاعمال والاعمال
 والاجاز والارتمان والرجوع قسم على المصاربة وان لم يكن منها فيملكه
 او اقبل له اعلم بربك كانه دفع مصاربة او بصفة او بغيره والى الثالث ليس
 منها ولا يملك بها ولا يملكه وان قبل له اعلم بربك كانه كسبه على المصاربة والا فله
 والعق والكتابة والتبديل والهبة والوقعة النسخ او الحول بانه يبرهنه او قصره
 ولا يصير شريك في المال لان القرض ليس بعين مال قائم بزيادة في ملك المصارب

فان كانه شهد والمصارب شهد والبرهان في ردة
 نصف الربح فان شهدوا انه شرط ما به
 ورهم او لم يشهدوا شيئا فلا جرم
 المسئلة ان القرض
 من المصاربة انما جاز
 مع

المصارب وما يملكه من المصاربة وفي شرح الطحاوي ولو خط مال نفسه بالانصاف
 ضمنه مال المصاربة وكان الربح له والبنية عليه وكذا لو ترك مع غيره مائة
 عنان وخططه والبنية عليه وتصح المصاربة بينهما وهذا اذا لم يقر احد من شركتي
 قبل ان يخطط فاذ ربح قسم الربح بين المالين فربح مال له حصته ورجح المصاربة على شرطها
 ضمانات بحال ان تصرف المصارب بم باب ضمانات المصاربة ولو دفع المصاربة الى رجل
 ولم يعمل له اعلم بربك الا ان معاملة المصارب في المصارب ان المصارب بين يخطون المال
 ولا يبرهنه رب المال عنه فله فله مال وان غلب المصارب فربحهم في مثل هذا رجو
 ان لا يضمن ويكون المصاربة بينهما على الوفاء في جميع ما يجرى للمصارب ربه رضى رضى الى رجل
 ما لا مصاربة وبين نصيب احد المصارب وسكت على نصيب الاخر ان سكت على نصيب
 نصيب رب المال جازت المصاربة في ذلك وتكون استخرا وما در المصارب مال
 يكون للمصارب ولو قال رب المال للمصارب على ان لا يخط الربح وكسبه كانه لا يخط
 كسب الربح والى رب المال ولو قال رب المال على ان يوزن الربح في المصارب يكون بنيت جاز
 ويكون الربح بينهما على السواء ولو دفع المصاربة على ان يبرهنه الربح جاز ويكون الربح
 بينهما على السواء ولو قال على ان يكون للمصارب شريك في الربح جاز في قولنا لا وفيه قول
 فاصح ان من كتاب المصاربة واما المصاربة بدين فان كان على المصارب فلا بدع وما شهد
 له والدين ذمته وان كان على غيره بالانصاف لا على غيره ثم اعلم بربك ربه فهو جاز
 كان مكره لانه شرط لنفسه من قبل العقد كذا في المبسوط في القرض في شرح سنن البصار
 من المصاربة ولو دفع اليه المصاربة فقال المصارب اوفضني فخطروا في كمالها فقصها من
 مكانها في قرض ولو قال على مصاربة عندك شرا ثم هي قرض فلكا فله لو كانت عودا
 ثم اقرضه لم يكن قرضا حتى يبيعها ولو اقرضه شرا ثم هي مصاربة لم يكن مصاربة ولو قال اوفض
 الى راسي الى ما بقي فهو لك لم يجز الا ان يكون المال مستهلكا عند المدفع والصدور
 من كتاب المصاربة في **الشركة** وليس لاحد شريك في المال ان يبرهنه الربح
 من مال الشركة بدين من محتاج عليه والارتمان بدين له بخلاف المصارب ان يبرهن
 ويرتفع على شركته من الدوام قبل فروع في اخلاف المصارب ان يقرض ولا يبرهن
 ولا يبرهن ولا يبرهنه من شركته من الدوام في القرض الموقوف **قهر** اب وابن يكتسب
 في صنعة واحدة ولم يكن له شريك في كسبه كله كتاب اذا كان الابن في عمل الاب كونه معين
 الاثر له لو سجد يكون **قهر** وكذا ان الزوجين اذا لم يكن لهما شريك في كسبه
 مسجعا اموال كثيرة هي مزوج ويكون المدة معينة له الا اذا كان له كسب على حدة
 فهو له **كسب** اكتسب بينهما نصفان ما رجع منه وبهذا كنت اسمع الجواب من افواه الناس

انهم فيها نصيبهم وما تفرق من الرزق وتنجو هو كرايس فهو الرزق عند جميع
فصل في المدة من الشركة شركة الوجه الشري بالانفاذ المني بسبب وجابتها في
ما حصل من بركة من ان بايها فان حصل فيكون مشتركة بينهما ومن الشركة لا يجوز
عند ان في كاستميت شركة الوجه لانه انما يشترى بالمشقة فله وجاهة عند الناس
وانها تقع عنهما ومنه لا يملك الحق الكمال والكمال في المدة والاعمال فيكون عنهما
وهي جارة عندنا وباطلة عند الناس في عقد القناوي والباب للمال في الشركة
مستلزم انما يشترى احد الشركين بماله ولو لم يكن من مال الشركة ثم ادعى شراؤه لفرضه بل يقبل
قول احاد ان كانت شركة عنان والبرينة ان عند العقد صرح بالسنة او بغيره فلهما
له وان لم يكن بنية فان فخره مال الشركة كماله في الشركة فادعاهما
سنة في جارتها فليس للشركة الا ان يطلب للشركة بل من وفي المسقط في رصم غير محرم
اذا وقع في الشركة في مال الشركة الا ان يطلب في نصيبه ولا يبيع نصيبه اليها اذا لم يكونا شريكين
شركة ان كانا جاز فيهما بينهما وكذا انما احد في ضمان الحاجة لا يملك الا في ما كان حايه
في الفصل الرابع من كمال الشركة رجل يشترى مائة فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
بنها نصيبا فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
الشركة في نصيبه فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
السفينة والباقي بينهم بالبرية في مائة وفي كل واحد نصيبه وعليه اجر منهم لم يمسك اوامر
الشركة ووزنه الصوي بنا بين جليلين باع احدهما نصيبه من اجنبية بغير اذن شركيه
لم يجوز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شركه جاز وفي نوادرهم لم يجوز في الفصل
السادس من القصول العادية ولو كان الزرع مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير
اذن شركيه ان يقع اوله في الحصار جاز والا فلا خلاصه فجنس في بيع الزرع في
البيع رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع
جاز لزال المانع فاصلا في بيع الزرع وانما اذا كان الزرع والارض مشتركا
بين جليلين باع احدهما نصيبه من الزرع من شركه بدون الارض لا يجوز اذا لم يكن
الزرع مدركا وعلى هذا القطن وسائر انواع الزرع اذا كان مشتركا بين اثنين
باع احدهما نصيبه من شركه بدون الارض واما اذا باع المصنف مع نصف الارض
من شركيه او من اجنبية بغير رضا شركه جاز وقام المسمى في مقام البايع انفع
الوسا من مسددها لخصته في الواس ولو كان الزرع بين ثلثة فباع احدهم
نصيبه من احدهما لم يجوز وان باع منها جاز في كل واحد من اصل وارضيهما باع احدهما
بنا في اجنبية لم يجوز الا فيكونا ان باع بشرط الشركة او بشرط الفسخ اما الاو

اما الاو لا يجوز اذ فيه شرط منفعة لشركي سوى البيع فصار بمنزلة اجازة في البيع واما الثاني
فلم يجوز لغيره لشركه وكذا لو ادعى رجل على احد شركيه فباعه على نصف هذا البناء
او على نصف هذا الزرع المشترك لم يجوز **فصل** في نصيب احد الشركين في البناء دون الارض
لم يجوز مع الا وض مع نصف الزرع لم يجوز ولو بينهما بناء وشترى نصيبا احدهما اجنبيا بلا
اذن الاخر لم يجوز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شركه جاز لم يجوز في القصول العادية
والسكنى وفي النوازل جن احدا لشركيه مطلقا وعلى الاخر ورجح او شترى من شركه او لشركه
ما على الا جاز فيكون فعلى شرطه وما على العدة يكون على العدة ان لشركه تنفيعا
كالمت فيكون العدة بعد كمال نصيب مال المجنون فيمنه لخصته في المالك ورجح من نصيبه
بطيية وما رجح من نصيبه فيكون بنصفه في المصوب بسبب خيبه ونصيبه موصيا بالمال
قبل فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
متطوعا بخلاف اذا اتفق على عقد شرك او ادعى خارج كرم شركه في حيث يكون
متطوعا من نصيبه فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
دون الاخر والرجح بينهما على قدر راس المال جاز ويكون المالك لا على نصيبه عند المالك
ووضعه عليه والشرط للمالك ان يرضى بالمال جاز ايضا على الشرط ويكون المالك لا على نصيبه
وكل واحد منهما يرضى بالمال والوضعة على ما ذكرنا في الشركات ولا يشترط المالك وان ادى
المال ولا يخلط المالكين ويجوز ان يكون راس المال بينهما درهم ومال الاخر ومانر وكما اكل
درهم او مانر وشترى كل واحد منهما بالمال قبل ان يخلط في شترى يكون مشتركا بينهما
وهل يشترط المالك في البيع عند علمانه الثلثة لا يشترط ذلك فان شرط المالك في
الرجح او شرط المالك في فضل الرجح ان شرط العمل عليها كان الرجح بينهما على ما شرطت عملا
جما او عمل احدهما دون الاخر وان شرط العمل على المشرط له بالفعل جاز ايضا وان
شرط العمل على اكلهما رجلا لا يجوز فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها فاعادها
على قدر راس المال ويبطل شرط التفاضل لال الرجح فيه تابع لما في مقتضى العقد كان ان الرجح
تابع للبعد في المارعة والزيادة التام بالمشقة وقد فسدت في الاحتجاج على قدر
راس المال بزيادة الشركة **فصل** في راس المال في بيت لما حثرت كلها حتى صار
صالحا لم يجوز على العا وقسم الارض بينهما ولو قامت بينهما او ادواتها الا ان ذهبت شي
منها يجبر الشريك على ان يجر مع الاخر ولو حصل قبل لشركه انفق انت لو شئت فيكون
نصفه دينا على شركيك وكذا احكام لو صار صيحا وقسم الارض بينهما ولو تلفت شي منه
يجبر الابن على عمارته على حجر صيحه من راسها انتم بيت منه او اصبح الى
قد رويته وان احدهما لا يجبر ويقال لا يجوز ان شئت فابنه الف وخذ من غلته لفقته

ثم تنقلنا فصله الثاني وسو التلخيص فصله الثاني يتصلان بالثابت فتركها
العلم ودفع الثابت الى اخره فبقيت نصيب من لا يفرق بينهما فتركها فتركها فتركها
شركه فصله الثاني الفصل الثالث والتلخيص رجلان اشتركا في شئ فتركها فتركها
وقاب الاخر فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ورج والى الى دفع حصته فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الرج فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الاخر فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
كعلمها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الرج فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الى اخره فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
مطلوع المدفوع اليه فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
مطلوع المدفوع اليه فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
التي فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
اليه فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ان المدفوع اليه فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
من كتاب الاجابة وفي القصة احد فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
المشرك لا يفرق الاجرة عن الشريك اذا استعمله وان كان معدا لاجل الشريك
الذي لم يستعمل الوقف ان يقول الاخر انما استعمله بقدر ما استعمله لان المأجور انما يكون
بعد خصمته انتهى فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
بجمل عيسى بن عيسى فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
دفع على اقله فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ان يزرع نصف الارض في السنة الثانية ان اراد التوزيع فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
زرع اولا فالاول كان لا يزرع فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
فاذا حضر الثابت كان لا يزرع فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ولانه وان علم ان الزرع تنفق الارض او كان ترك الزرع فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
للمحضر ان يزرع منها شيئا اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احداهما وحاضرا
انه لو لم يكن يجزى الدار عن محمد ان المحضر ان يكون في الكل لا يفرقها فتركها فتركها

ما هو لا يفرقها عنه فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
كان يعلم ان السكن لا ينفقها لان السكن ينفقها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
سكن المحضر فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ان الثابت وبمسك السكن فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الثابت ان كان فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
روي عن محمد بن احمد فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
وهو بمنزلة البعثة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
كتاب المارعة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
سما حزن من بنت بابنة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
هذه الارض فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
بارضه في باب العاقبة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
اذا بنت الشجرة في كماله فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
لجاء للموضع الذي اضره الشجرة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
لان التوروث في الارض فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
يت هي الاول فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
الدعوى القضاة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
وعلى هذا الامر فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
من كتاب القضاة فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ولم يعين القريب ههنا وفي فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
حاضر يعلم به فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
اتفقت فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
المشركى فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ان كان حاضرا وقت التسليم فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
ولكن كان سكت وقت التسليم فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
المنحوز فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
دعوى فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها
اسم للوصية فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها فتركها

وإذا أدى ربه الدين الزكاة إذا لم تكن مستوفاة بالدين والزوج المأثوم أثبت الدين على واحد
الورثة سبع المحاضر نصيبه ونقص ما يخصه من الدين وليس له ولا يترفع نصيب غيره ليقضي الدين
لأن ذلك ملك الوارث لا المالك للزكاة مستوفاة عما دبره والدين المأثوم أو واحد
الورثة بالدين ومع ذلك إذا أوفى من دينه من غير دينه بالدين على كل نصيب الورثة
له ذلك كالمكيل يقضي الوديعة إذا كان يبرهن على أنه وكيل بالقبض مع أو المودع أو
أو الموصى بالدين إذا كان يبرهن على الوصية مع أو الوارث أو الوكيل بالدين أو القبض
الدين ما راكبه في الدين من على نقد من له ذلك سائر من له الزكاة من كل النعم
أثبت الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصي يكون وإن لم يكن في يد ما يثبت في الزكاة
لما في الأثبات من الفارق وهو يمكن من أخذ ما للميت عند الظهور فإن قال الوارث
لم يصل إلى يدي ميراثي إن كان صدقه لم يجر في يدي وإن كذبه وقال لا بل وصل إليه كذا
من المال يخفى على الأثبات فإن حلف بيمين عليه وإن نكر أنه القضا عما دبره والدين
والغيرين فقط ادعوا ما يخلفه لجنس النوع وكيفية ودرجته المحل حلية ولم يذكر
فيه كل عين على صدق خليفته في الميراث قبل لا بد من التفسير وقيل يكون بالاجازة وهو الصحيح
في الدين فقط من تركه فيها دين لم يستوفى فتمت في الوفاة فانه يأخذ كل
منهم حصته من الدين وهذا إذا أخذ منهم حصة من الدين ما لا يوجبهم أخذ منه جميع ما
بيد في الدين فقط من القصور ومن ادعى على أخيه ما لا يوجب له إبيه فلو أقربه من الدين
إليه وليس ذلك حكمه الظني على الاستحسان لو جازيا بأخذ المالك الدافع فخرج هو على
الابن ولو أنكر دعواه قبل التحصيل على العلم بأنه ابن فله وإن مات وتزوجت له ابنة
على موت أبيك وأنت واركه وصيحي أنه يستحق على كذا لو لم يخلو حلف كلف
الدين إقامته البينة على موت أبيه وإنه واركه ولو نكل يبرهن بالنسب وموت وصا
كأنه أو بغيره كما أنكر المالك ولو كان كذلك لا يجعل الظني الابن ضمانا فانه البينة على الأثبات
المالك ولو نكل يجعل ضمانا في حلفه على المال أو ضمه منه فيحلف على المالك فقط
ما نفي واحد من الورثة حتى يؤم ينظر أن أدى ليرجع في الزكاة ردت لنفسه إلا أن
يقضوا الظني من مالهم لغيره مقام الغريم وإن على أن لا يرجع في الزكاة فقط
سائر من أن نكل يبرهن على حلفه على كذا لو لم يخلو حلف كلف
أنه كلف على أدائها اليك تحلف المدعي دفع المدعي عليه الدراهم قالوا إن أدى
الدراهم يحكم كسرة الدرست شرطه فوبالطرد والدافع أن يبرهن منه لأن هذا شرط الطرد
فأثبت في الصحيح عن الدين من كل نصيب فقط ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فأنكرت المرأة
ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعي ميراثها لها الميراث وكذا لو ادعت المرأة المالك على

على رجل فأنكر ثم مات المرأة وللمرأة الميراث والميراث ما رجع الله وهذا قولنا لا فقط
خلاصة في الأصول أن الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
فأنكر الزوج ثم مات فطلبت ميراثها منه فأنكر الزوج فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
بعض أو أسند وأدعى أو أن قال ما العبد في الميراث فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
شهد على ما بينة الصحيح والقبض فإن كان العبد فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
كان العبد مستحقا أخذ قيمته نصفين وكفى لها غير ذلك ما رضى الله وبني أن يكون كذا
في الغصب ما رجع في الدين من كل نصيب فقط ذكره في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
من دار الحوب ومعه من ماله في يديه فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
لا حد ما بينة المسلمين فإن الظني يقضي بالميراث إقام البينة لأنه نور دعواه بحكم ما رضى الله وبني
وهذه المسئلة بين خطي بعض ما يخفى إذا كان العبد فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
لا يسمع من خصمته يقول أنا إمام مكره في يدك في ما نطبخ فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
أحد ما هو الصحيح ووجهه أن كل واحد منهما يحتاج إلى البينة لرفع من رده الآخر والبينة المقتضد
مقتضد ويقول الظني المطلب من كل نصيب فقط ذكره في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
وفي دعوى البائع الأكره على البيع لغيره المالك لا دعوى البينة لا دعوى البينة لا دعوى البينة
حار الميراث من الدين من كل نصيب فقط في الزكاة الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
بها الزوج ثم برهن على أنها كانت ردت النكاح قبل إجازتها ما لم تكن في الكتب أنها تقبل
فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
عدم القبول كذا في الكتاب لأنه وأن بطر الدعوى بالبينة لا بطر لا يثبت على تجريم فرج المرأة
وأبرأه عليه مقبول على دعوى غايه إلا أن السوء شهد وأدعى ما شهد كما كفت ونقد في الزكاة
والمرأة على الأجر فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
منه فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة فأنكرت المرأة
زوجه منه أبوه وهو لا يعلم فقط لا تسع إذا الزوج من نفس لا أنكر النكاح أو لا تسع
دعواه الخلف فقط في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
يكون أو أرباب المالك المدعي لو ادعى الفسخ لا تقبل فقط في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
وجود الميراث أو أرباب المالك فإرواية لأن رواية وعنده عدم الميراث لا يسمع فيه حتى لو ادعى
أحد أو كذا في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
الذي على الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث ما رجع الله في الميراث
أن بعض هذا الميراث من بعضه ربوا عليه وكفى نفي أن قام على ذلك بينة تقبل بنية وأن
كان من قضا لا نعلم أنه مضطرب هذا الزكاة ثم باع محله وبعثه وكتب في الكتاب وأشهد

[illegible][illegible]

على هذا الجواب العيب وانه قد علم على ذلك بنية صحتها ودعوى الرفع وبمقتضى بنية عليه
من الجمل المذكور رجل ادعى على اخيه عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الرفع هو وضع الى خيار
لا ارفع الى طاعة وقد دفعت وبرهين صحيح الرفع من الجمل المذكور ادعى عليه دنانير وماله هكذا اقر
ايضا فقال كنت مكره في الاقرار بجمع الرفع وان لم يذكر اسم المالك وسببه وانما قلنا ومكذا
اقر به لانه لو جرد دعوى الاقرار لكان عليه كذا وقال اقر لي بكذا لا بجمع الرفع لان دعوى المالك
بناء على الاقرار لا بجمع ما علم ان دعوى الاقرار بجمع في طرف الرفع لا في طرف الاستحقاق رتبة
في المحاكم عشر مرات كتاب الدعوى وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر بدينه فانه وجب
عليه نقد قبل الاستماع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا لم يقر بدينه فبطلت في المحاكم هذا
ودعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا يسمع في الرفع من الجمل المذكور
مح رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت امه لفلان وانه انفقها منذ عشر
سنة وقد تزوجتها وهي حرة واشتد ذلك بالبينة يكون دفعا لانه اثبت الحق بالانفاق
النفاء في البينة الثانية من كتاب الدعوى في برهين انه ثوبى غصبه من زينة وقالوا ليد
او دعينه زينة ذلك تنفع عنه الخصومة بلا بينة لا تقاها ان اليد وهذا بخلاف القول ان
ثوبى سرقة من زينة وقالوا ليد او دعينه زينة ذلك لا تنفع عنه الخصومة استحقاقا في
العشر من الفصل المذكور لو ادعى الورثة على غلام انا ورثناه مما بينا فبرهين القن ان قن فلان
الا فو انه حره بقصد وبغير خصام على الثابت في ابانت الملك اذ كسر شرط عقده في غير خصام
في ابانت التجر في المحاكم من الفصل المذكور اذا ادعى ان اخذه منه بغير حق وبذلك عنده وبرهين
ان اخذه بغير حق لانه ملكي تنفع المدعى لانه يدعي القضاة فدفعته البينة ولو باقنا في يد غيره
على ما ادعى بقصد بنية الاخذ ايضا لقضاة وقضاة ان كان المدعى فيكون المدعى اذ حقيقة والآن
خارجا بنية اولى في نفس ادعاء اخذه منه من الدارهم بغير حق فبرهين خصمه انه اخذه بغير
تقبل بنية المدعى لانه خارج وكذا لو برهين بعد صلاكمه فالحمد لله بغير شكها على ما ذكرنا قبل
بنية المدعى ولو برهين ان اخذه بغير حق لانه بحت منه كذا وقد اخذت منه تنفع الخصومة
لانه اثبت البينة اقول الملة الاولى في الجاهل وانه قد جعل المدعى زائد وبها خارجا
والصواب عنده ما ذكره فلما مره فضا وقضاة الجبر للمعز لا للصير وقدره موقفا في
وقد اريد في نفس ما يوافق ذوالعلم في العشر من الفصل المذكور عشر ادعى عليه دارا
انها ملكه واشتد بالبينة ثم اقام المدعى عليه بنية ان المدعى باعها من زوجته وباعها
هي من تسمع ط ادعى عليه بعد واشتد بالبينة فقام المدعى عليه بنية انك باعته من فلان
ان يلب فلان عليه است ايت الجاهل والى ما كانت لا تقبل وذكر ان طين في اجابته انما
تقبل وترفع الدعوى ثم اذا ثبتت وان لم يبع على الملك في جهته المنة في ما ولا تقبل

31
32

ان تقبل اذا ادعى له باب الرفع من الدعوى في برهين انه مات وترك خلفه انا لاني
ومات لم وتركته لي وحكم له وبرهين خصم انك اتيته من ثمنها مات قبل فلان الذي
تدعي مات او لا قبل نرفع وقيل لا لان الموت لا يدرى تحت الحكم فلا يثبت بنية
موت فلانة قبل موت فلان **سابع الفصل** في ادعاء الفصل العشر ادعى اني دفعت
اليك عشرة دراهم قرضا فاك رنم دفعت الي رنم اقر ان ادفعها الي فلان وقد دفعت
وبرهين فهذا ادفع علي من الجمل المذكور برهين عليه انه دفع اليه عشرة قضاة دفعت
الي ما دفعه الي فلان فدفع بجمع الرفع **رابعة** في الرفع في الدين من ادعاء الفصل العشر
عشر من كتاب الدعوى ولو ادعى دارا فبرهين ذواليدان المدعى اقر قبل دفعه انه ليس اذ كان
ما كان لي بطن بنية المدعى اقر لانه لو اقر بالرفع قبل الحكم بالوفاي به بعد الحكم فيه ونحوه بغير ان
لا يرفع المدعى ما ياتي في ادعاء الفصل العشر من احوال التوفيق وان اقر بجمع الحكم
ولا يرفعه **الحكم** من الفصل العشر في حكم له مال ثم دفع اليه فلان المدعى عليه عند طالع
بالرفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو اقر بالرفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل لاجازاته
يبرهين بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لاجاز التوفيق بان
شرا بخيار فلم يحكمه في ذلك اذ كان ثم مضت مع خيار وقت الحكم فلكه فلان اخذ هذا لم يبطل
الحكم لاجاز بريك ولو برهين قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ استخرج الحكم ولا يرفعه من الجمل المذكور
رجل ادعى عا او دارا في يد رجل انه له واما البينة فقضى له القاضي بغير علم باخذ من القاضي
عليه بنية على ان المدعى اقر انه لا حق له فيه فاك رنم اقر ان شهد وانه اقر قبل قضا القاضي بطلت
بنية المدعى والقضا وان شهد وانه اقر بعد القضا لا يبطل قضا القاضي فاصح في
او ادعى المدعى اذ ادعى انما غم ابيه فبرهين خصم ان اباك مع من فلان في محنة وانا اشتهر
من فلان قبل الرفع هذا الرفع اقر التوفيق وقيل بجمع وهو اصح في العشر من الفصل العشر ادعى
ارثا فبرهين المدعى عليه ان مورثه اقر ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه او اقر الوارث
قبل موت مورثه او بعد ان لم يكن لابي له او اقر ان ابا مات والوارث ليس له كذا دفعا
ولو شهد وان الوارث اقر ان ليس لابي له وبيته او بغيره في صحة ثم لو برهين القاضي
عليه ان مورث المدعى اقر انه ملكي فهذا ادفع ولو لم يقروا صدقته وقيل لو لم يقروا لا يكون
دفعا والا اصح لصحة الاقرار به دون تصديق المولى لكنه يبطل بنية المدعى من الفصل المذكور
في **التخلف** جبر ايراد الجلف غير ليس ان يحلف بالطلاق والحق والاثام المخطئة
وهو المخرج من شخص ذلك وبه افق بعض من يخرج من قضاة لاهوال الناس وجقوتهم و
لم يجزوا ان الحق المستحق يثبت للمنفعة ان يفوض الامر الى القاضي اذ اصدق المدعى عليه
بالطاعة فبطل لا يقض عليه بكونه لانه نكحها هو من غير علمه شفا سنا بين فصل في بنية الجاهل

في كتاب الرعي وفي المحلل في كيفية اختلاف ولو حلف بالطلاق ونقض وصلى النبي بالمار
 لا ينفذ قضاءه من المحلل للسر وان اراد المدعي تخفيف بالطلاق او العتاق في كل هر او ربه لا
 يجيبه النبي الى ذلك لان التخفيف بالطلاق او العتاق او نحو ذلك حرام وبعضهم جيزوا ذلك في
 زماننا وايضا في كل هر او ربه فان كان له ان يمس من كتاب الرعي اختلفت في ان
 المدعي والزوج انه لا يحلف قبل حلول الهمر حلفه في العتاق او من كتاب القضاة ولا
 الاب في مال الله ولا الرعي في مال ابيهم ولا المنزل للمرجع والا واما في مال الله والا واما
 الا اذا ادعى العقد عليهم فحينئذ يتخلفون في كل حكمي ولا سيما في اورد كتاب الرعي
 وابتات الله العامة للمادون ان يتخلف ويقضي عليه لنكح من القضاة في نصرة رعي
 الطلاق والعقار من كتاب القضاة وابو يوسف يتخلف في اربعة مواضع بدو طلب
 النكح الاول في الرد بالعيب كخيف المستري بانه رضى بالعيب وان في كخيف السقيع
 بانه ما بطلت شفعتك الثالث في الالة اذا طلبت النفقة بخلافه باطله كخوف
 وما خلف عندك الاول اعطاك نفقة الرابع في النكاح في كخيف المتخلف بانه بعث
 ولا وابت وعندها لا يحلف بدو طلب النكح وهذا ما وعي مسند لقمان ان هر وهو
 على هذا يخلف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف مغر طلب الرعي والوارث
 بانه ما استوفيت دينك من المدعي الميت ولا من احد اواه اليك عنه ولا قبضك ما بقض
 باورك ولا ابرته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا شيئاً منه على احد ولا عندك به
 ولا شيئاً منه ومن هذا في ادب النبي للحصاة خلاصة في العتاق او من كتاب القضاة
 مائة الير النكح اذا اختلف الزوج في مال الرعي فقلت الميسر ان في قول النصارى وقالت
 الامة قول النصارى في القول قول الزوج مع عيبه فان جاءت المرأة بشهود فحقها
 سمحها ويقول الميسر ان لم يقربها واخر وما الرعي فقلت قول النصارى الا انهم
 لم يسمعوها ان النبي يجيزه ثم اذنتهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال السهو ولا نذكر
 قالوا انكم لا الا ان لم نسمع منه شيئاً غير قوله الميسر ان لا يقبل النبي ثم اذنتهم حتى يهدوا
 انه لم يقربها غير ما في باب التعلية من كتاب الطلاق اذا قال لا بنية في ادب
 المدعي عليه ثم اني بابتية تقبل عند ارحنفة وعنده محمد لا تقبل اسرو وشيعة او اخر
 العتاق انما في خمسة ولو قال المدعي ليس بشهود وخلف المدعي عليه ثم جاء بشهود
 مانه يقبل في رواية ذكر في شرح الطحاوي وان المدعي اذا قال ليس بشيء او قال السهو وما
 شهاده ثم جاء والمدعي بشهود او شهاده قالوا ان شهاده عندي ما يقبل عند اصحابنا
 في رواية لا يقبل القضاة وفي رواية يقبل وهو الصحيح وهو ما سترنا في هذا الكتاب
 التوفيق فكل من بان يقول كان في شهوده كنت في شهادته او يقول السهو وكذا

[illegible]

واما ادى على المدة المتكاثرة من الرطل فلا يجره الله منكراتها لا يدبر عليه واليهان انما يتوجه على منكر
يكون الكاثر معجزا وهو الذي يكثر شيئا يدبر عليه وما يؤيد هذا الخبر بعض الاحكام منها ان
من استمرى جارية لم ادعى انما زوجه فلا يدبر المدة وانما البائع ما زاد بين البائع على العلم لا
يختلف ومنها اذا وكل جلا بقبض منه فادعى المدة بان الموكل ابراه او استوفى منه رينه
واكثر الوكيل فانه لا يابى على اصاله وان كان لا يقره بقبضه في القبض وذلك لما كان عاقر ذلك
فانه اصل في موهن المنكر الرضا يكتفى والذلي لا يكتفى وذلك يرجع للملازمة قوله عليه السلام
واليهان على منكر فان معناه على منكر دعوى يدبر عليه فاعده في النكاح وان دعوى الدعوى
فقد ادى المدعي عليه من وجه وعلى فعل الغير وجه بالمال المستر بغير منعه من استيفائه من
فان هذا لا خلاف ففعل غيره فانه لا يقيم بانفسه ففعل المدعي عليه ففعل الغير ففعل المدعي عليه
على فعل الغير ففعل المدعي عليه ففعل المدعي عليه ففعل المدعي عليه ففعل المدعي عليه ففعل المدعي عليه
على البينات الاثران المودع اذا ما قبضه صاحب كودية الودعة من فانه يكتفى المودع على
ابنات وكذا الوكيل بالبيع انا باع وسلم المشتري ثم ادعى البائع ان الموكل قبض من وجه الموكل
فالتقديرات الوكيل مع مبيته فاذا اختلف بين المشتري ويختلف الوكيل على البينات باسبب
الموكل وهذا يكتفى على فعل الغير وكذا الوكيل يرجع ان على برك فانه فاق قبضه كل شيء كان له علم
بذلك فيختلف على البينات **فصل في المقتضى في كتاب الدعوى في الاستحقاق**
في دعوى ربه فانه خالده فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
كذا اقرى من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
وشراؤه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
انفسا فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
ثم بايعه ربه عليه ثم رجع هو على خالده فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
الاتقان الرجوع على بايعه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
ان يخبره ربه رجع على خالده فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
عبدان يراون ان استراؤه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
استراؤه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
دعوى الوكيل في ملكه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
الدعوى من مع فاضل الميسرين وان ادعى الشراؤه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
فانصافا بنصف الفرض على ان كلامها بها رابين الرزك واخذ النصف فان ترك
احدها ان قبل الحكم ياخذ الاخر على التخيير وان لم يترك لا يأخذ الا النصف فانه
وان ادعى من غير ذل يدعي انصافا اذا لم يورثا وارثا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ

تاريخ احد ما فلهما وان ارجع احد ما فقط فله بخلافه اذا ادعى ان المدة من جليلين
فانه بينهما انصافا وانفسه فهو غير المورخ على القبض فدم المورخ كالوارث تاريخا واحدا
وقبض شهودا احدهما على القبض الا اذا كان تاريخ احدهما سبق هذا اذا كان في يده
وان في يده احدهما فهو ادلى لانه قبض على تاريخ الاخر ام لا ذكر شهودا القبض او لا تقوم
قبض القضاة على قبض الخبر والتاريخ كذا دعوى المدة من المدة من ربه فانه من ربه فانه من ربه
فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
في الثالث عشرة دعوى المدة من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
ما قد وادى ان جدك هذا بايع اكرم من والى فله بركة او تقاضا ثم ان البينات
وترك ميراثا اذ لم يبق له وارث غيره ويجوز ان يثبت ذلك وجعل القضاة اكرم
في يد المدعي من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
جد المدعي احيا فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
احيا فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
في يد المدعي ولما فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
البينة ان صاحب اليد غصبها فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
اقام البينة انما فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
ببعضها فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
ما شغلها فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
المدعي ولو دفع المشتري ونكل البائع ففعل البائع جميع قيمة المبيع الا ان يبيع المشتري
السبع ويضمن ثمنه ففصل الفصل في دعوى عارية فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
المستعير قيمتها لا يرجع على المعير ولو كمل العاين في يد المستعير او المودع او المستعير ثم
بيته فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
باع او تصدق به او اجر او اودع او اعار فله بركة او تقاضا ثم ان البينات
عليه والمستعير باعها فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
المستعير ثمنه عليه ولا يرجع الا على البائع الا ان يبيع المشتري ثمنه ففصل الفصل في دعوى
شراؤه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
في رجع بنصف ثمنه **فصل في شراؤه** فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
وحكم له رجع المشتري على كل البائعين بالتأمين لوجود الشراء منها ولو استحق ما اراد
ان يرجع ثمنه على بايعه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه
بعده من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه فانه من ربه

وكان العمل للمام سمسر الاسلام محمد والا وجزى يفتى انه لا يقبل وكنت اكتب كما كنت تسمى
ابا عاكسا ودون العبد ملكا وكر الامام الجليل بان الوى كعبه البخارى ان السج الامام المعز
بخواجه راو كره من السنة ابره اخذنا باينى باو كره المحط وقيل على قيس قبل ان
الا و محمد بن طاهر المستحق لقبوا به البنية ومع ذلك قال السج والى الاول ولا تشرط
حضرة وهذا القول اظهره اكتبه في انك لم اعهده المستحق عليه بنية اذ اراد ان يرجع على
بابية الخيم والبايع اراد ان يقيم البنية على التبع اذ على التبع المستحق بيع او كره فلا تشرط حضرة
المستحق لسماع هذه البنية عامة كما تشرط المستحق اذا قام البنية على الحكم المطلق واخذ
الحار ورجع بعقل الباعة على بعض البنية لخصا ثم ان هذا الموضع عليه اراد ان يرجع على بايعه
فقال ان يبعه ان هذا الخاضع على مكاتبى وليس كى حار ورجع على واما البنية على ذلك فقبل
ان قال ان يخرجه المستحق وان لم يكن بايع الموضع عليه حاضرا لا يخرجه حاضرا عليه فلا اقام
المستحق بعد ذلك بنية على التبع لا تقبل لان البنية على التبع اذ اوجدت فقبلت
في اليد فبها ظهر ان حساب البنية هو البايع الاول وان كان بنية اول عا ودرى العبد
عشر بنى مستحق بعض نصيب الازنة بعينه بعد قصه بنية وقيل وقيل ان هذا الموضع
يغيره ليس الى الموضع على بقية الازنة بعينه ولا تشرطى اذ مستحق بغيره بنية اذ اذ ذلك
لا يرجع على بايعه بالتمن كنه راى مستحق نفسه ولا مستحق من كنه نفسه اراد ان يرجع
بالتمن على بايعه فقال لو قلت ان التمسود سهد وازور فقال التمسرى علمت انهم سهدوا
بنور ذلك ان يرجع على البايع بالتمن لان المبيع لم يسم التمسرى الحكم فلا يكره التمسرى اذ الحكم اذ
ما فذ لا انك وى كره دعوى الزاوة رجل اشترى عبدا ورفضه فاحتج به بالملك المطلق
بابية كاله ان يرجع التمسرى على بايعه فان رجع فقبل ان يقبل التمسرى بالتمن على بايعه اقام
البايع البنية انه لا تسمع ودعوى البايع صا قضا عليه بعض التمسرى وان
اقام البايع بنية على التبع فخطا ان اقام البنية على المستحق قبلت بنية ويظهر قضا القضى
المستحق وان اقام البايع بذلك بنية على التمسرى ان اقامها بعدا قضى القضى عليه بالتمن
للمسرى لا تقبل هذه البنية لان البيع اوزجى بينهما فرفض بعضا والتمسرى بالتمن
فخرج التمسرى من ان يكون خصما وان اقامها بعدا رجع التمسرى على البايع ولم يقف
القضى له بالتمن قبلت بنية البايع كاله البيع الزوجى بينهما لم يفسخ لان الحكم لا
يظهر البنية المفسدة في ظاهر الرواية كاله البايع ان يزوج المبيع للمسرى كاله التمسرى على خصم
بنية البايع عليه ويكون كذا قضا على التمسرى فاصح ان لا يبطل دعوى الزوجى كاله
عزى تشرى نصف مائة كاتى نصف قبل قصده بالمبيع نصف الكا وهو الرابع والى
من المصروف فصل سئل بعضهم عن شىء ارضا فيه شىء حتى دخلت بلاذرا فاحتقت

باختلاف التجار والهاصة المثلث مال الكافة التوب من وقتة وبردة طارئة ما يدخل بها الهصة
 لغير المثلث وقال واحد منهم لهذه المسئلة رواية انه يرجع الهصة الى التجار وروى فيها بيان
 البردة والتوب اذا اشترى مركبة في الارض بخلاف الثياب ما يتبعته ههنا اول كتابه اشترى
 بعض وكذا لو اراد البائع ان يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثيابا لم يخرس
 الشرا فله الشرا في كل ما يدخل في البيع تبعا اذا اشترى الباقين من جنس ان يكون الهاصة على
 سبيل اقسام الله علم **ج** شرا ثوبا عليه ثياب باع مثله فيها كانت ثوب منها او جلد
 به عيبا لا يرضع المشتري على ايدي شي لانه رضى في البيع تبعا لا قصد وهذا لو لم يذكر الثياب والشرا
 في البيع حتى دخل تبعا اما لو ذكر انما يبيعان قصد الاتباعه لو لم يأت قبل القبض بأفنه
 سماوية فسقط حصته ثم لم يأت في **فقط** وفي **ع** شرا ثوبا والرضع بانه كان في ثيابا
 قبل قبضه فالواجب المشتري اذا اراد من بخصته ثم لم يترك ولو اشترى بعد قبضه باخذ
 الارض بخصته ولا يضار له والشرا كالباين ولو اشترى او لم يملكه لم يملكه ولو لم يملكه لم يملكه
 باخذ ما يملكه او يتركه ولا يخذ بخصته بخلاف الكساحق والملاك للقبض وهو على
 المشتري كذا في **ع** وهذا بخلاف ما ورد في **فقط** من المثلث او رضى شرا تبعا استوفى
 وقبضه لم يترك الاستحقاق على ثم اشترى الاخر ورجع بخصته الاخر لا بخصته الاولى وان لم يذكر
 البنا في الشرا ولا البنا وان كان تبعا لهما فقبضهما مقصودا وهما رضى حصته ثم لم يترك
 الاخر والاخر للقبض على ما يملكه من قبضه المنقوض ورجع المشتري على ايدي بصل **ع**
 استحقاقها لدارت يدا اولئك او نحوه بخلاف المشتري عند روباين ورجع بكل ثمنه
 او امسك الباقي ورجع بثلث المشتري فلهما حتى منه موضع بعينه لو كان قبل قبضه فهو محررا
 ذكرنا ولو كان بعد قبضه فلا يضار له ورجع بثلث المشتري وقيل ان يرد الباقي ورجع بثلث
ع شرا كما كان يرضع فله ان يرد الباقي لو لم يتغير في بيع ولم يملك غيره ثم اشترى
فيم يصح **ع** غضب داره بربها جوه فدفعوا اليها على الناصب بلا حصة المالك
 استمع اذ ملك المنفعة لم يعقد الا باق فله الحصة بلا حصة المالك **ع** ان **ع** المصور
 ولو ارجع وابته في رجل ثم ارجع ما في غيره وسلم فناء الاول واراد ان يعتم البنية على الباقي
 ان كان الآخر حاضرا قبلت بنيتها عليه وان كان يهودا باجاة الاول ان اراده
 الاول لا يصح فري الثاني وان كان الآخر غائبا لا يقبل بنيتها الا ورعيه الثاني لان يرد
 الثاني بداماته فلا يكون خصما للمدعي ولها جزم باع وسلم فناء المباح وادعى الباقي
 قبلت بنيتها على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى المالك لغيره فكان
 خصما لكل من يدعي حصة ذلك العيون وكذا لو اراد ان يرضع عند ابن عيسى وسلم ثم انتم
 في يد غيره اذ باع وسلم ثم جاء المهرتين وادعى الرهن واراد ان يرضع منه

قال اصحابنا للعلامة انما يكتب المنة وانما
كبيرة او اكانت كبر انما انما انما انما
المطالبة بالمرمى مختصره
الحافض

الميت وشيخ النبي عليه السلام لا يختلف لانه لو لم يكن لا ينفذ اقراره على التوفا عما يريد ان ينجزه
هذا المشهور فالكاتب ولم يذكر في شي من الكتب انه يرفع اوار هذا الوارث في حق نفسه
حتى لو ظهر لميت الف بستمه ومن هذا المزم من نصيب الوارث الموقوف بيننا من بيعه ولكن لا ينفذ
لهذه القصة الموهومة من المحيط البراء في نوايا القضاة عشره من كتاب الدعوى **فصل**
ادعى عليها ان الدار التي بيدها ملكي فبرهن على احداهما فلو كان الدار بيد احداهما بآثار
يكون الحكم عليها على الغائب اذا اخل الوارث بنصيبه على البقية ولو لم يكن لكل الدار بيده
لا يكون هذا قضاء وعلى الغائب ان يكون قضا بما في يده حاضر على اخل ولو بيدهما او بيده
احدهما بشرا ولا يكون الحكم على احداهما على الآخر **والرابع** المحصور وفي الكحل ادعى
عنده الزكاة وبرهن على احد الوارثين بالقضاء عليه قضا وعلى الكحل وفي الجاهل ان الكحل
في يد والبعوض في يد فبقدر **سائر** في اولى كتاب الدعوى في يد حاضر ضعيف
وفي يد الغائب قوي ادعى على اخل لم يزل منها وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان لا انها وقف
رجل واحد على كذا وقفا واحدا وكانا ملكه يقضي على الحاضر والغائب بنصيب وقفتها وان لا وقفا
وقفا متوقفا يقضي على الحاضر فقط قبل وفي المسئلة نوع اسكال لان هذه المسئلة التفت بمسئلة
احد الوارثين وفيها اما يقضي اذا كان العين في يد الوارث الغرض فانه نصيب الغائب
احد الوارثين اما يحجب خصما عن اخل الوارث في يد فان احضر وارثا ليس العين في يده لا يصح
الدعوى عليه ولا القضاء فعند هذا يلزم ان يقضي على الحاضر لا غير الوجهين جميعا
سائر في السابع من كوقف **جاء** فوجد في يد رجل عثم انه له فخر خضرم ولو كان في اليد
او عينه من اعزته منه فليس خصم الموضع او الغائب لو تموا لا ينصب خصما للمشتري
ويشعب خصما لوارث الموضع والمقصود منه حتى لو ادعى رجل انه وارثه والموضع او
الغائب مقربا لما ذكر ولكنه قال لا ادري مات فلان ولا اولا قال لا ادري انت وارثه
اولا فبرهن على الموت او الورثة يتبع هذا الموضع اما لو شك او ادعى الكحل فانه ينصب
خصما له والارثه او كذا **فقط** المشتري الموضع لا ينصب خصما للمشتري الا اذا ملكه عن واحد
بقبضه منك فحينئذ ينصب خصما للمدعي **والثالث** في المحصور ولو كان هذا في غيبته فلا غير ذي
اليدها ولا ثوبا قال هذا السرقة من فلان غير ذرا اليدها ما لم المدعي عليه النبي ان فلانا الغائب
او عينه تنفع المحضه عن ذرا اليدها قال الشيخ الامام الموفى بخواجه في الرقة لا تنفع
المحضه عن ذرا اليدها يستحق **فيما** ادعى الدور والارث من كتاب الدعوى في يد
عين ادعى اخوانه اشتراهم فلان الغائب وصده ذوا اليدها لا يبرم باليتم لانه
حكم على الغائب كما اذا ادعى على الموضع انه اشتري الوديعة من الموضع وصده الموضع
مخلاف دعوى الورثة في نوع **الحكم** من احوال عشره من دعوى الارث **بوجه** ان بنيت الار

لا تسمع على ختم وهو وارثا وادان وديون ودمي ولو احضر جلا بديع عليه حلاله وهو
اولاد ابائنا شجرة بابنة عنده التي بحضرة دنا اهل الى العيسين في القصور الخفية ابائنا
النسب خمسة الوارث الوصي والوصي لم يمت لم يمت مادام ان يكون ابوه لولم يكن
لم يمت وارث فخا ودمع الدين على الميت نصيب الفضي وكذا انظر الى الموضع كل ارباب الهي الخفاف
نظا به ان وكل سبب الى الخسب من الزايق لا التنيها وادخر القضاة والاولاد
قدم على الميت ديونا فارادوا ان يمتوا ذلك بالبحر من وارثا وديون لم يمت ان يمتوا على غير
لم يمت عليه دين ولا موصي ولا يمت له على الميت دين شرح ادب القضاة في ارباب ابائنا
الدين والوصي على الميت دعوا الى الموضع لا يمت بكلاف دعوا الورثة عليه من الحيط الكرا
والصلح مع غيره من كتاب الرعي اذا تقدم الرجل الى العاني فادع عنه ان رجلا ودي
اليه وذكر ان له يمت عليه ذلك واراد ابائنا الوصية فان قضى لا يمت من سنه ولا بالبحر من
انهم لان ابائنا تسمع على ختم جاد وانهم في ذلك كوارثا ورجل لم يمت عليه دين او قبله
حق ارجل قبل الميت حق ارجل ودي بوضعه شرح ادب الهي باب الرجل يري ان يكتب
وصية بزارع المشرى الى البائع كان لعلي الميسر قبل السبع يقبل ودية والنسب وكذا الوصية
البائع انه كان لعنة قبل السبع يقبل لانه انما للميسر لان بيع الحق لا يجوز فصار كما ادع البائع
انه باع الميسر في بزارع المشرى لولا ان يقبل العبد ان البائع كان لعنة او بزارع او كان
حاله بغير يقية اقاربه على نفسه ولا يتعدى الى باع بانيته واولاده موقوف فان برهن
رعي بالتمس واستحق الاولاد على البائع ان برعي على بزارع وان اقر بالبائع قبله من ذلك ان صدقة
فكان اخذ العبد لان كذبه نقد الفضاوي في ان النسي من السبع وقت اخذ لقطه ثم مضى
منه فوجد ثمن بزارع فله خصومة بينهما بخلاف الوديعة والفرق ان المثل في ولاية الاصل لقطه
كالاول بخلاف الوديعة وان كنت في القصور ادع عنه رجلا انه كفل عنه فلما اناب
بكنا واد الكفيل ذلك المالك الى الطالب واكثر المطلوب الاداء فبرهن على الكفيل والطلب
عائبا يقدر ويحكم على النسي ان يرضى ط لبل المدين كفل بربنه فبرهن الكفيل انه المدين
اداء فقيده فنيقصب الكفيل ضما على ديون اذ لا يمكن دفع الواجب لا بلنا في النسي من القصور
في احد الورثة يرضى خصما على المورث فيحاله وعليه ويظهر ذلك في كل الاكل الا ان له حصته
نقط اذا ثبت في الكل وانما ثبت لو ادعى ونقض به الماواد عرصة نقط ونقض بها فلا ثبت
حوا قيس في النسي والعرض على القصور ولو برهنه انك لا عليه على هذا الف وملت عنه وعن
اخيه سب يقض عليه بكل الاحتياج الى المعادتها لو حضرا في سب بلا خلاف في الخصا
احد الورثة خصما على الكل وفي الحامع الصغرة ادع عنه ذرا ليدان الى الرائي في يد ميراث
ابيه بنيه وبين اخيه النسي واكثر فبرهن الماخر على مدعى يقض حصته وترك

[illegible]

اختلاف السامع وهو ان يكون تشرط حصة البائع قبل تشرط الراي والراي هو ما
كلاؤا وبان يبعد او غير يبعد في اليد انه شر او من ظان ان البائع شر او جاز او ذو اليد عليه
لغته فلو علم كذا ان في شئ كان لا يبيع عليه السامع ان او من او من ان لا تشرط
السامع شر او جاز او سلمها الى المشتري فادعاه المالك على البيع ان اراد اخذ الدار
لا يبيع دعواه لانها ليست في يد البائع وان اراد تخلفه البائع فليخلف الموقوف
ان غصب العقار لم يتحقق موجب الدعوى وجوب البائع بالبيع وتسلمه وادعاه ان اراد
اجازة البيع واخذ الممنوع دعواه حصص وتوابعها المصاحب لخصم بغيره وادعاه
المالك بغيره اذا اجتمع البائع شر او سلمها الى المشتري فادعاه المالك على البيع وتسلمه وعليه
وان يكون الاجازة قبل الخصومة حتى لو كان المالك قد حاصم المصاحب للخصم وطلب من
الخصم ان يقبل المالك ثم اجاز البيع لا يقع اجازته وذكر الشيخ ان الاجازة صحيحة
ظاهرا ورواية وارزوات ادعاه اخذ غصبه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت
لي وقبضتها على كذا وكذا او اراد ان يخلطه لا يخلطه عنه ولا يخلطه وهو المختار ببناء
لغيره ان غصب الدار يتحقق بغيره والخصم عليه وله حصة المصاحب كتاب الدعوى
بائع دار غيره وسلمها فادعاه المالك على البيع والراي ان دعواه لا يقع البيع شر
كاشبه دعوى المصاحب على المصاحب حاكم كون العين في يد غصب المصاحب
وان اراد ان يخلط الموقوف ان العقار يبيع بالبيع وتسلمه لم لا يخلطه في الموقوف
بالبيع الدعوى ومن فقهه لم يبيع الطور وقد ذكره وان اراد اجازة البيع واخذ الممنوع
له كذا شر او سلمها المذكورة واجازة البيع بغيره من جرحه المصاحب العبد الذي
في يد المصاحب وحكم عليه ثم جاز المصاحب بغيره من جرحه المصاحب العبد الذي
لان دعوى المالك للموقوف لا يقع الا بعد ذلك ليدلوا دعواه غصبه يقع الدعوى في المصاحب
صحيحة وان كان العين في يد غصب المصاحب فان او او العبد الذي سلمه المصاحب
من لوارثه ان يخلفه من عليه بن يمس فلا قبضه لو لم يكن الميت يد له ولا وصي ولا ووط
بخاص ولا يقبض وانما يقبض حصه ولو ادعى الموقوف الى الوصي براء اصله ولو ادعى
فدفع الى بعض ورثة براءه حصته حصة في التام من العبد من العبد من في الاخرة
ادعاه فقاعين على يد المصاحب والعبد من المصاحب عليه تشرط حصة
العبد الا ان يكون العبد ميتا او مريضا لا يبيع غصبه فلا تشرط حصة وكلم بالارضى
لو لم يكن وفي البرزخ والمجاز غير ذلك لا تشرط حصة كونه في طلب ارضه كونه
لو ادعى في دابة او في فاني فوب لا تشرط حصة لان المدعى حقيقة اجز
الثالث في او اخذ دعوى تشرط حصة من المصاحب من المصاحب من المصاحب وما كان

وما كان من الكفاية فموت من المصاحب سقط الحق كمن العبد انما قبل ان يخلطه ولا يخلطه
قبل المصوبة الرزق لا يكون لورثته ما هو المصاحبة من بيت المال شر او من
او بربا بربا بغيره شر او من ربح قدم حلالا الى الفنى وكان الفنى في العبد على
بنا الفادهم وقد وكلت بالخصومة فيها وفي كل حال ولعقبه واقام البينة على ذلك حجة فاك
الوجيزة لا قبل البينة على المصاحبة قيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة
والدين حجة يقض بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد اذا اقام البينة على حجة يقض
بالحالة ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقوله في مضطرب خطه قوله لا تقبل البينة على
الكل الا ان الفنى يقض بالوكالة او لا تقض بالمالك ولا يحتاج الى اعادة البينة على المالك ويراع
الفنى الترتيب في القضاء لان البينة وهذا المستحق وعن ابي حنيفة رحمه الله فادعاه هذا
بالبينة فادعاه بغيره فان البينة على المالك لا تقبل الا بغيره وهو كالمستدعي شيئا
فوجد به عبدا فادعاه بغيره لا تقبل البينة على المالك لم يثبت العبد في المالك ومحمد اخذ بان
لحاجة الناس والفنى على قوله وعلى هذا الخلاف الا ان اقام البينة على الدين والوصية
حجة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين عنده حصة تشرط
ابناء المصوبة او لا تقبل البينة على من فادعاه فصل المصوبة من كتاب الوكالة وفي البيع
ففي هذه التمسع بنية المستحق ما لم يبيع المصوبة المصوبة اذا المالك المصوبة واليد للبايع
فتبطل البينة فادعاه المصوبة من المصوبة وتبطل تشرط حصة المصوبة فقط والا فادعاه
نظير الاستحقاق كذا وفي فنى المستحق ولاية الدعوى على البايع والى المصوبة في يد لانه
عاصب المصوبة غاصب المصوبة يقع الدعوى على الغاصب وان لم يكن الدين في يده
لانه يدعى العبد في ان ذلك من المصوبة **دعوى النسب** في المستحق بغيره لانه وبها
جواز قال البايع ليس له الجارية وهو غيري فولدت عند المصوبة لا فادعاه شته
فادعاه البايع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البايع ثم مات لام
او اعطاه المصوبة ففوتها باطل ويرد الى البايع ويغني في الموت فيها ويرجع جميع الثمن
على البايع خلاصة في العاصب كتاب الدعوى ثم قال في جارية فولدت لافله
سنة اشهره وقت المصوبة فادعاه البايع وقال علمت وقت البيع انها جعلت من كذا
بعدها ففوتها او فادعاه يقع دعوته اعتبارا الى الولد كسرة وانما يبطل دعوى المدعى
من كتاب الدعوى ولو قال ليس الولد مني فادعاه المصوبة ولو قال هو مني فادعاه
لا يبيع شر او من المصوبة كتاب الدعوى ولله ولد ففادعاه او ان الولادة او بعد يوم
او يومين صح وان كنت حتى مضى ايام ثم نفى لا يبيع وكذا اذا ولد جارية التي ايام
ولدت وصحت صح وكذا لو سكنت المولود في هذه المدة لا يبيع ففادعاه وكذا لو سكنت

عند التهنئة كتاب النكاح وان شئ ان يزوجه ام ولد حتى يستبرأ بها كخفية
فيعلم انها ليست بحرة لكونها مملوكة فلا يكون تزويجها صحيحا فان زوجها
جائز لان في كل نسك وجواز النكاح كان ما بينا فلا يجوز بالشك فان وكل لا تدرى
استبرأ فهو مملوك لا يتقنا ان العلوق كان على فراش المولى والنكاح فاسد لانه ظهر
زوجها وفي بطنها ولربما ثبت النسب مالمولى ولو وكل لا تدرى استبرأ فهو مملوك
لان العلوق حصل من الزرع فان ادعى المولى عتقا باقرار وهو ولد الزوجه لما
علقنا ولو ائتمر في نسب مملوك بالعتق واذا ولدت جارية احرار ادعى المولى
وابوه كان الولد مملوك ولو وطئ جارية احرار والد وجد فولدت وادعاه
لا يثبت النسب ويدار عنه لانه لا يثبت النسب فان قال اهلها المولى لا يثبت النسب
ان يصح المولى في الحال وفي ان الولد منه فان صدق في الاربع جميعا ثبت النسب
والا فلا وان كذب المولى ثم ملكها جارية لو طافه الدهر ثبت النسب ما شاء الفصل
الاستبراء من العتق فشي اوعى انه ابن عم الميت يحق الى ان يذكر نسبه الاب
وان لم يجد يصير مملوكا وان كانت هذه النسبة ليس يثبت عند الهن فشرط
البيان للعلم ادعى ان اخوه لابي له واهله وشهدوا ولم يذكر اسم الام ولما لا يقبل لعدم
التوقيف وقيل يقبل لانه ذكر محمد رحمه الله في كتب بر من انه اخوه لابي له واهله ولم
يسر طر ذكر الجدة في الاخ لا يسر طر ذكر اسم الجدة وغيرها لادعى انه عم لابن ان يذكر اسم
ابيه او جدته او اخو الفضل السادس من المقتضى واعلم انه شرط في دعوى نكاح الم
ودعوى العتق ببيان النسب الى ان يتقنا ان الجدة الاعلى ثم شرط لجمال ان يفسر اثبات
دعوى العتق كتاب الاقرار وارث موقوف او ثلث اوقافه ما يبيع على موجب
اقراره اذا لم يسمعه اما لا يفسد في مال لا في النسب اذ فيه تحييد النسب على الغير ولو
باخره فله صفة المملوك الا اذا اقرت بانه مملوك او ولو كذبته لم يردع الى الار
بعضه ولا يضمن فيه ما دفع كما لا يفسد ما يبيعه بينها ولو دفع بلا قضاء ويجعل المرفوع
كما في بيع بغيره ويرفع اليه حقه ما كمل لانه حقه في التيمم وقد اقر انه سم بغيره
فبعضه في التاسع والعشرين من المقتضى جامع الفتاوى جارية ولدا ولدا بعد موت
البيد وكذلك الاقرار لو كان غائبا او مملوكا مادام واحدا بغيره ولو شهد بها
ثبت نسبه وصحت الشبهة ما رصده في الثاني والعشرين من كتاب الاقرار
ما تركت اقر من فاقا احدهما باخر وانما الاخر المولى يقطع الاخ المولى نصف ما
بيده في قول اصحابنا وعندي ان يبيع بغيره ثلث ما بيده كذا في التاسع والعشرين
من المقتضى الوارث لو كان واحدا فورا بن او لم يمت لا يثبت نسبه الميت

مليت خلافا لابي رحمه الله وان فني واجهوا الميراث ركعة في الارث من المملوك كتاب النكاح
انما لا يفسد الميراث ان كتب له ميراثا فان الميراث عليه ان يكون خطه فان يكتب مكتبا
بين يده من مائة مائة على ان كاتبها واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون على ما كان في الخط
كتبه ولكن ليس على هذا الميراث الميراث عليه كذا جف ثم قال في رد المحتار في كتاب
الطلاق ان لو كتب الطلاق على الرسم في مثل وفاء لم يفسد الا ان يصدق وكذا الاقرار وما
ما يقدر ان لو كتب على الرسم في الميراث الميراث اذا كتب شخص رقة بخطه ان في الميراث
كذا في رد المحتار في الميراث الميراث في خطه ولم يسمه عليه اجماعا اذا كتب على رسم الميراث لم يفسد
الميراث ويومان يكتب بقول فلان بن فلان لفلان ان في رقة لفلان من فلان لفلان كذا كذا
فهو اقرار بغيره وان لم يكتب على هذا الرسم فالقوله لم يفسد من مائة مائة باع بالوراث
واخذ الخط بالوراث لانه لو اوجب عليه الميراث لم يكن القضي لا يصدق وان بر من عتق العتق
بالوراث قبل الاقرار على الميراث الميراث في وعلم الفتوى بانه في وقوع اقراره من الميراث
عنه في كتاب النكاح في اقراره في الميراث الميراث في اقراره في الميراث الميراث في اقراره في الميراث
ان كان غير باع وان لم يكن مراهضا يعلم ان مثله لا يحتمل في غير مائة ولم يقبل قوله في الميراث
ما كذا في الميراث في اقراره في الميراث الميراث في اقراره في الميراث الميراث في اقراره في الميراث
الاقرار في الميراث ويومان لا يكون لفلان لا يحتمل في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
في هذه المسئلة ان لم يكن مراهضا كان لا يحتمل في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
عشرة سنة لا يبيع اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
في احكام القضي من الفصل الثالث والعشرين في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
لمن لا تدرى الميراث ان يقر بغيره ولو قال الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
رجل فانه صحته جميع ما هو داخل منزله لا مرقى به ثم مات صح اقراره فصار له علم الميراث
ببسم الله الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
الاقرار في الميراث باب ما يقطع دعوى الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
منزله لا مرقى به عليه من الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت الميراث انه صار لها بتمليك الزوج اياها
بيعه صحيح او وصية او ميراث في سنة من مائة مائة في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
ملك لا يصير لها ملكا بهذا الاقرار في مائة مائة وبين مائة مائة في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
اذا شهد الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
الواحد في مائة مائة في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث
في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث في اقراره في الميراث

يكون جهة لا يجوز إلا بالنسب حاشاه الفصل الأول من كتاب الوارث ومن أقر بخلام
يولد مثله للملك وليس نسب مووفانه ابنه وصدة الغلام ثبت نسبته منه وإن كان مرضيا أو أبا
النسب مما يلزمه خاصة فيصح وأره به ويجوز أن يراد بالوالدين والولود الزوجة والمولود
لأنه أقر ما يلزمه وليس تحيل النسب على الغير ويقبل قول المدة بالوالدين والزوج والمولود
لما بني ولا يقبل الولد لأن فيه تحيل النسب على الغير وهو الزوج أقول هذا أنا هو في المدة
التي يكون لها زوج أو معتد لا يقبل أقارب بالولد لا بتقديس زوجها وإنما إذا لم يكن لها زوج
أولست بمعتد فيصح أقارب بالولد لا بقدر الزمان على نفسها دون غيره فينفذ كذا في حاشي صدر
الشريعة ومن أقر بنسب غيره بالوالدين كذا في العلم لا يقبل أقارب بالنسب لأن فيه تحيل النسب
على الغير وبعض حاشي صدر المدة إذا كان المدة له عبد المولى ثبت نسب مجرد الأقارب ولو كان
عبد الغير يشترط تقدير مولى بعد الفكاك والاب مع ما أنزل ولما أقرت بابنه ولها
بنات مووفه كمالا للبنت المدة ولو لا عصته لها أقول هذا في ذات الزوج على ما عايناه
لم يكن كشركة الغير ولا معتد بهن إن يكون المال لها إذا أزالها على أحد حينئذ ثبت
نسبها له المدة فاعدها على ما ذكر في الهداية وغيره وقيل لا يثبت هذا أيضا في العسر
من العسر ولو ادعى أبا بانه ابن أخيه فبرهن قال القاضي سئل سئله بوجه محي واثبت
كده ووارث استضاء لوالدهما من المورث بقوله أنه وارث لا تقبل هذه الشهادة إذا ثبت
أرضه بأقارب الميراث على الغير لكن لا قوله وارث ولما ثبت في مات المدة ولا
وارث فكل ما للمدة الحكم الوصية لأن قوله ذلك وصية حتى لو قال هو قربي ومات المدة
ورثت أمة ملكها الربع والباقي للمدة أو رطل ابن إن شاء أخى لا يعبره أقارب فحق ثابت
النسب فلو ما ابنه ثم مات المدة فجميع ما للمدة لرضاه بآبائه هو له فصار كوصي له بجميع المال
وليس شرط صرف المال للمدة أن يكون أو ثوب فصار عدم الوارث ولكن في حاله أقر
ومات ولم يبع له وارث يكون ذلك للمدة ولو قال المدة مووف النسب فكل للمدة أخى أو
ابن عمر ولا وارث فكل لغيره في العسر في العسر الوصية في العسر في العسر
من العسر قال ابن أبي شيبة فاعطها أكبرها وكل واحد منهما أن الـ فـ أخوة لـ بـ وامة
لم يصدق أن ذلك ولو كان مع السبي أمة فاعطت وأعطت ابنه وأعطت
في ذلك لم يصدق بخلافه إذا كان مع السبي رجل فاعطت ثم ادعى ابن الصبي أنه ثبت نسب
فإن كان الصبي محمداً غير نفسه أو كان بالمال لم يثبت النسب إلا بتقديره وإنما يثبت عند
التقدير إذا كان محتملاً لنفسه ولم يكن الولد مووفاً بالنسب فغيره ثم إذا أقرت المدة
بولد وصدة لم يثبت النسب ولكنها يتوارثان إن لم يكن لها وارث مووف فإن شهد
أمة على ذلك وصدة لها الولد يثبت نسبها وإنما شرط تصديق الولد لأنه إذا كان

اذا كان معلوماً بالعلم ثبت السبب بالهجة بانه و شهادته كالمرة الواحدة ليست بحجة بانه وان لم
 تشهد له احدى وصدها زوجا انه منه ثبت السبب منها اما في الزوج باقوانه فانه يقر على
 نفسه واذا ثبت منه ثبت منها بتعاضد البسوط للشرعي في بابا يحيط بالملك من كتاب
 الحاكم الحكم واذا اقر رجل ان وجهت هذا الدين لفلان وقبضه مني وان اقرت قبضت كما في بابا
 وطلبت بين الموهوب وكراسه ادهم الموهوب فانه في المارعة لا بالحلف الموهوب
 في قول الهمد وكذا في كل موضع اذا اقر ان كان كذا فيما اذ كان لو اقر قبضت من الموهوب
 وغيره اذا اقر ان كان كذا في اقران او اقر الوهاب بقبض الهبة ثم اقر ان كان كذا في
 اقران واراد اختلاف الموهوب بانه لقد قبضت الهبة وطلب بين الموهوب له بانه لقد
 قبضت الهبة باذن الوهاب على قول الهمد ومحمد ليس ان يتجلفد على قول ابن ابي شي
 له ذلك وذكر اختلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف بين وان في بعض
 ذلك الى القاضي والفقهي فالحق في بابا ليس من كتاب الاقورات عن ابنين فقال
 عمره وفتحت الى المورث وصدقة احد هما فان اقرضه فانه الغريم نصف الدين ثم المقتضى
 للغريم او قبض نصف الدين ما كره باقتضاء وقبض المورث لم يكره فله قبض المورث
 قبضه بغير حق فيصير كان الوارث المورث بالدين في الزكوة فيطالب به المورث اقسام الوارث
 من الفصل الرابع والتسعين او احدهن ميت له على اخوين يقبض به نصف كذا في
 والنصف للاخر ولا يرجع المورث على اخيه بنصف قبض وان تصادقا على اكثر من المورث
 بينهما لانه لا يرجع على اخيه ليرجع اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المورث بقدر حصة
 في اقرار المورث وكذا ولومات عن ابنين وكذا في الزكوة المورثة عبيدين فاقسمها
 واقرا الاخوان اباها اعتق من دين واقرا الاكبر انه اعتق من دين في حصة وكذا في الاخر
 والاقرا منها ما يغنيه الاكبر للاخر نصف قيمة من دين لاني اقسمة من غير المكيده الموزون
 معاوضة وليست باقرار بين الحق كان كل واحد منهما باقتضاء اخيه نصف عين حقه ونصف
 عوضا عما تركه على صاحبه فلما تصادقا على حصة من دين الاخر فقد تصادقا على ان الاكبر
 اخذ نصف العبد من الاخر بنصفه والمأخوذة بالطلبة فنجب على الاكبر ونصف العبد
 الزكوة في دين وقبض غير رد فله رد قيمته ثم المحيط للشرعي في اقرار بابا وارب
 الوارث واليوم بالدين على مورثه او بالهبة من كتاب لقوات المورث والوارث
 وارثا ميت او بالدين عليه لم يعطيه ولم يقض فاقض حصة شهدا بدين لرب
 دين عند قاضي تقبيل ويثبت الدين عليه وعلى غيره ولو قضى عليها ثم شهدا بمثل
 منه عاشر شهدا كان قاضا ورأى اقراران بالدين او من لعلان بكذا وانكر الوارث
 الثالث فتمشيد عليه الوارثان الموقان به بل تقبل شهدا دهما كشهادتهما بل

الحمد لله الذي جعل العلم
مفتاحاً لكل خير

فإنه الطعام فيه غار أو اضعف سيقون منه كجفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأما
طلب قيمة الفرض على البلد حال الخصومة اضعفها والقول فيها قول المطلب وان كان فاما
فإن بيع الزنا اخذ ولا يقضى القيمة بزاره في نوع القرض في كتاب البيع راجع على آخر
عشرة دراهم فإذا كان يجعلها ثلثة عشر الابدان الواضحة من المديون سيما بتلك العدة
ويقتضى المسع ثم سبع من المديون ثلثة عشر السنة فيقع الخنزير عن الحوام ومنه امر وى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا نذرك رجل طلب فمهره درهم لم يقرضه بده وازده فومض المستقرض
مما عاين يد المقرض ويقول للمقرض بعت منك هذا المساع بما درهم فيسحق المقرض
ويبيع الدرهم اليه وانه المساع ثم يقول المستقرض بعتني هذا المساع بما درهم وعشرة
فيبعت فيجوز للمستقرض ما درهم ويعود اليه عشرة ويجب للمقرض عينة عشرة دراهم والاول
والاخر وان يقول المستقرض للمقرض ابداف المائدة كل مائة وسرط كان بينا فقه
ركلة ثم يفتق ان سبع المساع ومنه المسلة دليل على حوازي الواء اذا لم يكن الواء وسرط
في السبع هذا اذا كان المساع للمستقرض فان كان المساع للمقرض ليس للمستقرض شيء ويريد ان
يقوض عشرة ثلثة عشر الابدان المقرض سبع من المستقرض سبعة ثلثة عشر وسلم
السعة الى المستقرض ثم ان المستقرض سبعة ثلثة عشر ويبيع السعة الى الاجنبي
ثم الاجنبي يبيع السعة للمقرض بعشرة وبأخذ المائة العدة ويرفعها الى المستقرض فيبذل الاجنبي
من الثمن الذي كان عليه للمستقرض نقدا السعة الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض
ثلثة عشر الابدان وجبته لقول ان سبع المقرض من المستقرض سبعة ثلثة عشر الابدان معلوم
ويبيع السعة الى المستقرض ثم يبيعها للمستقرض ما يجنيه ثم ان المستقرض يبيع السبع مع
الاجنبي قبل القبض او بعده ثم يبيعها المقرض المقرض بعشرة وبأخذ العشرة فيحصل
عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر ونقص السعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مكررا
ما باع ما باع قبل نقد الثمن الا ان كان جازا لتحلل السبع الثاني وهو السبع الزرع المستقرض
والاجنبي وجبته لقول ان يبيع المقرض الى المستقرض سبعة ثمن موهوب ويرفع السعة الى المستقرض
ثم ان المستقرض يبيعها بغيره باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها المقرض بما اشترى
لنقص السعة اليه بعينه وإذا لم يكن ويرفعه الى المستقرض فيبذل المستقرض الى المقرض ويجعل
الرجح للمقرض وهذه الجملة هي العينة التي ذكرناها وما ركب من بيع العينة وزمانها
خير من البيع الذي ذكره في السواقة وعن ابن ابي اسرة انه قال العينة جائزة باجره وماراجره
لما كان الفوارق احكام فاصلا في فصل ما يكون واراجه الروايات في السور و قال الدار
للمدوي بعد المطالبة اذهب اعطك ثلثة عشر فيليس بها جيلان انه لا يعطى ثم ط ما يد
على انه لو باع بائة اكنه على ان يؤدي اليه كل شهر من اضع السبع فيسقط الخصم عليه ما

ما لم يوفى قال جعلته حلالا ولا يملك ما لم يوفى قال تركت هذا الرجل فبطلت خطبة رجله
 وبطلت خطبته ولو قال لا يجزئني في الرجل أو قال تركت من الرجل ما لم يوفى على ما شئت
 فضاؤه قبل أجله بزوج ليس للطالب أن يأنى القبول حتى ولو رده بالزنا عما دونه ولو أكره
 شيئا بالدين الموصول ثم رده بحسب بقضائه أو أكره ولو نكح بالزنا ما لا يعود ولو كان بعد الزنا
 كفيل لا يعود الكفالة في الوجهين فإنه في باب ما يتعلق بالزنا لا يملك ولا يجوز
 للمريض أن يقضي بعض دين الزماد دون بعض سواها الدين في صحة أولى الموضع إلا ما
 استوفى من حقه ولو أكره شيئا في مرضه فيجوز قضاءه قوله لا يملك في أو أكره في
 الأقوال **كتاب الشهادة** في قواعد شيخنا العلامة برهان الدين إذا شهد العاقل بالملك
 والعين في يد غيره بأن قال هذا الدين ملكه لاني بعت منه أو قال كان ملكا لي فبعت منه
 كان المدين في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لأنه شهادة على قوله نفسه في الفصل
 الثامن من الأصول العاقلية أو كقول بعض الذين يجوز شهادته بالدين بخلاف الكوكل
 بالخصومة لا يعمل قبل أن يخاصم قوله الفصل الثاني من كتاب الشهادة ادعى دينا
 بسبب فرض أو نحوه وشهدا بدين مطلق قبل التقيد وقبل أن يبين ادعى بسبب
 وشهدا بمطلق وحده والجميع أنه تقيد أو الفروع بين العاقل والدين أن العاقل يحل
 الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يحل بزوائد والملك بسبب بخلاف فيصير المدين
 بسبب ملكه بالسوداء بالملك المطلق بخلاف الدين لأنه لا يملك الزوائد فلا كذا
 ما فرقا في أحكام من الأصول قوله الحاشية مع ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب
 معين تقيد في العكس لا في الجاهل بل في المدين مطلقا الملك الملك بسبب الذي
 شهدا أم بسبب آخران فالرخصي وإن كان لا يقضي بشي أصلا في التقيد الشهادة بالملك
 المطلق إذا كان الدعوى بالملك بسبب كالشراء إنما لا تقبل إذا كان دعواه الزنا وعنه رجل معلوم
 وهو ثابت في الزنا إذا كان كسيرة ثم رجل إذا كان فخر تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر
 الوتر قبل لا تقبل وأن ادعاه فمجهول لأن هذه شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل رارسة
 الثالثة من كتاب الشهادة كات شهادة الوكيلين أو الزلايل أو أقالا نحن بكذا في الشيء
 أو الوكيل بالبيع أو المخلع إذا قال نحن فعلنا به المخلع أو المخلع لا تقبل أو لو شهد الوكيل
 بالبيع أو المخلع أنهما مكسوخة أو ملكه تقبل رارسة في نوع الشهادة على نفسه من كتاب
 الشهادة كات وفي المسئلة شهد أنه قبض منه الفاء وهو سكر ولا نحن وزنا لا كذا أن قال
 كان رب المال حاضرا تقبل والآل بزار في محل الزبور فضلو زوج امرأة فمجهول
 بحضرة سهود وأجارت العقدم أضلغا في المدين تقبل شهادة الفضولها إذا لم يضيف
 العضم إلى نفسه فمر في باب شهادة الرجل على من حصل بفعل نفسه رجل على رجل

مجلس

فشهد انه ابراه او وهبته او صدق عليه ثم جعل من كتاب ابراهيم من شهداء الوصية
 الوصي على الميت جازة لاله ولو لم يزل ان لم يحكم على الجوزة لواف الوصية واما شهداء الوصية
 بجي لميت على غيره بعد افرصه الوصية قبل كسرة او بعد لا يقبل وكذا الوصية الوصي
 بجي لميت بعد ما ادرت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان الوصي اذا غرل الوصي يتفرل
 في شهادة المومنين واما شهداء البرزخية شهادة الوصي لميت والورثة حكم كبار لا يجوز
 لان قبضت كدوية الدين لم يفر من الورم والودع بدفع الدين والودع البية وشهادته لا يقيم
 بعد النزل لا تقبل وان لم يني صم بغير الوكيل ان شهد له بكونه قبل كسرة وقبل القبض بكونه قبل
 وعند برس لا تقبل جامع الفوائد في الشهادة وفي التهذيب وفي زنا ما قلنا في الزكية بعلية
 الضيق لضا والقضاة استحقاق الشهادة كما اخذ ابن ابي ليلى لغيره عليه الظلم انتهى
 وفي مناقب الكوفي باب برس اهل التكليف لا يورثون من دينهم في العلم والمنسوخ
 حرم وقد ذكر في فناء القدي وحاشا له من ان السكنا اذا اقرضا بتقديف الشهادة بحجب
 على العلم ان ينصو السكنا ويقولوا لا تختلف قضائنا ان اطلق بكونه بغير منه بغير العلم
 وان عصبك بغير منه بغير العلم ان افر ما فيها اسماء الشهداء ذكرنا في غير هذا
 الشهادة على عقد عام بالفضل كالمير واليه وكسرة يبطلها الا في المير والمير لا يورث
 وفي السبع والاصح لا يبطل الاختلاف فيها وكذلك لو شهدا صما على كسرة والاصح
 على ان قاربه لا يورث وكذلك الوصيان وان كانا عامه لا يقبلان ان كانا من الكسرة وشهدا
 انه استوفى من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبر من علمه لم يكن في ذلك كسرة في ذلك المكان
 بل كان في مكان اخر لا تقبل لا في كسرة لم ينفذ في كسرة ولا في مكان اخر في كسرة في كسرة
 ذكر في النوادر عن الثاني شهد عليه بقوله لا فعل لم عليه بذلك اجازة اوسع او كسرة او
 طلاق او عتاق او قتل او قص في مكان وزمان وصفه بغير من المشهور به انه لم يكن ثم شهد
 لا تقبل لكنه ما لا يلحظ ان تواتر عند الفسخ علم الكل عدم كونه في ذلك المكان والاصح لا يسمع
 الدعوى عليه ويقضي بغير الزمة لانه يلزم كذب التائب بالفروق والفروق ما لا يورث
 السكنا عدنا الى كلام الثاني وكذا اكل بنية فاستعمل ان فلانا لم يقر ولم يقبل ولم يقر رارة
 في نوع في الشهادة على كسرة من كتاب الشهداء اذا وكل المسلم الذي فرخصه فشهد فهو حرم
 اهل الذمة على ابطال من المسلم لم يجرده عن ذلك المسلم لا الوكيل ان يثبت على الموكل وصلة البنية
 في الحقيقة انما تقوم على الموكل وهو مسلم فلا يكون شهادة اهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم
 هو الوكيل والذي حاسبه فشهد عليه قوم من اهل الذمة جاز ذلك لان الازام في البنية
 عن صاحب الحق دون الوكيل فان الوكيل ان يثبت واستشهد بالقرابة الى المسلم فشهد
 قوم من اهل الذمة عليه بجي قبلت الشهادة لان الازام على الميت او على ورثته دون الوكيل

اختلاف في الشهادة
 في الزمان والمكان

مطلب
 الشارحة على المتن

دون الوصي وهم من اهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في ذلك مقبولة كذا في كتاب من الميسر
 الرخص في شهادة النكاح من كتاب الشهادات والوكيل كالموكل بخصومة فشهد عليه كذا في
 بالبرس قبلت البنية من الميسر في شهادة النكاح من كتاب الشهادات شهد عليه كذا في
 ما دون نكاح بالبرس رجل وموفا مسلم تقبل وان كان الموكل يفر من ماله ما به سامع بالبرس لا يقبل
 ان يفر حكا لا مقصودا من المخطط الحرس وباب الشهادة على الوكيل واذا شهد بك من اهل
 الكفر على شهادة من اهل الاسلام على كذا لا تقبل وكذا اذا شهد على كسرة في حق
 من قضاة المسلمين كفا في كسرة لا تقبل وهذا بخلاف ما لو شهد على كفا في كسرة تقبل
 ونظير هذا ما قاله في كسرة واصل الى جيل لم يفر من كسرة فان برس من الميت فان الظلم
 يقبل شهادته وما في الظاهر وان كان الوصي سلم مسلم لم يفر من كسرة فان برس من الميت فشهد
 كذا فان س كان برس او سمع جاز شهادته عليه ولو كان الموكل كافر او العبد لما دون مسلم
 لا تقبل شهادة الكافر ولو كان الكافر مسلما برس او سمع لم يفر من كسرة الوكيل من البنية الا
 مسلمين ولو كان مسلما وكل كافر ان يثبت على الوكيل كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 والبرس اذا اكل الفرض في مسلم ان سمع له ثوبا او بيشة في ثوبا فشهد عليه بغير ان يبيع
 بغير ذلك جاز وكذا الشراؤ مويد رده الى المسئلة بالسكنا ولو وكل كافر مسلما
 بشرا او بيع لم يفر من كسرة الوكيل في ذلك شهادة الكافر لان الوكيل كسرة او كسرة في كسرة
 العقد كالحاق لغيره فانما يقدم به البنية على المسلم ولو وكل مسلم كافر ان يثبت جاز شهادته
 الكفار عن الوكيل لانه بمنزلة العقد لغيره من الميسر في شهادة النكاح من كتاب
 الشهادات وكذا في كسرة نعت المخطط البرهان في الشهادة اذا كانت اربعة مخدرة
 يجوز شهادتها على شهادتها والمراد ان يفر من كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 تكون مخدرة بشرط ان لا يفر من كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 نكاح ثم يفر من كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 منهم ثم ادعى العبد انه هو المسلم واقام على ذلك فهو داهي البنية في كسرة لا تقبل بنية
 سواء اسلم اولهم او افرهم او او سطهم حتى يعيم البنية للمسلمين وما كان يوسفان كان
 المشتري لا يفر من كسرة لا قبل بنية وان كان غير مسلم اقضى وتزاد في كسرة في كسرة
 حتى يثبت الى المسلم فلا يورثه من الثمن ولا قبل بنية في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 شهادة اهل الذمة بغيرهم على بعض مقبول وفي التجريد اذا كانوا اعدوا في دينهم ما اتفقت
 عليهم واتفقت ما راجاه من اول الفصل في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة في كسرة او كسرة
 امرته او الزوج غائب لا تقبل وان شهد له المرأة حل لها ان تفر من كسرة وتزوج بزوج وكذا
 اذا شهد عنه رجل عدل في كسرة الشهادة والاخبار عنهم في المرأة كالمسلم والاخبار عنه

و في حال الاعتقاد في الحكم ولو شهد عند المدة واحدة بموت زوجها او بدلتها او بطلانها
 تخلو ان تزوج من الزوجه اذا فاجأ الرجل من امره فاجبر على ان لا يقصا طمعه فان
 اوامرها كلها ان تعد وتزوج من زوج لغيره فان كان للزوج نساء كانت وفاء العدة انما
 انما يعتمد على خبره اذا فاجأ عاينته ميتا او شهدت بها زوجه اما اذا فاجأ خبره فغيره
 لا يعتمد على خبره لا اقل الفصل الثاني عشر من العدة العاركة وذكره العيون اذا اضر
 المرأة بموت زوجها او بطلانها اياها حل لها التزوج والسمع من هذا الرجل رجل اخر حل لانه
 يشهد بان كان هذا من باب الذين ثبتت بغير الواحد بخلاف الكلام والنسب وهكذا ذكره في
 غير الذين في فداؤه من الحمل المردود او ردة الغائب اذا اجبرها رجل بموتها واخبرها رجلا
 بموته فان كان الذي اخبرها بموتها شاهد عاين موته او جازته وكان عدولا وسعوا ان تعد
 وتزوج من زوج آخر هذا اذا لم يورثها فان راضا ونارح فهو دمجوة مما حرمه فسدلتها
 اولى ما حصل الفصل الثالث من كتاب الطلاق ولا يجوز شهادة الاخرى لان ادائها
 كتحقق بلفظ الشهادة حتى اذا قال ان هذا اخبروا علم لا يقبل وقدم منه ولفظ الشهادة لا يحق
 من الاخرى من يمس طهره منى فانه لا يجوز شهادة من كتاب الشهادات فان
 المدعى سؤددى غيب وطلب من المدعى عليه فقال العاين ان احضرت فهو دمجوة بعد الحلف
 لا اسمع شهادته فقال المدعى فليكن تخلف المدعى عليه ثم قام المدعى بعد ذلك بنسبه تسع
 تعد القادمان فاذا قالوا ان من كتاب الشهادات ولا تقبل شهادته في غير ارضى رسول
 عم جاسم لا تقبل شهادته لنفسه وفي الزوار الشهادة على امره لا يوفى
 ابن محمد بن الحسن اباسيما يجوز جالي عن ابن المسند فقال لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة
 انها فلان وعند ابن ابي بكير اذا شهد عنه عدلان فلانها فلانها بشرط رؤية وجهها
 اختلاف الشيخ فيه منهم من لم يشترط واية ما الامام حوايزه وفي الزوار فان
 بشرط رؤية شخصها وفي الجمع الاخر بشرط رؤية وجهها خلاصة الفصل الرابع
 الشهادة انما تقبل شهادة المصدق للحق لما روى الحسن بن سعيد على رضا عنه مع غيره مولى
 على رضا عنه عند شرح يدع له فقال شرح انك شهادته فقال على مكان الحسن
 او كان القدر فقال مكان الحسن لقد القادمان الثاني الرابع من كتاب الشهادات
 اذا شهد الوصي بدين الميت والورثة صغار او بعضهم فقال لا تقبل شهادته لانه ثبتت
 بشهادته عن نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته ولو شهد بدين على الميت
 جازت شهادته على كل حال ماضي فم لا تعد شهادة الله من حيث اجماع ركوب
 سجن الهند لانه لما طمغ ودينه في سجن دار كعب وكثير سوادهم وعددهم لاجل المال
 ومثل لا يثبت شهادة الزور لقد القادمان الرابع من الشهادات فانك ولو اقرت

ثم يدين شهدا عند القاضي رجل فقالا لشهدان فاضلا من القضاة شهدا انه قضى لهذا الرجل
 على هذا الرجل بعد درهم او بجزء من حقوقه وسماه او قالوا لشهدان قضى للكوفه شهدا بذلك
 ولم يسهلوا القاضي الزجر حكمه وجنبوه لا القضاة عقدهم العقود فاذا شهدوا به ولم يسهلوا
 القاضي البصيرة عليه فاما لا تقبل وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الاماين ان شهدا
 على فعل لم يسهلوا القاضي شرح ادب النظر في باب الشهادة على حقوق رجل شهد
 على قضاء ابيه رجل قال اوسعنا لا يجوز شهادة الرجل على قضاء ابيه ويجوز شهادته على شهادته
 ابيه وما كان من غيره اذا شهد بان القاضي رجل على رجل ان اباها قضى لهذا على هذا لم
 تقبل شهادتهما عند اختلف على قضاء ابيهما قال وفيها قول اخر انه يجوز ان يقر به ما ذكره ما ذكره
 لا فصل منه لا تقبل شهادتهما رجل ادعى على رجل حقا فشهد له رجلان اثنان فقال لهما
القاضي يقبل شهادتهما الا نياين ولو شهد ان اباها قضى لمدعى على هذا مدعى عليه لا تقبل شهادتهما
من المحل المذكور ذكر في الفصل للامام الكاشغري وقال قال ربيعة الدين شهدا على النخاع
 فاباها القاضي لم تقبل شهادتهما فقال لا مانع من شهادتهما لانه لم يسهلوا على النخاع
 بناء على التمسع او بناء على انها رايا بكتان في موضع قيل لا تقبل لانهما لا لالامام
 بين القاضي انها يشهدان بناء على التمسع ولو شهدا وقالوا لشهدا لا تقبل لانهما
 فكذا هذا وما كان حجاب القضاة لو شهدا عند القاضي وقالوا لشهدان فلان مات اخيرا بذلك من
 تنفق به جائز شهادتهما هو الصحيح وكذا يجوز ذلك ايضا وفيه خلافا للمصنف وقال الامام
 لو شهدا على النخاع والسبب وفيه وقال ان سمعت ونسما قوم لم يتصور احبا على الكذب
 لا تقبل وقيل تقبل بهما في الفصل الرابع شهدا بالسر وسماهما من تقبل وان لم
 يسما او اختلفا في القن ولم يشهدا اقبضه لا تقبل وان شهدا اقبضه نعم تقبل الشهادة
 على السر والجور والمبيع في هذا الباب تقبل وان كان في غيره لا تقبل الا اذا شهدوا انه سره
 والبايع بملك او ملكه على السر فله ان يكرها وتقبل نعم وان شهدا سره وفيه وان شهدا
 ان بايع وسلم تقبل وان شهدا ان بايع وكاف في بيع ولم يشهدا بالبيع فقبل تقبل وقيل لا تقبل
 له الوجه للرجوع في باب الشهادة السبع والسر اذ في كتاب الشهادة ان على الامام ان يقر اذا شهد
 اثنان على طلاق احودة او عتق امة وقال لا كذا وكذا ما اول جازت شهادتهما وانما خبرهما
 لا يبرعن شهادتهما ما كان ضررا لثمة ويتوزان يكون ذلك وصحا اذا علم انه يمكنهما ان يسهلا
 الردجة والامام لان لا يجوز لليسب سر طهارة الشهادة ما واخذوا صاروا فسقة
 فصح في الفصل في القضاة شهدا به كذا ما كان لعبدان دخلت دار حزين الرجلين
 او من ثوبهما كانت حر ففعل العبد ذلك فشهدا رجلان او اباها على كذا الفعل
 تقبل ولو قال ان كلما عند هذا او مسما ثوبه فشهدا على كذا الفعل تقبل ولو

ولو كان كذا عهدي هذا وسما ثم شهدا على تحقن الفقد لا تقبل ولو كان كذا عهدي هذا
فلما وفلا ما كانت حرق شهدا ان كذا لا تقبل حلفا بعين عديت على ان يتقضي شهدا انها
اقرضاه لا تقبل ولو شهدا انه طلب منها الاقراض الا انها لم ترضه تقبل ان استقرضت
من فلان فقبض حرق شهدا على العبد انه استقرض من فلان كذا واما فليكن فقبض
الما لا في العبد لان فيه شهادة كذا لا بد من راس في نوع الشهادة على كل من
ولو اخذت الطلاق فشهدا على طليقتين والا فخذت الشك وشهدا على طليقتين
والآخر على الشك وشهدا على طليقتين والآخر على طليقتين لا تقبل قول جريفة
وما كان صباه وابي اليللي جازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا على طليقتين والآخر
على طليقتين ونصف او شهدا على طليقتين والا فخذت طليقتين وتطليقتين جازت
شهادتهما على الاقل عند اهل ولو شهدا على انهما مالكا انت خلية وشهدا الاخر
انه مالكا انت برة لا تقبل عند اهل لانها اختلاف في لفظه الابعاع وان كان معز
اللفظين واحد وكذا لو شهدا على انهما طلقا ان دخلت الدار وقدرت شهد
الاخر انه طلقا ان كملت فلما وقد كملت لا تقبل عند اهل كذا في الفصل الاول
من باب السهم التي يكون المدعى بها شهدا لا بد من اربعة بطاقي امها ان
يجوز الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه اشكال فان
الطلاق من الله تعالى ويستوي فيه وجود الدور وعدمه فلا تعدى الدور تقبل فكذا اذا
فلما نعم هو حقه ما ذكرنا كذا لم لها بضعها من كذا لا عيت من بعده فتعتبر
الدور او وجد ولا تعتبر الفاسق اذا عدت الدور شهدا لا بد من اربعة ان امره ان
والعباد باله ان كانت امها حية لا تقبل لافيه نفع الام وهو ان نفع الضرة عنها
وان كانت ميتة ان ادعى كذا وكذا لا تقبل لان الفقرة تقع باقرار نثار الشهادة
في اسقاط الصداق ونفقة العتق فلما كانت كذا وان جحد ان تقبل لافيه ضرر زوال
الزوجية وان فيه نفع فذاك مجود مستحب بغير راس في نوع الشهادة على كل
يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصل عند من مرض او سفر واما بستر ط
الفرد عند الاداء ولا يقع الاداء بل يذبح بالاصول في الامم منية المقر الشهادة
على الشهادة شهود الفروع يجب ان يذكر واسم الشهود والاصول واسم ابهم واما
حلاله في السبع من الشهادات ادعى الاداء وشهدا على ان اداه والاخران الرأ
او قبضه لا تقبل لان احدهما شهد كذا والاخر كذا في الفصل الثاني
ولو شهدا على بالبيع والا فواين دج فبكت لا في دعواها كذا الائمة والعطية
وكذا ولو شهدا على بالف والاخر بالبيع او مائة او مائتين او طرفة او طليقتين

او طليقتين او ثلث روث لا خفاف المغيثين كما اذا ادعى غصبا او قتل شهدا احدهما
به والاخر بالاداء حيث لا تقبل بخلافه اذا شهدا بالاداء حيث لا تقبل في روث
والسهم **باب** ادعى قتل وشهد به واخره اقر به ثم ادان الاقرار بغيره لا القتل ولو ادعى
قتل وشهد به وشهدا ان اقر به بيمينه لا تقبل ولو شهدا احدهما بالاداء والاخر بالاداء
بالاستيفاء ثم ادعى في الوصية **باب** ادعى من الفصل الثاني في فناء الوصية او الفاء
فشهدا احدهما بالف له عليه والاخر باقرار به له عليه تقبل في قول الامام ان تروى
المحيط ان اختلفت اثنان يدين في الدين لا يمنع القبول واخفاها في السبب المشهور
لو عينا يمنع القبول **باب** راس في الرابع من الشهادات ولو ادعى على رجل العا واما
سك يدين فشهدا احدهما ان عليه الف درهم وشهدا الاخر على اقراره كيف درهم
جازت شهادتهما في قول الامام **باب** في الشهادة اليه كذا المحرم كذا ولو ان
رجلا ادعى ان كذا كذا شهودا الى بضعة اشترى ما كانا جردوا بالهم فركبوا لم تقبل
دعوى ولو اكلوا طعم بكت شهادتهم وهو قول ابي حنيفة وما كذا لا قبل شهادتهم فيها
جميعا قال الفقيه ان كانت لم قوة المشي او مال يستكرون به فلا تقبل شهادتهم كما
قاله ابو يوسف ومحمد وان لم يكن لم قوة المشي ولا طرفة الاكر او ينشأ من قبل شهادتهم فان
كان الطعم لم يكن مريبا لم وكفى عند طعم مري فقدم اليهم ما كذا منه فبكت شهادتهم
لو انك في الشهادات ولو ان سلا ادعى كذا لم تروى كذا كذا في الكوفة وحضر
سلا واما عليه شهودا نظريا لا تقبل لان هذه شهادة نظرية قامت على علم
مستورا فلا تقبل فرق بين الوصية والكالة والوفى ان لا يقبل ما لا يكون حال الموت
في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم فان قبلت شهادتهم لما ذكرنا
حياته لم يحضر على البطالة او الكالة فتقع خارجا دورهم غالبا والمسلمون يجلون خارج
دورهم يمكن اشهاد المسلمين عليها فلا ضرر في قول الشهادة اهل الذمة من المحيط
ابره **باب** في الفصل الثاني عشر من كتاب الشهادات رجل ادعى انه وصي لفلان واما
نظرانية واحضر خصما سلا لا يقهر الوصية فبكتا ويقضي استخاء وهو قولنا ويحضر
قولنا بالكر في الاستخاء بر اعني ان قولك حيفه خلاف قولها وقيل لا بل الاستخاء
قولهم جميعا كخصيص شي بالكر لا يدل على نفي الحكم فيما عداه وكذلك لو اقام بينة نظرية
انه ابن لفلان وانه ابوه توفى واحضر عنهما سلا يقر بالما وانكر ليه لا يقبل فبكت
ويقول استخاء من المحيط للامام **باب** في الشهادة على كذا كذا ما كذا رجل باع عبدا
وسله الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعطاه فاكتم المشتري فشهد البائع
بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا ان يظن حق الود لو وجد المشتري بعبدا

فصل في القتل شهادة الكفر
بطلان شهادة الكفر في القتل
المشترى والكره المشترى في شهادة البائع للحد ولا تقبل شهادته لأفدية تجده العهدة غراف من المهر
المرور ولا المشتق شهد نظرا على نفي إيمانه مات مسلما وليس ميراث يجب لأحد لا تقبل
شهادتهما ولا تجزئ مسلما وعن الثاني أنه لا تقبل في الجدة وتقبل بعد الموت بخلافه لا ما نصرا في
عن ابن نضر قال وابن سلم فبر من الابن المسلم نصرايين على أنه مات مسلما وسال الميراث تقبل
حق المال ويرث منه الابن المسلم وإذا قضى به تجزئ مسلما ويصلي عليه مسلم بغير عبد ابن نضر قال
ما نصحته نضرا في شهادة نصرايين لا يقض لانه لو قضى لرجع بالجنة على المسلم ولو كان المشترى
النضراي باع منه مملوك وسجد ووجد المشترى به عيبا وبر من نصرايين على أنه كالمعيبا بعد العيب
عنه البائع المسلم قبل قبض النضراي يرد على النضراي بالعيب وليس ان يرد على المسلم حتى
يسبر من عيب العيب عن بنت هيرين مسلمين وفيه نضراي قال العبد المسلم انت حر ان دخلت
هذه الدار فشهد نصرايين بتجنى الشرط لا تقبل زرارة ولو لمع في الشهاد على كفى مسلم
قال ان دخل عليه هذه الدار فهو حر قال نضراي ان دخل هذا العبد فعنه الدار فاحتره طلق
فشهد نصرايين انه دخل بها بعد التيميم فان كان العبد مسلما لا تقبل منه الشهادة وان كان
العبد نصرايا قبلت الشهاد على طلاق المردة ولا تقبل على عتق العبد ما روي في كفى
الحاكم في شؤنه كتاب الشهادات وله شهد القفال بعد تزوال البائع فنقب حتى تقبل لا شهد
ان المؤمن كذا لو شهد الدلالة ولا لا تخن بعنا لا تقبل وكذا الوكيل ولا شهد الوكيل بالبيع
بأبائه لا تقبل ولو شهد انه امرته تقبل وتجزئ ان يشهد بالكنع ولا يذكر الوكا من التهمير
سبح اللطائف قيل كتاب العيوب ليرتفع تحيضا ولا تقبل شهادة العدو اذا كانت الدوافع
سبب الدنيا وتقبل ان كانت بسبب الدين **اف** والعدو من يفرج بكونه ويكون بفرجه
وقيل يوف بالعرف حر المصالح والشهادات اذا اردت شهادته لعلته ثم زال العللة
فشهد في نفس حاله لم تقبل الا في اربعة العبد والحر في مسلم والحر واليهي اذا شهدوا
زوت شهداتهم ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في كلامه وسواء شهد عند زوده وغيره
وسواء كان بعد سنين او الا في الحقيقة سببا في الشهادات ومتردت لعلته ثم زلت
لا تقبل الا في اربعة موضع عجز روت شهادته ثم عتق كافر اسلم اعلى ابو صبر روت
شهادته ثم لم ينج فاعاد الا واقبل وفي النصب شهد المولى لعبد فزوت ثم عتق فاعاد
لا تقبل لان المردود شهادة بخلاف الاربعة ولو انها فزوت ثم تاب واعاد لا تقبل
تحمل الحد كشهادة او اليه اذ زوج ثم عتق وبلغ وابائها وسهدوا تقبل ويقر عند التحمل
وعلى عتق الا واقبل خلا فانها لا تحمد ولا تقبل اتفقا وفي النصب شهادة الاخر
تقبل فيما يجوز فيه الشهاد البت مع كالتب والموت زرارة والنار من كتاب الشهادات

السهالات وانما شهدنا على موت جيل فند على وجهين ان شهدنا على مونة ولم نغير شيئا
 نقبل مطلقا سواء كان مونة مشهورة او لم يكن وانفسا او لم يكن فان مونة ان كان مونة مشهورة
 ما كنا نقبل شهدا ونما وقال نقض بخلاف لا نقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت ارض مشهورة
 لا نقبل بالاجماع ولو اجمعت القضاة الاول من كتاب السهالات اذا شهدنا لا جبر لاسناد
 وهو اجبر كمن شهد انه ولم نقول ان نقض السهات عمدا لم نقبل شهدا لان شهدا دة
 لم يكن مقبولة فلم نقصر قبوله لكن شهدا دة لم نقضها قبل التقييد لا نقبل شهدا دة وان شهد
 ولم يكن اجبر انما اجبر قبل القضاة بطلت شهدا دة لان قيام السهات الى وقت القضاة شرط
 لجواز القضاة وهو كما لو شهد وهو بعد انفسه قبل القضاة ولو ان القاضي لم يرد شهدا دة وهو
 غير اجبر ثم صار اجبر ثم عفت مرفع الابعاء لا تقضي بتلك الاجابة وان لم يكن اجبر عند السهات
 ولا عند القضاة لان مرفع الابعاء على السهات ابطر السهات فلو ان القاضي لم يسل شهدا دة ولم يقبل
 ما عاود السهات بعد انفسا دة والاجابة جازت شهدا دة الثانية وهو كما لو شهدا دة فلم يرد
 انقضى شهدا دة حتى اباننا ثم عاود السهات جازت شهدا دة ولو كان القاضي رد شهدا دة الاولى
 لادته ثم عاود بالعبء السيوت لا نقبل شهدا دة لان شهدا دة ردت في هذه الاحكام وكس شهدا
 ردت في جاز دة لا نقبل بعد دفع ابداد وكذا في مسند الاجبر فاصح في فصل لا نقبل
 للسهم من كتاب السهالات **ص** شهدا دة اقرضه يوم كذا او ضعه شيئا في مكان كذا
 فبر من المدعى عليه انه لم يكن في مكان كذا اليوم في مكان ذكره الاول وكان في مكان كذا لا نقبل
 لاننا قامت على النفي لان قوله لم يكن في مكان كذا انفي محض ولو كان ابنا موصوع او الغرض في
 ما كانت عليه البينة الاولى ان المال غير من القصور شهدا دة وارثه لا وارث له غير جبر على
 قوله لا نعلم له وارثا غيره ثم علما وارثا اخر فشهدا دة بانه نقبل لان نعلم له وارثا غيره زاول من متين
 السهم لانه لو مال لا شهدا دة اخوه وارثه كيف ولا ينفك جواز انما بعد ما لم يعلم فلا نقض في الزام
 عسر القصور مات فادعت ارملة انها ارملة الميت وانكر الولد كذا ما قبر ميت مات
 وهي مرفقة ولا وارث له من الثلث غير ما وحكم لها بارت واكلمته ثم برهن الولد انها طلقها وصحته
 فتفني لادته لا الة يد وان شهدا دة مات وهي ارملة لان قوله مات وهي ارملة زيادة لا كذا
 اليها فانما زيادة لا كانت ارملة كفى الحكم بالارت فذكر صحة الزيادة وتركه سواء فلا نقض
 في الزيادة لم يجز عليه ما جاز لانها شهدا بكونه كان ولم يظهر كونهما جسد قدام الحاكم
 برهن على الطلاق كذا بينا من المحرر البور وبذا اصل محمد في نقضه ان بيتين انهما بيتي
 ذكر شيئا هو لازم للنقض ثم ظهر بخلافه ومنه ذكر شيئا لا يجزى اليه للنقض ثم ظهر بخلافه
 لم يضمننا نحن ان مولد المولى كونه ما وعبر رجل انه بسبب الولد فشهدا دة ولا وارثا
 وانه وارثه لا نعلم له وارثا غيره الحكم له بارت ما نفقه وهو محسوم برهن انما نقض ولا

الاول والى هذا الثاني وثالث وهذا الثاني وثالث ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث الثاني وبغيره
 الثاني فثالث هذين الاولين فيما الحكم به تعلق وبغيره فحكم بالارث الثاني وبغيره فحكم بالارث الثاني
 له غيره احرار لا بد منه الحكم له بالارث لا ما لا يملكه من اهل الاولاد لم يقولوا انه وارث له الحكم له
 بالارث فورثه بقوله انه موثر ووارثه اليوم فظهر كونهما فاضل كحافض شهادة النسخ المقتضية
 ووفق بين الاولاد النسخ في اسطره فثالث هذين الاولين فحكم بالارث الثاني وبغيره فحكم بالارث الثاني
 لا يرث على كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثه على كل حال لا يحجب بغيره
 من الميراث لبرر اذ اقامت الكافر وترك الف درهم فاقسمها بينهما ثم سلم احدهما ثم
 جاء كافر او ادعى نفسه ديناً على الميت واثام على ذلك هذين كافرين فافاد الكتاب
 اجرت وخص حصته الكافر خاصة لان شهادته الكافر حجة في حق الكافر وول المسم فثبت
 الدين بهذه الشهادة في استحقاق نصيب الكافر وباطل بين عليهما لان في استحقاق
 نصيب المسم وباطل بين عليهما من الميراث البراءة في الفصل كما عرفت من كتاب الشهادات
فمن موث شهد على امرأة بفسادها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للسأود هل تعرفون
 المرأة عليها فقال لا لا تقبل شهادتهم ولو لو كانت الشهادة على اداة اسمها كذا وكذا
 لا ندر ان هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المسم فكان على المدعى اقامة
 البينة ان هن هي بخلاف الاول اذا قروا في الاول لا يحكم ان ثبتت شهادتهم كذا ط في
 التاسع من القصور **فمن** ادعى الف وقال خمسة منه ثمن قن شرا من خمسة ثم منع
 شرا من وشهد بمخسنة مطلق يقضي في خمسة وذكر السبب ليس شرط وهذا نص
 على انه قد عول الدين بسبب لو شهدا بمطلق تقبل وليست ط ذكر سببه وبه افتى فله
 وكذا في اعد الف وادعى الثاني من كتاب الشهادات شهد ان اباه في دين
 الداروقا كانت لابي لا تقبل لعدم الجور وقال الامام الثاني ان اخا تقبل ولو كان في يد ابيه
 او لابيته ما تركها ميراثا له وكانت لابيته اجماعا من ذر اليد او ادعيا او اعارها او رخصتها
 تقبل اجماعا وكذا لو كان لابيته او في يد ابيه لو لم تقبل ولو كان لابيته ولم يقولوا
 مات وتركها ميراثا بل على خلاف واحد افضى انه لا تقبل وهو اصح وان كان وضعت
 في العين كالتبديل والانه لا فرق في اسطره اجماع بين البينة العار رارة والاشهر
 من كتاب المحرم اجماع المدعيون ايصال الدين وشهدوا له بالبراءة تقبل لاحتمال حصول
 الابرار بالاشتبه ولو ادعى المديون الابرار وشهدوا ان المدعى صالح مع المدعى عليه
 بالمدعى تقبل شهادتهم ان كان الصالح كجيش الحق حصول الابرار على البعض لا يستيف
 وعلى البعض بالاسقاط فسد راسا لاحتمال الواقع بين الشهادتين والى المدعى كجيش الشهادتين
قم اقام شهادتين على الصالح فاجابها القاضي الى ما السارق فقال احدهما ان

ان من انشدك منين او ازيد لا تقبل ما اختلق به الاختلاف العنصر وان كان لا يجمع الى
 الصانع منه وما ساعدك به من الشهادة السهولة بقبول الحق لا تقبل عليه
 حبيبه بدون وعول خلافا لما نفس ان خلاف ارجف من الشهادة بالحق المصغر جهة مولاه
 اما لو شهد انحر المهر بغير طمعه وادعاه وقاما اذ الشهادة بحرية المهر شهادة بحرية اذ الشهادة
 بحرية اذ الشهادة بحرية الفرج وهي من الله كما تفصل بينه كافي الطلاق وعقود الاية تجمع الصبي
 ان وهو الحق شرط عند ارجف في حرمة المهر ايضا وانما تفصل بين صحة الدعوى والشهادة لانه
 حرية المهر وانما الحق شرط لا يخلط على عقد الفرجية بدون الدعوى وقان وانما
 الاية والطلاق بدون الدعوى من كل كف وفصل فيما عند الفتوى ان المال عشرة الف قصور وتجاوز
 شهادة رب الدين لم يولد به ما هو جنس اية كذا ذكره في الوكالة والجمع ولو شهد بدين
 بدين لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بحال المدين فحيثه وتقبل بدين وقان كما
 اية اية قلت وكل من ساعد الوهابية عن المخط انما لا تقبل بدينه انما كالمطل وتقبل عن
 احمد في القبول وان كالمطل وهو ظاهر كلام اية كالمطل القبول على اليد بالاتفاق
 وعدمه بعد الموت بالاتفاق والخلاف في حالة الكفر مع اية ولم ارض بارجح القولين والاعلم
 والامام ابي ابي القاسم القبول ان كان كالمطل واما شهادة المدين لرب الدين
 لم يقبله كافي شرح الوهابية معن المفسر في كتاب الشهادة فلم يقبل انما بار شهد
 على صراة كمال هذا لا تقبل وتقبل منه وما يقبل شهادة من لا تقبل الكفيل
 بنفس المدعى عليه شهد ان المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفيل لا تقبل
 في الصيغ رارة ويوعى ان الشهادة على النفس من الفصل من كتاب الشهادة ان رجل
 رجلا على شهادته ان كان الزلة لا والبر عليه الما كافر عن عند ان شهادته رجل يقول
 شهد ان فلانا ابن فلان هذا اقر عندى ان فلانا بن فلان اقر على الف درهم في ان الشهادة صحيحة
 وان كانا بنين او واحدما ضرا او الاخر عايبا او ميتا ينبغي له ان يثبت القالب منهما او
 الميت منهما الا بيمين وجب وتبينه والى يوفيه لان مجلس الشهادة بمنزلة مجلس القضاء
 فكما يشرط في اداء الشهادة الكلام باقرار الحاكم بشرط في الاسهاك صحيحة في اواخر الفصل
 ان الشهادة على الشهادة وعن ابن عباس في لومع او اربعة فر وادعاه وشهد عنه ان
 انما فلا وذكر ان شهد لم يجز ان يشهد عليه اطلق الجواب اطرافا وقلت لم يجز ان
 يشهد عليه الا اذا لم يتحقق حال اقراره فحينئذ يجزى ان يشهد على اقراره بشرط روية
 شخصه لا روية وجهه **جص** حرس عني وجهه وقالت انما فلا ثبت فلان بن فلان
 وميت لزوجي مهر فلان يجمع الشهود ال شهادة عدلين انما فلا ثبت فلانا وامتن
 اذ يمكن لك هذا ان يشهد بها فان مات فحينئذ يجمع الشهود ال شهادة عدلين

بنفسها ١٠ او افق الفصل التاسع من القصور لوراي رجلا يدخل على امرأة ويحرمها لنفسها
 زوجته وسعد السيد منها زوجته وان لم يبايها العقد فليس شهدا بالخروج فانما القاضي
 به حضر جماعة العقد فلا لا نسفها ونما تعيد لانه محل لما السها بالخروج بنت مع اوبنا وهذا انها
 رأيا بها يكن في موضع وقيل لا تقبل لانها لما قال لم يبايها العقد تبين للقاضي انها شهدا ببيع
 ولو شهدا وقال اسعدنا لا تقبل فكذا هذا انقضى شهدا ببيع الكفح ووقا لا كفها فانه قوم
 لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل ودل الصدوق في **عنه** من روى الى ان القبول الصريح في ان
عنه من القصور في **شرح البنية** رجلا شهد ان فلانا قد مات وهذه قولها كانت امره **شهد**
 اخر ان انه لا طلقها قبل الموت فالاصح الامام ابو جعفر العفص شهدا الروضة اولى وقال الله
 الامام على السعد شهدا الطلاق اولى لان الطلاق يكون بذكر الخلع ثم قال العفص الامام على السعد وما
 قال الشيخ الامام ابو جعفر العفص فله وجب يجعل كذا طلق ثم تزوج ما صحت في او افق فصل **البر**
 سما لقا الشهادة من كتاب الرعدة وان ادعى احداهما الرهن العفص والآخر الهبة والعفص فبنية
 الرهن اولى وذكر في كتاب الشهادة ان الهبة اولى في العفص وجهه ان الهبة تفيد ملك
 العفص والرهن لا يجب كذا السبب الموجب لملك العفص اقوى وجهه ان الهبة ان الرهن
 عقد رضا والهبة عقد بيع وعقد رضا اقوى عقد البيع ولانه يشترط بدل الرهن والوجه
 والهبة لا يشترط الا بدلا واحدا فكان الرهن اولى له الهبة وكذلك الرهن اولى في الصدقة
 من المسود للشرعي فانما اصلها الا واثم كذا بالردح **ادع الحصة** في بيعاها والبيع
 مع الوفاء فالقول للبايع وان انا ما البنية فالبنية بنية مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احد
 البائع او الصلح على طوع وادعاه خرعه كره فبنية مدعى الكره اولى وكذا اذا ادعى الاقرار على
 طوع والا خرعه كره فبنية الكره اولى **فسه** راسا لينيها لمنفذين من كتاب الشهادة
 سببا وادع البائع وما والمشتري بائنا او عكس فالمدعى انما ما وكنت افتي في
 الا بتدرا ان القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن لان امة تجازي هكذا اجابوا وافقهم ١٠ او افق
 الفصل العاشر من القصور في ادع حماره ان ملكي غاب عن منزله ثمانية اشهر فماذا وادعى المشتري
 منه سبعة اشهر ما انا البنية فبنية المدعى اولى ولو ادعى المرأة البراءة على المدعى بشرط وادعا
 الزوج مطلقا وانا ما البنية فبنية المرأة اولى ان كانا اشترطوا بيع الابراء مع **ق** بنية
 الزوج اولى **فسه** راسا لالمرور في بر من انه له ولو في ملكه وبر من ذواليدانه له ولو في ملكه
 حكم به لوليدانه حرم عمر طلق الحاكم منه ويدع بالملق منه فكانت حضرة وبر من على النكاح
 والمدعى من يحكم له بكذا هذا **والله** من القصور رجلا وترك ما لا وبتا فاقام رجل البنية
 انه كان عبدا فاعتقه وان ولاده له واقامت البنت البنية انه كان حرا فهدى ذرية ولها
 ان البنية بنية البنت **فما** ١٠ او افق ما يبطل دعوى المدعى كذا **ادعوى** اعلم

ثم اعلم ان المصنف دارا لاسلام هو كونه على ادعائه صلاوة اقام بينة لا قبل بينة او القول فلا حاجة
الى البينة لكن لو ادعى عليه الرق او اقام البينة فالتا ان قبل بينة على حرية المملوك فالبينة الرق
في الفصل التاسع والثمانون والعشرون ولو مال المصنف ارضي وقال رب مالكم مضاربة
او مضعة مال المملوك رب المال المصنف يدعي عليه ملكه مال والبينة للمصنف بحبل
كانه اعطاه مضاربة ثم ارضيه من ماله مال وان اختلف الزدخا في البيت الزر كيان
فيه كل واحد يدعي ان له المال فذلك ذلك قول الزيد وان اقامت الدعة بينة او اقامت جميعا في
بينة الدعة لانها حاصلة بمعنى رجع البينات للعام في كتاب النكاح فان كان المالك اثنتين
فقد لم احداهما وجرحم الآخر مال او حيشنه وابوصف الجرح اول لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحار
فكان الجرح كالدعة اثان وجرحه اثان كان الجرح اول في قولهم وقال محمد رحمه اذا علم واحد
وجرحم الآخر اللهم يتوقف لا يقصر بشهادتهم ولا بد شهادتهم بل يشيطان جرحهم افرغت
الجرح وان لم يجرحهم افرغ بل عدم افرغت الدعة وان جرح واحد وعدم اثان ثبتت
الدعة في قولهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحه اثان
وعدم عشرة كان الجرح اول لان قول الاثنين ينافي قول الواحد ودعوى الملك اذا اقام احد
المدينين اثنتين واما ان فرعة لا ترجح حجب العشرة فالحاكم لا قبل بها ولا يقصده
ثم انقضت اثبات الجمع بين تركية العلة وبين تركية السردا في الكف تبركية السرة
وعدم اثبات تركية العلة والكف تبركية السرة المحل الرويهم قالوا اصد بجايرين في الكاف
هذا بل ان اخرجته محدث وقالوا ان كان كذلك في التقيم والقول للمدعي كونه متمسكا
بالملك **سج** والبينة بينة في دعائه محدث فان اقام البينة فبينته في دعائه محدث
اول ايضا **قم** على ملك ما رضى عنه الجميع هو الاول فسهو ما الرضا والمحب
في طرق الله من كتاب التزكية والاسحق برهن ان هذا منعه وله والحق والكر
على انه حر وله عليه ولا المولى فولا المولى اول برهن ان اعنى هذا وهو يملكه وبرهن
الآخر كوكب فان صدق العبد اصد ما هو اول وان كذبها فاولا وبنيها ولو برهن كل
منها على اقامة بالغ وهو يملكه لان لصيق العبد واولا وبنيها وبكل منهما عليه
الفا وان لم يذكر احد البينتين مال فبينته مدعى المالك اول فولا العبد لصدقه العبد ولا رتبة
في نوع في دعوى الرهن في التزكية كتاب الدعوى **قرب** باع الوص من التزكية فالت
الوزن بغير بياض حاشي وقال المسمى بل بعد القدر ادعى عليه جرحه وان ايدى ارباعه
جهة ابيه فاقام ذوالالبينة انه استراه في وصية بمثل القية واما المدعى فبينته ان فبينته
زيادة على اثنته ذواليد فصل البينة المثبتة للزيادة اول وقال كبر منهم المثبتة لقلته
اول فسهو بالاختلاف من المتباينين من كتاب الدعوى ادعى ان الوص باع التزكية فبين

وزعم الحسن ان السبع كما بالعدا فالقول في الدعوى ان السبع كالبطل ولو برهن على انه سبعة اذ هو وصيه
بالعدا واليحيى بعد بلوغه على انه كما بالعين فيمن شئت المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر
على ان ثبت الزيادة اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على ان ثبت العلة اعترافه اولى لانه
في اواخر الفصل الاول في كتاب الطور من اجل اقام البينة على امره انزوجه ابو عامر من قبل
بلوغها واقامت هي بينة انه زوجها بعد بلوغها بغير رضا فينبغي اولى لان البلوغ مفع
حادث ثبتت بينة فكانت بينة اكثر ابناء ثم ثبت في النكاح ضرر من ولادة ولد في الفصل
الرابع من كتاب النكاح وفي المحيط ادعى دار في بغيره انه ملكه وان اباه باعها من حال بلوغه
بلا رضاه وزعم ذو اليد انه باعها ونحو الابن المدعى بالقول لابن وان برهن ذو اليد على رعا
بينة المشتري تدفع عنه الخصومة وان برهنها ترجح بينة ذر اليد والى من شهدا بركة البرزخية
ظلم وصي باع شيئا ما دعوى الورثة على المشتري ان الوصي باع منه بعد ان لم يصح البيع واما
المشتري بينة انه كما وصيا وقت السرا فبينة المشتري اولى لما فيها من ثبات نفاذ السرا
وسبق النسخ **ج** وبينة النزل اولى من بينة البيع وكذا الطلاق والطلاق في الوكيل
فمنه في باب البيوع المتضارين من كتاب الشهادات ولو قامت بينة على غل الوكيل
وبينة على بيعه فبينة النزل والسبع بل ان الا ان يوقت السبع قبل وقت النزل وجبر
باب البيوع المتضارين من الشهادات جعلت وترك في الاما دعوى بعض كورثة
عيا من اعيان التركة ان المورث وصيه في صحة وقبضه وبينة الورثة قالوا كان ذلك
في المرض فان القول قول من يدعي الهبة في المرض وان اقاموا البينة بالبينة بينة من يدعي
الهبة في الصحة كذا ذكره في الجمع الصغير وذكر السق في الصحة وامر ما تمت وخلف الزوج
وورثتها في مرضها ان كان عليه وادعى الزوج انها وهبت منه في مرضها وادعى الورثة
الهبة كانت في مرض موتها فان القول قول الزوج لانه ينكر استحقاقه في المرض
المال على الزوج واستحقاق الورثة كما كانا بائنا يكون القول قول الابن ان هذا نكاح فروا
ابا بالصبر والاعتماد على نكاح الروا لانهم لم يقدروا على ان لهم كما وجبا عليه واختلفوا
في السقط فكان القول قول من ينكر السقط ولان الهبة حادثة في المحدثات ان
يحال الا اقرب الاقارب **ج** في كتاب النكاح من كتاب الطور **فقط** اول وارث يبي
ثم مات فقال القول قول من ينكره وقال بينة الورثة لابل اقر في مرضه بالقول للورثة والبينة
للموت ولو لا بينة لانه كتحقيق الورثة **فقط** في كتاب النكاح من كتاب الطور **فقط** ولو كان
بعته في صغره وما كان يرضع في الكبر فالقول لم يدع الصغرة لانه المهر والبينة لم يدع الكبر
لأبنة العارض **ر** رازر **و** الفصل الاول من كتاب الدعوى **ج** باع ضبعة ولها ما قام
المشتري بينة انه باعها في صورة ثمن المهر والابن اقام بينة انه باعها في حال البلوغ فبينة

فبينة المشتري اولى بم بينة الابن اولى ولو اقام الناصر بينة ان بعتها في صغره واما المشتري بينة
انك بعتها بغيره فبينة المشتري اولى لانه ثبت العارض **فقط** في كتاب النكاح من كتاب الطور
من كتاب الشهادات **ج** مات غم زوجه داغ وابن وابنه ماتا بعتا في الاغ مات في صغره
ابنه في الميراث وعلقت الزوجة بمات اخوك قبل موت ابنه فالقول للموتة **ج** والكل في
هذا الجنس ان الورثة من اختلفت في تاريخ موت الاما او اصله بالبينة بينة من يدعي زنا
الارث والقول قول من ينكر **فقط** في كتاب الدعوى والاصح في المورث من كتاب الدعوى
كلما تضمنت بينة البسار والفسار قدمت بينة البسار لان فيها زيادة العلم العلم الا
يدعي المدعى من موته وهو يقول لعرض بعتة واما البينة فانها تقدم لان فيها امر احادنا
وهو حدوث ذهاب الملك ان التام في فصل من كتاب الشهادات رجل ادعى على اخ
انه ضرب بطن امته ومات بغيره وقال المدعى عليه في الدعوى انها خرجت الى السوق لبيع الفضة
لا يبيع الدعوى اما لو اقام البينة انما صحت بعد الضرب يبيع ولو اقام البينة هذا الحق
والا فموت الموت بالفساد فبينة الصحة اولى **فقط** في كتاب الدعوى دار في يد رجل
اقام رجل البينة انه اشتراها من فلان فبينة ذر اليد بالف درهم وهو يملكها وله في الدعوى اقام
البينة ان فلانا افوضها منه لفضها واما اخو البينة انه ورثها من ابيه فان الطاعن يقضي ثم
اربعا ولو ادعوا ذلك من رجل واحد يقضي للمشتري وتبرج بينة البيع ما كان ادعى المكنت
من كتاب الدعوى اذا اختلف الميت بين احد ما يدعي الصحة والاخر يدعي الف ان كان كان
مدعى الف كما يدعي الف كما بشرط فاسد او اصل ما ساد كالقول قول مدعى الصحة والبينة
مدعى الف كما يتفق الرقاي وان كانا مدعى الف كما يدعي الف كما يخبر في طلب العقيد بان
ادعاه اشتراه بالف درهم ورجل من غير والاخر يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان
غير ان حنفية في رواية القول قول من يدعي الصحة ايضا والبينة بينة الاخر كما في الروا
الاولى في رواية القول قول من يدعي الف كما فاصل في فصل حكم السبع الكسرة وان
ما دعاهما ان السبع كان تجنة والاخر سائر التجنة لا يقبل قول من يدعي التجنة الا بينة
ويستحب الاخر وصوت التجنة في السبع ان يقول الرجل لغيره اني اسع دار منك بكذا
وليس ذلك سب في الحقيقة بل هو تجنة وشهد على ذلك ثم بين ان الظاهر في غير شرط
فهذا البيع يكون باطلا بغير بيع الهار وعن محمد رحمه الله في سب التجنة اذا قبض المشتري
العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يبيعه لانه كالمكر لانه في الحكم تجارة البيع بشرط
انما رايها من فصل الميراث ادعت امرأة ان زوجها طلقها في مرض موت ومات وهي
الحق ولها الميراث وادعى الورثة ان الطلاق كان الصحة فالقول لها وان برهنها ووقفا
وقفا واحدا فبينة الوارث على طلاقها في الصحة اولى شهدا ان فلانا مات وكانت زوجته

واذ ان كان الطلاق قبل الموت فالقضية بين الزوجين اولى ومجدا كانه طلاق ثم تزوجها
 وقال السخري بين الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وفيدان كانت ورثتها اتمى على
 عذيقين فالقول بانه لا يقضى وعبد الله الفتوى والادب القوي على ما قاله السخري بانه في الصحيح
 من كتاب التمهيدات **قوله** بم ادع الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته من المصداق
 حال حيته وانما بنته وانما الزوجة بنته ابرأته في مرض موتها بينة الله اولى وقدر بينة
 الوارث اولى **قوله** والساكن المقتول من كتاب التمهيدات **قوله** ادع على جبن ابيه
 الادب الترفيع وقف عليه طاعا وذو اليد ادعان باين كسرة امار الواقع وارض واما ما بينة
 فبينت الوقف اولى **قوله** ان ابنته وذو اليد ما ربحا بقا على كوقف بينة اولى والا فبينت
 اولى **قوله** كوقف ادع على وارثه واخذه الذرير من المحدثين وقف على كذا وقفها كذا
 وانما الوارث بينة على كوقف فان كان الفكاك بطلان كوقف مفق بينة الفاد
 اولى لانه اكثر ابناء ما وان كان محض من المحل او غيره بينة الله اولى وعلى هذا التقدير اذا اختلف البائع
 والمشتري في صحة البيع وفكوه **قوله** الكوثر **قوله** ارضانا معا فانه على المشتري ان يبيع
 معونة وانما وصيه وقال المشتري بطلان ما بينة بينة العتة اولى **قوله** ولو ظهر جبنه
 وهو مضى بجحد الاما وقت بيعه فالقول له وبينت الاما اولى من بينة الجنون **قوله** وعمل اس
 ادع على الزاد منه فشهدت بذلك ان كان جبنه عندنا كما اذا كان كافلا فبينت العتة وصحة
 العتة وصحة البيع اولى **قوله** اذا اختلف المبتاع في صحة العتة وفكوه فانما بجحد القول له
 يدع الصحة مع الجمان **قوله** وبما لا يحصل من التباين من كتاب الدعوى **قوله** كقول
 المشتري ما ارادته اذا قال القضاة ردوت فالقول له مع يمينه ولا بطل ولا اعطاه
 القضاة رتبوا ما كان هو فوبك وما كان رتب ليس هو فوبك فاضنه رب التوب
 لا يصح انه يبيعه لسه ربيعه فانه ذكر محمد لودفع الى الجناط ثوبا ليقطعه فبا ودفع اليه الثوب
 فجاء به رب التوب ليست هي بطانة فالقول له الجناط مع يمينه انها بطلتته ويسع ك
 التوب ليهما لانه دفع اليه الجناط بدل بطانته وكذا العتة ربه الوصر لحيته في باب
 اختلاف الاجراء **قوله** كتاب الاحار رجل كان صالحا ففقد وجدا اخر عليه وقد كان
 انك استمى منه بيا فاق المشتري كنت استمى منه قبل كحج عليك ما لا يلزمه ما حج
 على فالقول له الحج عليه لان البيع حاك فينصف الى ارب الا هو انما ما بينة
 ما بينة بينة المشتري لمعينين احدهما انه ثبت الصحة وبينت مبنت الصحة اولى في جميع
 الاحوال والثاني انه ثبت سبق البيع ما لو كانا لوطا عنه الحج ما كانت بينة من حلة
 الحج وقال المشتري بل استمى منه بعد الطلاق فالقول له المشتري وذلك ملك انه
 يدع امر احدهما فينصف الى ارب الا اذا كان له حصص في هذه المسئلة نظرا برب العلم

والله اعلم سائر المبسوط وهو بصيغتين اذنة او اعنت اذ اذاع شيئا ثم ما كنت دنف واذاع
وما كنت الدمنة بل فعلته بعد ما بلغت بما بلغت وكذلك الالة والسترى فالقولان هما قول العبد
ولم يقبله المعنى الزكريا بل قال الالة انصب القرف الى حاله موهودة من قبته محذرة وهذا المعنى موجود
فمسند المفسد لكن وجه الفرق بينهما ان العبد لم يجد عليه طاعة من غير تردد فاضافة القرف الى الحالة
الصالحا الكارئة للصحة والقول في المعنى ان الالة انصب القرف الى حاله موهودة من قبته محذرة وهذا المعنى موجود
نافع برعنه تعقير فسر وهذا القرف يحدد ان يكون ما فعا ويجعل ان يكون مفسرا فلذلك هذا القرف
لم يكن الا انصار الكار انفسا فافترقا والله اعلم بالصواب مما يحصر في ادراك القرف
في افر بابا بسبب القرف وفي مسوقا سوع الدمنة صمعا اذ استرى وقال النافع ثم
بعد ذلك لم يكن بانها فان ما اولاني وقت بينه من ذلك فاذك كوت لم يفتت الى المحذور
ولم يوقت له وقتا ووقته انني عسنة هكذا ذكره الباء الاولى سوع الواضحة ومنها دقيقه
وهي ان يستر طبعه انني عسنة ان لا يكون بحال لا يحكم من ذلك فذكر من الرقعة في نسخة
فقد والفضلي احكام الصغار لا استر وكنى لاس على السبع رجل اولادته بيتي ومات
ثم اختلف الموقلة وبقية الدمنة فقال الموقلة ان الاقوال للصحة والبقية الموقلة لابل
في الموقلة القول قد يغيره ان كان في المرض فان اقام جميعا ابنة فبقية الموقلة اولى
وان لم يكن الموقلة بقية وارا استخلا الموقلة كانه دنف اما حاشه والعقل ان الموقلة
من كتاب الاقوال اختلفت في الموقلة فاقول للعاصم مع بقية مائة مقيمة الا
مسند الموقلة من الراد والستر اذ ذكرنا الغضب اذا اختلف رب المال مع المضارب
فقال المضارب ردت عليك راس المال بعد ما اقتضينا وانكر رب المال كان القول قول
رب المال لان المضارب يدعي ان ما بين نصيبه من الربح ورب المال يدعي ان ما للخصم
لانه لم يرد عليه راس المال فيحلف كل واحد منهما فان اقام ابنة اقام رب المال ابنة ان المضارب
اقرانه لم يرد عليه راس المال فقام المضارب ابنة على اقرار رب المال انه رد عليه راس المال
فهذا على وجه ان ارضا وارج احداهما سبق بقض لا فرائد بخلاف ايها كان اما اذا
مارج رب المال سبق بقا يصير كان المضارب لم يرد عليه وفيه كوت ثم رد عليه واما
ان كان مارج المضارب سبق بقا فلان رب المال وان اقر براءة الا ان المضارب لما اقر
بعد ذلك فقد رد اقراره وطلبت البراءة وهذا يصح اصلا في حنابلة ولو ان ارضا
وما بينهما سواء او اطلقا يعقربنية المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك فالحق في
مصدره عن المنقول واذا اتم المضارب ورب المال فاذ كل واحد منهما حصته ثم
اختلف فقال المضارب قد كنت دفت راس المال الى رب المال وانكر رب المال ذلك فالحق
قول رب المال ولا يكون اقرار رب المال ببقية المارج اقرارا بقض راس المال وقوله

لا يترك روم الجار رارة فسلطت لك من كتاب الاصل ولو كان المواعيد جارية ما راد الواسع
الرجوع فعلى المذهب وبنيها صغيرة تكبر وتواردت خبرا وعلما والواهب لم يوصفها كذا
كذلك فالقول للواهب وكذلك لكل زيادة موصلة الى ابنه ونجليه وغيره القول للمذهب
من القضاة والصوري واخر كتاب الهبة في المسائل التي قبل فيها بينة المحققين اقامت بينة
ان زوجها حلف بطلاقها لا يربى لهما ابانها وانها اذنت لمرءة فرب ثم شرب مرة لوى
غير اذنها وانها طلفت دعام الزوج ان كلفا على لفظ حرمانك وانها لم تطلق برب
مرة لوى بقولكك البينين وثبت اليك وتطلق المرأة لان العهد بالبنية واجب ما لم يكن فيل
كيف لقب البنية وما اتفقا ان البين لم يكن الا وحده فكلنا باب حرة الفرج ينظر الى البنية
لانها لو كانت لان هذا هو المذهب فضا دوما في قوله على خلف البينين لا يعتبر كما لو
اقام انه طلقها واحدة واقامت انه طلقها ثانيا تطلق ثلثا وان اتفقا ان البنية لم يكن الا مرة
واحدة وكذا لو اقامت بينة انه طلق امرئ قبلت وان حجه او كذا في عتاق الا بخلاف عتاق
العبد عند ابن خنيفة فاعلم ان في كتاب الطلاق ورجوع واحدة وادعت المرأة ان الرار
داريا وان الرجل عبد ما وادع الرجل ان الرار داريا وفي امرته واقام كل واحد منهما البنية تقبل
بينية المرأة على دعوى الرار ويقضي بالدار لها وتقبل بينية الرجل على دعوى النكاح ويقضي بكونها
زوج له لانه لا يمكن قبول البينين من كل وجه بل لا يمكن قبول بينية في دعوى الرار
لعدولها ومن الرار في الرابع من كتاب المهور ولو كانت الدار زيدا رجلا واحدة فاما طردة
البنية ان الدار والمرأة امرته تزوجها بالف درهم ورفع اليها ولم يعم البنية على احوية فانه
يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا يلحق بينهما الا بالمرأة اقامت البنية على راق الرجل والرجل لم
يقم البنية على احوية فينقض باريق واذا قضى بالارق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح صحيح
وان كان الرجل اقام البنية انه حاكمه والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة و
يقضي بالدار للمرأة لاننا نقضي بالنكاح ما لا يصل في حجب الدار به والمرأة حارجه
فينقض بالدار لها كما لو خشف الزوجان دارا زيدا بها كانت الدار للزوج عند ارجعه والى
وان اقام البنية يقضي بينية المرأة فاسماء فصل خلاف الراد من موضع البيت من كتاب
النكاح وذكر اسما في النواذر لو اقام الرجل البنية ان الدار لها وان الرجل عبد ما وليت
الدار زيدا بها فالدار بينهما نصفان وان كانت فريدا حدها تركت فريدا لى من الشيايز
في الدار ويحكم لكل واحد منهما بحرية ولا تقبل بينية احدهما على حجب باريق كما ان القاض
قال رحمه الله وبني ان الدار اذا كانت فريدا حدها يقضي بينية لخاص لان بينة حجب اليد
في الملك لطلاق لائق بينية لخاص ماصلة اذا خدعوا المتزوج من كتاب الطلاق
الصحيح ويبر الصلح عن التبريد لانه على الجهد رابع من فصل جرح الى المصالح عليه من كتاب الصلح

[illegible]

ابرا الحنة عن النعم ولو لم يكن جافه لم يجز لنزع في السبع والعشرين في الشهر ونحو ذلك
اذا ادعى رجل دعوى في داره يتم قبل ان يقيم البينة ليس للمدعي ان يصالح ويهدى بالبينه العاديه
وصرفا للمدعي عند التمسك لان يصالح في الشهر الا انه لا يجوز ان يهدى بالبينه العاديه
ان لمحمد عسودا وعدا لا يشهدون لم يترك وانما لا يصالح المدعي قبل ان يقيم البينه اذ اعلم انه لو
اقام المدعي البينه برغبه في الصلح لم يترك لما اذا علم انه لا يرغب في الصلح بعد اقامه البينه لا يترك
بان يصالح قبل اقامه البينه من الوجه البرهاني في اداء الفصل الخامس من كتاب الصلح
الصلح عن الاما رجل ادعى رجلا بملك فقال للمودع فقلت الوديعه او ردته عليك وانكر
صاحبها الرد او الهلاك كان القول للمودع مع اليمين وليس عليه فان حلفه حجب الوديعه
بعد ذلك على من يهدى وجهه احد بان يهدى صاحب المال لا يدع فقال المستودع ما اودع
سيما ثم صالحه على ان يهدى وجهه في قولهم لان الصلح بيني وبينه في زعم المدعي في زعم المودع
صارا صاحب الجود بغير الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد في
المستودع بالوديعه وسكت ولم يقبل شيئا وحجب المال بغيره عليه الهلاك ثم صالحه على شيء
معلوم جاز الصلح في قولهم جميعا والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الهلاك والمودع
يقول ما الهلاك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قولهم والى الله وختلافه في قولهم
والصلح ان لا يجز الصلح في قوله وهو قول ابي اسيد الاول عيله لغتوي ووجه اخر انه لو صالح بعد
حلف المستودع انه رد او الهلك لا يجز الصلح انما اختلف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع
والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وحجب الوديعه لا يصدق في ذلك ولا يترك
بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي اسيد الاول والاخر ويجوز في قول محمد
ولو ادعى صاحب المال الهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكن فيه فصله على شيء
ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك ولم يكن فيه فصله على شيء
الصلح انها ملكت او ردته ثم يهدى الصلح في قولهم خيفه وقال صاحب المال ما كنت في ذلك
كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كما قال صاحب العاشر في كتاب الصلح ولو ادعى
المستودع هلاك الوديعه وكذب صاحبها ثم صالحه على درهم لم يجز في قول ابي اسيد وقا محمد
هو جاز وكذا العارية والابا والمضاربة والنفقة وكل شيء هو فيه يمين وخلافه في قول
محمد قولهم منهم من قال كقول ابي اسيد ومنهم من قال كقول محمد وهو الصحيح ولو اجمعه في
الفصل ان لا يترك الصلح في التنازع احد الورثة اذا صالح غير الميراث وبارا ابرار
عاما مطلقا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح بل ان يرد عليه بعد الابرار العام
قالوا روايه عن اصحابنا في هذا المسئله قالوا لو كان الميراث في يد المدعي لم يترك له ذلك وتعلل
ان يقول له ذلك وهو الامم في مستوفى اجاز الحيط في خلاف مسئله وعلى هذا الورا

لو ابرار الورثة انما لم ادعى التركة جدها كما لا تسع دعواه ولو اقرها بتركه يوموت ابرار عليه
جميع الغنا في فصل فاما شرطه فيفسد بدل الصلح من كل الصلح وكذا في الزاوية ان من
لما الصلح وادعى فداوى ربيته الدين لو صالح احد الورثة من التركة على من التركة منهم وقبض
الورا هم ثم ادعى عتقا من التركة ان كالا وميت في حال كونه وسلم ال صلح الدعوى اذ لم يكن
العتق من شرطه عليه وقت الصلح اما اذا صالح عن العتق ثم ادعى البينه فانه لا يقبل في الفصل
الرابع والعشرين من المسئله في ادوة صحت عتق ميراث زوجها على ما لم يعلم ثم ظهر على الميت
دين وثبت عندنا كما جزمنا حصتها من الدين في حصتها من التركة ولو خذ من بدل الصلح حصة
الميت من قبل الخارج من كل الصلح فليس يمكن ان يرد ثمنه فاستحاض ان يترك شيئا
تخرج كرهه لو كان الخارج على ما لم يعلم ان يفسد لم يجر ولو على بعض التركة على ان يبقى الكل
بين الكل توقف على اجاز العتق او قضا العتق في اداء التركة العتق في الفصل
صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صالحه على مقدار معلوم جاز ما لم يعطوه ذلك
ما لم يكن للورثة ميسر عليه اذ في بيع ليس التركة بل ثمن مبيع باعها اياهم فلو اعطوه التركة
فلقد اخذ من ميراثه تقدم حصة على التركة في الفصل الرابع من كتاب الصلح
ونكر ورثه صفا راو كما رافض في بعض كورته الموصلة في الوصية على ورثه معلومة على ان يسم
لهذا كورته كما الموصلة في هذا ما لو صالح بعض كورته بعض سوا ان لم يكن في التركة دين ولا شيء
من النقص ويجوز الصلح وان كان بينهما دين على رجل لا يجوز لان الموصلة يملك الدين بمنزلة
الوارث وان كان في التركة نقد فان كانت النقص من بدل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل
الصلح اكثر من ثمن النقص جاز اذا قبض الموصلة بدل الصلح قبل الافتراق وان افرقا قبل القبض
بطرفه النقد فاصح في الفصل الخامس من كتاب الصلح وفي النسخة ان الخارج بطرفه التركة
دين وقد ذكرنا معناه وادله ولو لم يذكر في هذا الخارج ان في التركة دين او لا فان الصلح صحيح
وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن من شرط صحة الخارج يفتي بالصححة ويجز على وجود شرطها
كما ذكرنا في الفتاوى رجل على ما يفيض بالصححة وان امكن له غير عاقد الاخر فيه ما ذكره الاستاذ
المطلق فمجرد على اكمال الخالي عن العوض المانعة من الجواز في الصححة بالجلد عن الدين هو الاصل
فلا يثبت بلا تعرض على وجود العاقدين بزيادة في اب اس من كتاب الصلح في استخلاص التركة
تركة فيها دين لم يستوفى شتمت فجاء الغريم فانه ياخذ من كل منهم حصته من الدين وبذا اذا
اخذهم جلة عند القاضي اما لوظف باصهم اخذ منه جميع ما يدين في الورثة اخذ التركة لا
ودفع الدين والوصية من مالم فيس لو مستوفى دين فنقدته ورثته لا يتخلى التركة بغير
الدين على قوله ان لم يحج الاستخلاص وان لم يملكوا بخلاف اجنبية لو نقد لا يجز بغير الدين
على القول وليس للجنب ولا لغيره استخلاص التركة بخلاف الورثة ولو قالوا لورثه ولم يكن المال نقد

[illegible]

ما تحته لغزى والدعبر بران فجمه الى فنى حمله والافراياه قال يوسف البهجة لعمرو ومارحمدا ليل
 لعمرو عليه وعليه الغوى في المصنف الاول من الحكاية ولونوزع لجندي والبلدي في قيسية
 واراد كل ان يحكم حكم قاضيه ما بعد لعمرو المدعى عليه ولا يلى قاضى لجندي على البلدي وسوقه
 العكر عكرى برار في الرابع من كتاب القضا ولا يسلو القضا ان يعجب المحض الى القضا
 ان طمع منها المحض فان لم يطمع ولم يرض بذاك فلا يردوا الى الصلح ويتركها على المحض
 وينفذ القضا في حق من قامت الخجة لحقه القضا في اخر باب القضا وينفذ القضا ادا اتم
 البه اخوانا وبنا ولا علم ان لا يحل القضا بينهم ويرافقهم قليلا قليلا حتى يصطالحوا الا القضا
 وان كان يحل لكن ربما يصير سببا للعداوة بينهم من الواكحة لعمرو وارسا القضا لعمرو العيان
 المدعون امام البنية على الاكلى قبل الحسب روايتان قال امام القضا الصميم انها تقبل دار
 رحمة انه من حق ان يكون مغفيا الى الرضى اذا علم الرضى انه سحر ولا يقبل وان علم انه ليس
 يقبل وفيها من البنين بنيت اليه راولي جميع القضا وان اوجس مع الحسب من كتاب القضا
 اطلق الرضى المحبوس لا فله ثم ادعى عليه اخر مالا وادعى انه موسر لا يحسنه يعلم عنه
 برار في الكسر والقضا ان امام المدعون بنيت على الكسب بل الحسب في الرضا الظاهر
 لا تقبل الا بعد مضي المدة واختلاف الرضا في تلك المدة ويصل الى يقض الرضى ان وقع
 عنه بعد ستة اشهر انه ممتد يد الحسب وان وقع عنه قبل عام سهر واحد انه عاجز طلبة
 وهذا اذا كان له مسكنا فان كان فوه ظاهرا الى الرضى عنه عاجزا وقبل البنية على الا
 ويجزى سبيل بغير خصمه وانما ان كان عترة غير جبرنا واصلدائه والرسوة لم تقضا
 دون القضا فان قالوا لا نوقله لا كفى ولا يستر ط لفظه الشهادة بجميع القضا في
الحسب من كتاب القضا وذكر الرضى الى الرضى عن المحبوس بعد مضي فاضر عن الاى راض
 كليل بنفقه وحلاه ان كان صاحب الدين عايبا برار في الكسر من كتاب القضا
 سئل اذا حبس شخص بدين وغنا رب الدين فكنت المحبوس المدة اليه عنه وكشف
 الرضى عنه حاله فلم يظهر له موجود فهدله ان يطلقه اها الرضى اذا جبر الغريم في حبس فيه
 ومضت من يراد الرضى بحيث يغلب على ظنه انه لو كان لا لاظهره يسئ عن حاله فلم
 خيرة فان اخبره بغيره حتى سبيله سوا ذلك خصه حاضرا او لا لكن اذا كان خصه عايبا سيق
 منه بكفيل ان تيسر والا فلا قار اهداه اذا ثبت اقل الحسب بعد المدة والسؤل
 فانه يطلق بلا كفيل الا في مال البتيم كما في البرازة ولحققت به ما الوقت وفيه اذا كان رب
 الدين عايبا من التهمة والنظر في القضا باب الرضى او سئل البنية او الارار كتب
 به كمال الرضى لا يقض بل كيف المداواة البنية مسلة المفترق في اخر باب القضا
 الى الرضى وفي ادب الرضى للمصنف الرشد انما يرضى بما شهد واعند الكسر وكذا

الثاني داح يجوز ولو ظهر الوارث بالبيع ماض ما راجع الى الفصل السابع عشر من كتاب
 الثاني غرامات ولا يعلم له وارث فباع القضي داح جاز ولو علم بموضع الوارث ويكون حفظ
 الاثر من الوارث الابن يجوز والكل من القضاة يبيع القضي ما يبيع اليه الف درهم بالارباب
 كما نرى وكذا في حق القضاة والى كل من القضاة يبيع القضي ما يبيع اليه الف درهم بالارباب
 وكل الوارث كما رغبت ان يبدل الزرع في الورقة منقطي بحر بلد المتوفى لا ياتي ولا يذ القاطنة
 نص القضي وصا وان لم يكن منقطي لا ينصب رارسه في الفصل التاسع من كتاب الثاني
 ولو قال الوارث ان القضي الدين ولا يبيع الزكاة بل اسم الزكاة الى الدار نص القضي في بيع
 الزكاة من المحل الربوي مات غنى عروض وعقار وعليه دين فاستغنى ورثة الكبار عن البيع
 وقضا الدين وقالوا الرب الدين سلمنا الزكاة اليك فيل يصب اليك وميا وقيل لا
 بل امر الورثة بالبيع فان استغنى اجسهم كالمرد المستطاع على بيع الدين ولا واجب لم يبيع
 ان يصب ميا ويبيع اليك بنفسه رارسه في او كتاب الوصايا الزكاة اذا استوفت
 بالدين فولاية البيع للقضي لا الورثة اذ لا ملك الورثة فيها فلا يكون له ولا البيع ورارسه
 في القضاة الزكاة اذا ترك ما لا يملكه من الزكاة يبيع من حقه يحض الوارث فان لم يضر
 بعضهم في بيعه لا ويصرفه الى القضاة واقعة الايام فصرف ثم حض الوارث يقضي فانه بيت
 المال من دعوى الخلفين قبل التساقط ترك لا يبدل من نقد او عقار او غيره فاع
 رجل ان ترك له اودعة الميت ووضعت الميت وصدة ذوال اليد تركت له لا يعلم الميت ترك
 وارثا او تركت ما با ما بالدين لا يردع الى المدعي شيئا با واد اليد ويعرف بيت المال
 بعد التقدم والانتظار او الفصل الثامن والعشرون في القضاة وصلة الفرق بين البتوت
 والحكم ان قلت ما فوق بين الحكم والبتوت وهل البتوت حكم او لا واذا قلنا بل البتوت حكم فهذا هو
 عين الحكم ويستتره ظاهره ويعد التقييرين فلهذا كان عام في جميع صور البتوت ام لا جوابه
 ان البتوت هو قيام الحجج على ثبوت السبب عند الحكم فان ثبت بالبينة الى السبب اعترف
 سقطت له في عياد وان السبب كان بغيره الى او بصدق فاستدوا وان السبب كان باع حصنة
 اجنبية ومسئلة كسفعة او امانا زوجة لميت حتر ترنت وتوذلك من ثبوت سبب الحكم
 فان ثبت عند الحكم رتبة اولم يتقن ولكن بقي عليه ان يبال الحكم على المظنون او معارض
 وتوذلك فلا يثبت ان يختلف في هذا ليس بثبوت ولا حكما لوجود الريبة او لعدم التمسك
 وان قامت الحجج على سبب الحكم وانقضت الريبة حصلت النزوط فهذا هو البتوت فيجب
 ان يعتقده حكم فلهذا معقول لا يفتقر الى اهل المذهب الصحيح ان البتوت حكم يبرر في الصورة
 الخاصة وليس ذلك في جميع صور البتوت فالرابة الدين حسب المحيط الصحيح ان قوله حكمت
 او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عند كفى وكذا اذا كان ظهر عند رارسه عند علمت

معطلة
 ترك ما لا يملكه من الزكاة
 نقد او عقار

فلهذا حكم بالمختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندى ان لهذا على كذا ان يفتى فينا لا يكون
 وقال بعضهم منهم القضي ابو عاصم العامري صاحب الكاوي ومثل لامة الحمداني في حكم القضي عليه
 ان يكون في صورة حجة كما ذكرنا وقد ذكرنا فداوى رارسه البتوت قوله ثبت عندكم حكم لكن الاول
 ان يبين ان البتوت بالبينة او بالقرار او الحكم ببينة بما لها حكم بالقرار ما لا تفرق والفتوى في رارسه
 ان حقيقة الحكم معايرة بحقيقة البتوت ومع تغايرهما لا يمكن القول بكون احد المتعاضدين
 عند حصول الآخر الا ان يكون في الملاءمة والذروم غير موقوف بالاحتمال ان يكون عند حصول الآخر
 رتبة ما علمنا بها فيوقف حتر يحصل المتعين بالبيع بانه حكم هذا في الصد المتنازع فيها التي
 حكم اليك فيها بطريق الاثبات اما الصد المجمع عليها كبتوت القضاة في الاثبات والقضي القضاة في رارسه
 الدين عند في الزمة وعقد القراض وبتوت الرارسه للقطع بالبتوت كما في هذه الصورة
 لا يستند ان الحكم في جهة الحكم بل احكام هذه الصور مفرقة في الرتبة اجمالا ووظيفة الحكم
 في هذه الصور انما هو التنفيذ وسبيل بيع معناه واما في بعد التنفيذ فالحكم والمفتي سواء
 وليس معناه حكم استتاب حسب الشريعة فيه الحكم اصلا البتوت بل هذه احكام تتبع
 كان ثم حاكم او لا نعم الزرع يفتى في حكم التنفيذ مع انه غير متحقق به في الدين وسببه
 فلو دفع المتلف القيمة والمديون الدين وسلم البايع المبيع استغنى فتمت هذه حاكم او لا
 واما يفتى في الحكم في الصد المجمع عليها انما كانت تفتى في النظر واجتهاد وتحرير سبب البيع
 الا كحة اذا كان تفتيها للناس بوزال التهاج والقتال كالحمد ودوا التهاج رارسه الشارح
 القضاة الزرع يفتى في النظر واجتهاد في تقدير التوزع بقدر الجدية والجماني والجماني عليه نظرا ان
 البتوت غير الحكم قطعا وقد يستند الحكم وقد يستند فيكون الصواب بان لا يستند الحكم
 وقد لا يكون فالبتوت كما تقدم بينا في صد المجمع فان القول بان البتوت حكم في جميع الصور
 قطعا وانه يتعين تحقيره في البتوت وادخل في العلم وحل على مذهب صحيح وهو بين
 لمن يصف من مذهب الحكم في كتاب القضاة في الفصل السابع عشر من كتاب الثاني في النكاح والطلاق
 وفي كل حكم يمكن تحقيق شرائط كتاب القضاة في مذهب المذهب المشهور وغيره كما رارسه
 او الفصل الرابع والعشرون من كتاب الثاني في القضاة ويقدر فينا لا يسقط ببينة كالدين
 والعقار والنجس والطلاق والعتا والوصية والنسب فصوصب والا تألفا في رارسه المجهولين
 والسفعة والوكا والوفاة والعتا اذا كان موجبة لار والوراثه وكما المنقولة في المختار
 لا في حدوده عورث في باب كتاب القضاة في لا يقبل كتاب في رارسه او قرية
 ان قضي مدنية فيها منبر وجبة لان قاضي الراسة ليس بقاض وما يفعله هو سبيل الصلاة
 لا على سبيل القضاة كذا لفتاوى في انفسه القضاة في امواهم في قرية ارسل كتابا
 حكمها الى قاضي بلد ما في اموال الخطر لا يقبل انما في المار السيرة في قضاة انما في امواهم

الزاخذ فيه لرسوة لانها اخذ الرسوة صراحة جازية القضاة والاكسبي رعيه القضاة باطل لان
 القضاة ورايهم القضاة وهو وجوب عليه فيبطل به القضاة دون غيره فمخازن السوار
 كتب القضاة الكفيل اذ جسد فهو يحبس المكفول عنه وان لازمه الطلب فهو يلزم
 المكفول عنه ان كانت كفاية بارة ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان ربا المال
 لو اراد ان يحبس الكفيل والامير له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكذا الكفيل
 كونه في التاسع من قضاة القضاة وفي الحاشية لا يخرج المحبس للجنة ولا يبعد ولا يجر
 ولا عيادة بل يجر على قضاة القضاة والذين ولهذا ما لو ائتمن المحبس في موضع حش لا يسطر له قرض
 ولا وطن ولا يرض عليه احد يستأنس به كذا ذكره الامام الحنفي وذكر في القضاة انه لا يمنع
 من دخول الجيران والا عليه لانه يحتاج الى المسووع لاجل الدرس ولا يكتفون من المكنت طوطا
 معه كيد لا يثبت فيقول الحاشية والامير انه يمنع من الكسب من غير حجة القضاة واسطة الفصل
 في حبس من كان بالقضاة يحبس ان يعلم ان حجة ظهوره انما عند النظر الاقرار والنية امام القاضي
 وليس حجة في هذا الباب. وكذا في حبس من كان له حجة في حقه من غير حجة القضاة وهذا السرب
 علم القاضي ليس حجة حتى لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير حجة في هذه المواضع وهذا يستحسن مما ارجاه
 في اول الفصل ان لا يثبت حبس من كان له حجة في حقه من غير حجة القضاة واسطة الفصل
 دين خمسة رجل ورجل ثمانية ولما فوضت له وماله خمسة درهم فاجتمع الغواصة
 الى القاضي وحسبوا يدونهم كيف يشاءون ماله بينهم فاجتمع القضاة دين كل واحد منهم كما اراد
 ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه في حقه له ولاية على نفسه والموال قبله فان شئت بحيث
 لا يدري من هو وله من المال خمسة والاشدين فاكالا يقضون يومهم من هذا المال لمصلحة
 لان القاضي له ولاية في مال الغيب وشرقي الحقوق كلها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم
 مجمع القضاة في مصر سبع مائة المليون من كتاب اوبيا القضاة كذا في البرازية وفي القضاة
 انهم مائة مائة مائة بايضا راضا اخذ بقوله حفيظه وان شئت اخذ بقوله وفي القضاة
 عن من كان كتاب ينبغي ان يخذ بقوله حفيظه وفي التهذيب ولو كان له حصة في
 بايضا فان وافقه احد ما لا يقض بقوله الا اذا ارى من خطه في ذلك ولو لم يجد
 الرواية عن حفيظه وهي وجد من المنة في حق يقض ولو اختلفت المنة ففرض حصة في ذلك
 من ذلك ولو لم يجد رواية على المنة في حق يقض فيه براءة اذا كان يوفى وحده الفقه فيه
 واث ورايل الفقه فيه ما راجعه في ان لا يثبت من ادب القضاة كتاب **القضاة**
 مات وترك اذوة بهما قبل ان كانت الولادة قريبة ينظر ليقع القسمة غم علم وان
 لم يكن لرسد فلا ينظر لان في ذلك تاخير حرام للمعسر من القسمة الخواتم ان كانت
 لحفظ الا طلاق القسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهو على عدد الاداء

المعقبات في رعيه اخذ
 احوال الامانة

ادرس وزج عليه الدوا ليجوز القسمة ما اذا غرم السلطان ابل قرية فانها يقسم على هذا وهي كذا
 انما راجية ولا فتوى قارر الهدية اذا خيف الوقت فاقفوا على القضاة يقض القسمة منها
 فالقضاة لغرم بعد ارض لانها لحفظ النفس انتهى استنباه في اول كتاب القسمة في الارض
 المسئلة اذ ابناء واحد فاعاد حصة ارفع بناك فان القاضي يقسم الارض بينهما في
 وفتح في البناء في نصيب التزل بين فلان يرفع ذلك او ياخذ البناء بالقيمة اذا رضى صاحب
 بذلك فاصح في كسبه الا في كسبه وسئل عن رجل يبيع بوجه غير حرة اراد ان
 وهي خرابهم مات رجل ترك ابناء وبنات المدة فقال الابن العاق ميراث بنتا و
 المدة العاق والدراك مالان كما ارجع عمر الدار باذنها ما العاق لها والنفقة ومن عليها
 وتغرم حصنة الابن وهو بنا وعلى فلان وان كان لها ميراثها لنفسه ما العاق ميراث
 فتغرم المدة قيمة نصيبه من العاق اثنت وثيتمت العاق كلها له ولم ينقل عنه ماله
 عمر المدة بلا اذنها ما العاق النسق المدة ولا شيء عليها من النفقة وهو متطوع في ذلك
 تارجم الدين رحمه الله هذا التقدير بحاي في عمارة كرم اوتة وسرا ملكها من الزخيرة لربها
 في الفصل الخامس من كتاب الحفظ ولو ادعى كسبه في ارادى غنما فيها يسير بحيث يدخل
 تحت تقدير المقدم لاسمع وان حلت القسمة بالقسمة والابا راضا بسمع اتفاق بزازية في
 البنا في من كسبه القسمة اذا قسم القدم شيئا ميراثا او غير ذلك ثم ظهر البناين القضاة
 في القسمة ان كانت القسمة بقضاة القاضي بتطوعه اكل وان كانت بتراضي ختفها
 قال الفقيه ابو جعفر ان قال بالملفون ان يطل القسمة فله وجه وان قال بل ليس
 ان يطل القسمة فله وجه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل سمع وعادة في الغلط
 ولان يبطل القسمة كالمكانت القسمة بقضاة القاضي وهو صحيح فاصح في الفصل
 يدخل القسمة من كتاب القسمة وذكر القضاة الامام ابو بكر الكاسبي في شرح اوبيا القاضي
 دعوى الغلط بل القسمة غير صحيح اذا كان القسمة بتراضي يعقل الخ في قالوا سمع كماله
 كانت القسمة بقضاة القاضي وذكر في شرح الكاسبي حقيقة في هذا الفصل فهاك وصف القضاة
 اذا لم يقر كل واحد منهما بالاكسبية اما اذا اقرت بك فلا تسمع دعوى الغلط والغالب في
 من كل واحد منهما بعد ذلك وانما تسمع دعوى الغصب وخبر في القضاة من كسبه
 الا صدر الاوى لو قسم بين الورثة وعمر نصيب كل اثن منهم على حصة او جاز ان كانت
 الورثة كلهم صغار لا يجوز قسمة اصلا كما لو باع احد البنات من الاخر والاقسام ما
 اولاد الصغار جاز كما يسمع ويجوز للوصي اذا كان الصغير ثانيا ان يبيع الوصي حصة احد
 الصغيرين من غير رجل ثم يقسم مع المسئلة حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم
 حصة الصغير الذي يبيع من بينهما حصة احد من الاخر والوصي الذي ان كانت الورثة كلهم

من الحيط للرحمة وأول باب الوصية بطلب الجود بعد معرفة مر الوصايا الوصي أو غيره القام بأمر
ما قام به كما تم بما أخرنا من الأول أو ما قام به من غيره مع ما ينزل من وقته من الخطط والوصي
عجز عن القيام بأمر الميت ما قام به كما تم فيما أخرتم فالوصي بعد قيام مرت ما داراه كقيام
بأمر الميت لم يعيد له الحكم إلى مكانه ولو هو وصي فله حاله لا يحتاج إلى إعادة الحكم ما جاز
أن أوامر القضاة كالأمر بالوصية أو الأمر بالوصية أو الأمر بالوصية أو الأمر بالوصية أو الأمر بالوصية
بأمر الوصي إليه بأنه بعد نفيل للفقير غرضه والوصي عاجز عن التفتي بغير أمره بعينه وما من أو
كاف أو عجز فنجيب غرضه وأما غرضه مقام حرا المصنفين في الوصايا ما لم يوصي ليس
للفقر أن ينزل وصي الميت أو الكافر وله غرض وصي الله العدل كان القبة خلا لما في
النية استنباه من الوصايا التي إذا أتم الوصي ما أوجبها بعد التفتي معه غيره ولا
يخرجه وقار البوسف يخرجه وهو الظاهر وعبد القوي لأن الوصي قام مقام الميت ولو كان
الاب جبا وخيف منه على الولد الصغير فإن العيني يخرج الماكر منه يد فالوصي أو
ما صلا من كتاب الشفعة التي للولادة له في الكاوع الصغير والصغيرة سواء أوصى إليه
الاب بالكاوع أو لم يوص إلا إذا كان الوصي ولا يجنبه بملك جمع القادري أو أوسط
تصرف الوصي كالاب من كتاب الوصايا وفيما نية كل من كتاب الوصي تزويج الصغرة الصغيرة
وليس منها تزويج عبد كل منها ولا تزويج كل منها بعد كل منها استع الأثر رواية عن أبي
ومنك في النية ما دأب لا وحيث في الكاوع وعن محمد بن أبي الوصي إذا ادعى دينه على
الميت وليس بنية فإن العيني ينزله عن الوصية وإن كانت له بنية بصف القصر وصية
لميت صير مقام البنية عليه ثم العيني يجازي أن ترك أن الوصية وصية الأول أو خراجا
عن الوصية وإن أعاد أو دل الوصية بعد ما تفتي دينه وذكرنا في كتابنا في الجود القصر
وصية الميت من مقدار الدين الذي يرعى وصية ولا يحج الوصي عنه الوصي وبه أخذ الشيخ
وعليه الفتوى فاصطفى أو أخفى باب القصر وذكرنا في الوصايا من الطما والاب
إذا كان محبا جالسا أن يأكل من مال الصغير مع قدر حجة ولا يكون حقا عليه أو الوصي
ليست أن يأكل من مال الصغير مع قدر حجة وإن كان محبا جالسا إذا أذنت له أجرة في
ذلك فيما كل قدر راجحة مؤبد زاده على ما استرعى في المال المتعلقة مع الاستطاب
مال اليتيم أحد بكف والاختلاف وأما الأول على من أن في ما هذا لا يخفى عليه الجود
والمنع من القصر الوصايا من سبعة من اليتيم من الوصي بكف ورجل آخر سبعة ألف
وأما الأول على الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يسع في الأول ولو كان جالس سبعة
اليتيم ثمانية وأخيرا جوه بعشرة والأول على أن الوصي يواجه في الأول ولو كان
مستقل الوقت فأيضا يسع الوصي في كتاب السبع ولو استرى الوصي إلى اليتيم نفسه

لقه حارة قولنا حصة اذا كان خبر اليتيم وتعبير آخر في غير هذا ما لا يسأل الا عن الزمان
سبع مائة سنة من ايامك وخمسة عشر سنة من ايامك والى غيرى لغة بابك وعشر سنة من عمره
وتعبير آخر لا انما عند النقص الى غيرى لغة ينعف البقية وان سبع مائة سنة من اليتيم نصف
البقية في سبع الدوى وشرائه من سبع المائة وفي المبطل ليس لوصي اعطاء عبد الصبي
ولو مع الارواح بعد نفقه لان الامانة في انما يخص للصبي فلو كان على ابي ليس
الاجل منه للعبد بدونه بل العتق وبسبب نفقه اعطاء على ان لا يكون من هذا اذ
الاولى في آخر العتاق الوصي لا يقرض الى اليتيم على ما ذكرناه فلو اقرض مع هذا الا يكون
هذا ايضا من جهة لا يمتحى القول خلاصة ولو الفصل الحادي عشر من كتاب الوصايا ذكر
في سبع مائة من النورالسلوك ثم الدين النسي عن سبع مائة عا رابا بن الصفيح في النورالسلوك
فان لا يكون قبل ما كان باع كسهم ثم فاهم هو نصف ان يبعه وقع هكذا واراو اذ اذ
فقال ان سبق منه الاوارس مع ابن النورالسلوك وكتب ذلك في الفقه اسند على ذلك
لم يتم دعواه لثنا نقض ما ذكره الدين وعرض على جواب الائمة فمخارا وهم
ايضا لا يجد الائمة محمد بن عبد الله السركتي والهي الامام ابو بكر محمد بن الزنجري
وغيرهما على الامانة ان كان دعوى ذلك وقال ذلك فمخارا انه اطلق الابعع ولم
يقرب ذلك الاوارس ووفق عند النورالسلوك الى بيعت لم اعلم بالبين او نكحت بالبين
ولم اعلم ان الابعع لا يكون وسئل ثم الدين عن المشتري اذا عمل به للشيء وهو كرم
حتى ادرك الثمن والعيب ثم استرده الباع بقضاء فهل يشتري ان يحبس نفسه قدر
حصته ان كان له اربابا يطلب اجر العمل فاعلا لاسية وكله لان المنافع لا تقدم الا بعد
وهو ما كان اربابا على نفسه ورايت جواب مجد الائمة انه يمتحى ليو المثل له ولا اعرف
لهذا وجها وانا اقول اكره في الباب ان يدركه وقع فسد او في العمل فسد اذا كان
القبض ونقص المشتري في المشتري منع ذلك استرد الابعع وجوب المشتري في ثمة
المسح وانما قضى الفضي بالرد منها لا يمنع المشتري من دفع البقية فادفع عليه بارد
لا منه من غير دفع البقية صار ايضا بارد ففسخ العقد على كل حال لانه كذا ذكر
في مجموع النورالسلوك او اخر سبع مائة في الفقه واذكر في سبع مائة
اذاع آباء ما كان الصفيح ادعى ان فيه غشيا لا شمع ورايت في موضع الوارث
سبع مائة بغير غش ما كان في نصيب نائبه على الصفيح من يدعي عن المشتري وثبت
ملك الصفيح لا يبيع دعوى آباء ورايت في موضع لفر فلو ادعى الابن بعد البيع ان
والى باع منك حاك صغرى بغير غش فانه كان في ثمة يوم باع مائة وهو
كجانب في ثمة انما كان ورد على ملكي وما كان المدعى عليه لا يترك في ثمة فحين

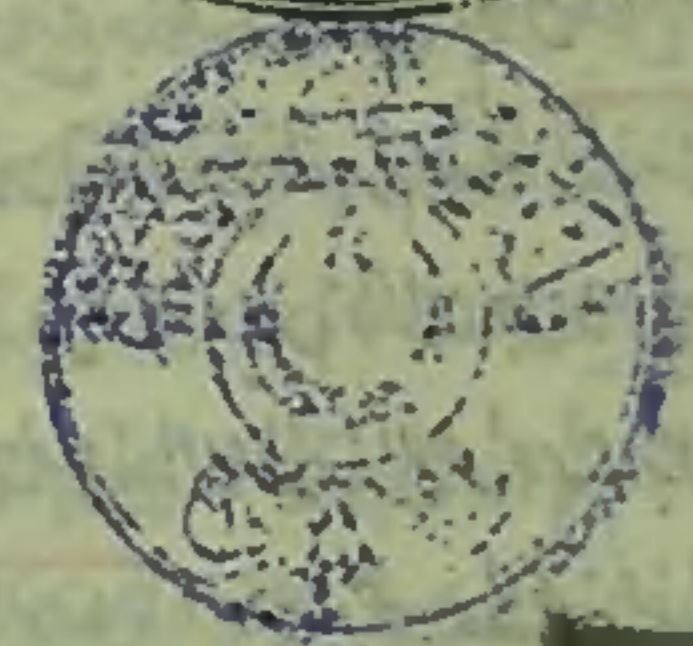
مطلب
اذا اختلف الابن بعد البلوغ
والمشتري في قيمة المبيع

اليتيم فاعطى البعق من مال الان كمن الراجع لما اعطى من والا في النوازل ان في القدر
 او قطع عضو لا يمن وان في محس او القيد يمين فان لم يدفع باخذ مال ان كان
 باخذ البعض وترك باخذ كفاية لا يدفع البعض وان في اخذ كفاية لم يدفع البعض اصله
 قوله وكان وراهم مك ياخذ الاربعة هذا اذا دفع الوصي اما السلف اذا اخذ نصف
 لا يملك الوصي مات بنتين وعصبة فطلب السلف من الزكاة ولم يبق البعض للوصي
 باخذ البنتين حتى تركت النصف اذا لم يبق الوصي على تحصيل الزكاة الا باخرهم فذا
 محسوب على كل الزكاة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي اذا طلب بجباية دار اليتيم
 ولو امتنع ازاد من المواتة لودها وفي النوازل من مال اليتيم على ظالم وصاحب ان لم
 يبد له هدية ان باخذ كفاية لا يضمن وكذا المضارب ولو شح اخذوا منه كقول
 وفي فناء النصف النصف الوصي هل باب التخييل يمين ما اعطى على وجه الرقعة لا على وجه
 الاجارة اذ لم يزدد على الجلس راربه والوصي لا يضمن الوصي في النصف في
 المصاهرة بين اليتيم او اليتيم وغيره في نيب الخطيب والوصي في المصاهرة والمدة
 المدة في الاعيان وغيره من مال اليتيم واليتيم ما هو متعار وان كان له منها يدفع
ك اتخذ نصيبه من الصغير لخدمة لا تارة ويجوز ان يحكم ما كلفه ذلك لم يضمنه اذ لم
 يبرف **م** مثله وكذا اتخذ نصيبه لمؤبد البعق من عند الوصي وكذا العبد **ب**
 وصحيد البري يضمن فيها نفسه فهاهنا نصيب كذا والام والوصي من كتاب الوصايا رجل
 عبيد فاصلى ان يخدم ولدين سنة ثم يعتق جارت الوصية ويخدمها على قدر ميراثها
 ذكر او انثى وانما تبطل الوصية اذا مالها الوصية يخدمها على السواء لو كانا احدهما ذكرا
 والاخر انثى تبطل الوصية ولو كانا ذكرا جارت الوصية **ح** الوصية **ح** الوصية
 الوصايا وذكر في الفناوى ولو اوصى بان يعتق عبده بعد خدمته لولديه منتهى الوصية
 ويخدمها على قدر ميراثها الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء فبطلت الوصية اذا
 كان احد وليه ذكرا والاخر انثى لانه لو جاز ذلك لاستمر في الخدمة وصارت الوصية
 للوارث فاما اذا كانا ذكرا وانثى جاز ذلك وصار سبيك سبيل الميراث دون
 الوصية ولا يجوز التزوج بهذه الامة لانه باقية على مك الميراث معلقة الى وقت انقضاء
 عتقها ولو اوصى ان يخدمهم ثم هو لم يعتق الا ان يعتقه لانه لا يملك الاعاق الميراث
 لانه ليس به لول ولم يعلق عتقه بسوط فلا يفتق ما لم يعتقه ولو صار له من الخدمة شيء
 ونحوه القيق جاز من الميراث في باب الوصية بالعتق للعبد يخدمه من كتاب
 الوصايا رجل فاكرا لامة عند الوصية اذا خدمت ابني هذا وانثى من حقه يستغنى
 حرة فالوان كان الابن والبنت كبيرين تخدمهما حتى تزوج الابنة ويصير الابن ثمن

مسئلة
 الوصية كخدمة العبد
 لا وراثة ثم يفتق

من اجارية وان كانا صغيرين تخدمهما حتى يبركا لان استغنى والكبير من الصغيرين
 يكون عند مالها وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبق الابن تخدمها جميعا لا شرط
 اعتقت خدمتها حتى يستغنى فلا تفتق عند استغنا واحدهما وكذا لو كانا صغيرين فاما
 درك احدهما تخدمهما جميعا حتى يبرك الاخر فان تاه احدهما قبل ان يملك الوصية
 لانها كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع الياس عندك **ق** وصلى في فصل التخليق من كتاب
 العتاق وفي المنفق اذا استرى الوصي باليتيم غلاما لفتنه ان كان الثمن خير لليتيم
 اجرت الشراء وان الغلام خير لليتيم جعلته لليتيم ولم اجز شرا لفتنه وفي غريب الرواية
 وبجميع من الفناوى من مجموع النوازل وصى استرى باليتيم غلاما وبغيره اجماع فلما
 بلغ اليتيم مال كفت استربت الغلام لمارح ل وقال الوصي استرته لي فلكي
 من الرجح يكون الرجح كله لليتيم وان توى المالك يضمنه الوصي **د** الوصية **د** الوصية
 الام والاخر وسائر المحارم لا يكون الاتفاق على الصغار من مالهم الا بالبر كما لا يملك
 لهم ولا يملك النصف في المالك وان انفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد بن الحسن
 فيما لا بد للصغير منه دفعا لفساد في اخر كراهية اجماع ما يخالفه وما يولد وهو الميراث
 والمخاراة اذا كان من خسر النفقة يملك في حقه ام لا وان لم يكن طلقا اذ كانا ذكرا يملك
 ان كان في حقه والا لا وان كان يباح الى بيعة لا يملك البيع والاتفاق الا بعد ان يجعله
 امي كم وصيا من نفقات البرارية **هـ** مات عن زوجة واولاد صغيرا فلها من ميراثها
 الزكاة لما جئتم الى النفقة دون غيرها وجبته في نفقات صغيره راب نصف الام
 والوصي من كتاب الوصايا وعن النوازل في وصي يتيم ذرع بذر اليتيم في ارض اليتيم واستأجره
 من الميراث فرضا عليه وانما استأجره ارض لنفسه فان كان خير لليتيم فاجعل الاجر لليتيم
 والزرع للوصي وان الزرع خير لليتيم فاجعل الزرع له ولت المسدة على ان الوصي يملك
 ان استقرض منه مال اليتيم وان استقرض البذر من اليتيم وذرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي
 لانه زرعه لنفسه وكذلك ان ذرع بذره في ارض اليتيم وان ذرع بذر اليتيم في ارض اليتيم
 وقال زرعه لنفسه فان كان في ذلك ربح ظاهرا لم يصدق بزارته في نوع في كسر كتاب
 الوصى من كتاب الوصايا وفي كسره يرضى فان كان جازلا يرضى عنه ما بين الارزم
 الى خمسة في عطوه مال ان لم يعيد الا عطا بزر الوصي او بولى رجل بعينه كانت الوصية
 باطله يرضى كوك في اخر الوصايا الوصية للمسجد لا تجوز عند النوازل خلافا لمحمد بن
 ولو قال يفتق عليه جاز اجماعا اوصى بماله ليرث على يد بولته لا يرضى اوصى بملك
 ماله للكنيسة جاز لم يكن كذا قال محمد بن اوصى بملك ماله لبيت المقدس جاز على
 بيت المقدس ويصرف الى سراجة وكذا اوصى بملك ماله للكنيسة فهو باطل في

في القيس وفي الاستحسان جعله في مسكن النفوس بزيادة في النوع من كتاب الوصايا
 وعن محمد بن ابي بشار قال ليس في المسجد جاز ولو اوصى لاسلام المسجد لا بزيادة في
 انما من الوصايا وفي نوادر ابن سنان عن محمد بن حماد اذا قال اوصيت لفلان
 بجميع ما لي من هذه الدار وهو النكاح فاذا انقضى من الدار النصف فله النصف كله
 انما انية ان طوع النصف من ثمن المهر قال نعم والبيع في هذا الخلف الوصية فان قال
 بغيره بعثت من ثمنها جميعا بغير من هذه الدار وهو النكاح بكذا ادرها وكان النصف
 قال نعم يقع على النكاح ما ارادته في العسل الثاني من الوصايا فصل في النفقة
 المفيدة لاحكامها قبل الموت من المريض هل يعتد فيها اجازة الورثة
 قبل الموت لا رواية فيها وفي ح مريض حرقة ورضي
 الورثة قبل موته فالقن لا يجي في شيء الحق
ح عن المريض ما احكام المروءة والرضع
 عن الدين انما جاز بغيره عن ثمنها لا يصح
 عند النكاح وانما جاز بغيره لا يصح
 عند النكاح بغيره لا يصح
 وعند النكاح بغيره لا يصح
 وعند النكاح بغيره لا يصح
 وعند النكاح بغيره لا يصح
 وعند النكاح بغيره لا يصح



Süleymaniye	Kütüphanesi
Kisim	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kayıt No	260

